الجمهورية التركية
جامعة يوزونجويل
معهد العلوم الاجتماعية
شعبة العلوم الإسلامية الأساسية
فرع التفسير

حاشية صبغة الله بن إبراهيم على سورة الفاتحة للبيضاوي
تَحقيق ودراسَة

(رسالة الماجستير)

إعداد: هكار رمزي موسى العمادي

وان – 2016م

الجمهورية التركية
جامعة يوزونجويل
معهد العلوم الاجتماعية
شعبة العلوم الإسلامية الأساسية
فرع التفسير

حاشية صبغة الله بن إبراهيم على سورة الفاتحة للبيضاوي
تَحقيق ودراسَة

(رسالة الماجستير)

إعداد: هكار رمزي موسى العمادي

إشراف: أ. د. عمر باكيش

وان – 2016م

محتويات

المقدمة.....II
1.التمهيد: عصر الشيخ صبغة الله بن إبراهيم الحيدري. 1
1.1.الحالة السياسية 1
2.1. الحالة الدينية.....1
3.1. الحالة العلمية.....2
2. القسـم الأول: القسم الدراسي 5
1.2. الحيدري حياته الشخصية.....5
1.1.2. اسمه ونسبه وولادته ووفاته 5
2.1.2. أسرته 6
3.1.2. أخلاقه وصفاته.....9
4.1.2. نشأته العلمية وأبرز شيوخه وأساتذته وتلاميذته ومؤلفاته العلمية 10
2.2. دراسة المخطوط: حاشية سورة الفاتحة على تفسير البيضاوي 16
1.2.2. مضمون الكتاب ومحتوياته.....16
2.2.2. وصف نسخة المخطوطة.....19
3.2.2. منهجي في التحقيق.....20
4.2.2. منهج المؤلف في كتابته للمخطوط.....22
3. القسم الثاني: تحقيق نص المخطوط.....24
4. الخاتمة. 94
5 . المراجع. 96
6. الملحقات.....109

المقدمة

الحمد لله الذي أوضح لنا الدين، وهدانا بغير حول منا ولا قـوة إلى خير شرائع المرسلين، وأخرجنا بفضله من الظلمات إلى النور، وصلوات ربي وسلامه على رسوله الكريم وعلى أله وصحبه إلى يوم الدين.

أما بعـد:

فإن علم التفسير من أشرف العلوم، وهو المعين الذي حفظ للأمة الإسلامية وجودها بين الأمم على اختلاف العصور، وهو مفخرة من مفاخرها العظيمة، فلا حياة للأمة بدونه، كيف لا وهو علم يفسر لنا كلام ربنا الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، فلما كان لهذا العلم الشريف من المكانة السامية والدرجة العالية آثرت أن يكون بحثي لنيل درجة "الماجستير" في هذا العلم الشريف الذي رغبت منذ صغري في تعلمه للآيات والاحاديث واقوال العلماء والاجتهاد فيه، وقد انتشر هذا العلم وبرع في تدوينه علماء كبار مجتهدون، تنوعت مشاربهم واختلفت طرقهم، قاموا بتدوينه وحفظه، فالمتصفح لكتب التراث يجد نفائس علمية تركها لنا علماء أجلاء أفنوا حياتهم في تحصيل هذا العلم وتعليمه ونشره؛ لذا كان من الواجب على طلبة العلم الشرعي إخراج هذا التراث النفيس تحقيقا علميا جاداً؛ إعلاءً لدين الله؛ ثم نشراً لهذا العلم وتقديراً لجهود علمائنا، رحمهم الله تعالى؛ ليستفيد منه الناس عموما، وطلبة العلم الشرعي خصوصا.

ومن أولئك العلماء الشيخ صبغة الله بن إبراهيم بن حيدر الحيدري، وقد وفقني الله إلى العثور على حاشيته على تفسير البيضاوي وسَمَّاها ب "حاشية سورة الفاتحة على تفسير البيضاوي". التي نحن بصدد دراستها وتحقيقها وهي من متطلبات نيل درجة شهادة الماجستير.

أسباب اختيار الموضوع:

علم التفسير علم قديم تضرب جذوره في القرن الهجري الأول عندما كانت المساجد تزخر بالمناقشات العلمية بين العلماء، ثم اتسعت رقعته وأصبحت المناقشات والمناظرات العلمية بين أَتباع المذاهب، كل يؤيد مذهب إمامه ويدافع عنه متمسكا بأصول مذهبه.

وفي التعريف بهذا العلم: هو أنَّ الاختلاف بين المجتهدين في مداركهم وأنظارهم خـلافا لا بد من وقوعه، واتسع اتساعا عظيما، وجرت بينهم المناظـرات في تصحيح كل منهم مذهب

إمامه وتجري على أصول وطرائق صحيحة قوية يحتج بها كل على مذهبه الذي قلده وتمسك به، وهذا النوع من العلم يسمى بالخلافيات، وهو علم جليل الفائدة يعرف به مآخذ الأئمة وأدلتهم، ومران المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه.[1]

في عصرنا قويت الدعوة إلى تجديد تفسير القرآن الكريم وفتح باب الاجتهاد، وهذا الاتجاه إحياء لعلم التفسير وعودته، ولا شك في أن الدراسة في كتب التفسير وأسبابها لكفيلة بالكشف عن أسرار كتاب الله سبحانه وحكمه وأحكامه وعجائبه ومعجزاته.

أهميــة المخطوط:

أبرز النقاط التي دعتني لتحقيق هذا المخطوط، فضلاً عمّا سبق، الأسباب التالية:

مشاركة الباحثين في إخراج هذا المخطوط القيم إخراجا علميا.

وعلو قدر مؤلفه وكونه من كبار علماء الشافعية المشهورين بالفصاحة والقوة في إفحام الطرف الآخر في الجدل والمناظرة، علاوة على ما قدمه من المصنفات المعتمدة في المذهب، فضلاً عمّا اشتهر به من حسن الخلق وأدب المناظرة وحسن المجالسة رحمه الله، لعلنا أن نُقَوِّمَ أخلاقنا على غرار أخلاق العلماء في أدب المناقشة والاستدلال واحترام الرأي الآخر.

قيمة الكتاب العلمية حيث حوى كثيرا من مسائل الخلاف بين المدارس التفسيرية الشهيرة المعروفة مقرونة بأدلتها في المذاهب بأسلوب علمي رصين واضح، ومعالجة علمية مما يتيح للباحث فرصة الاطلاع على كتب هذا العلم، والوقوف على دقائق مسائله، مما يزيد في التحصيل وينمي الملكة التفسيرية كما قيل: "من لم يعرف الخلاف لم يشم أنفه الفقه".[2]

اهتمام المصنف بالاستدلال من الكتاب والسنة اهتماما ظاهرا، مما يجعل للكتاب قيمة علمية خاصة.

مكانة التفسير في حياة الإنسان ومن جميع النواحي العبادية والاخلاقية والسلوكية والعلمية والاجتماعية والسياسية المتنوعة.

---

[1] ابن خلدون، ولى الدين عبدالرحمن بن محمد، *مقدمة ابن خلدون*، ت: عبدالله محمد الدرويش، ط: الاولى، دار يعرب، 1425هـ، 2004م، 139/2.

[2] القول لقتادة، ينظر أبن عبد البر، ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي، *جامع بيان العلم وفضله*، ت: أبي الأشبال الزهري، ط: الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، 1994م، 1522،1520.

وأخيرا الأهتمام بأهمية نشر تراثنا الإسلامي الأصيل في هذا الوقت الذي تعالى فيه شعار الدعوات للتشكيك فيه والتقليل من مكانته والنيل منـه.

رغبة الباحث في احياء الجانب العلمي المشرق لأمتنا المسلمة من خلال البحث في تراثها الديني والعلمي.

هدف البحث:

دراسة وتحقيق هذا الجزء من المخطوط تحقيقا علميا خدمة لتفسير القرآن الكريم وطلبة العلم الشرعي، أسأل الله أن يجعله ذخرا لي، قال تعالى: ﴿**يوم لا ينفع مال ولا بنون* إلاَّ من أَتى الله بقلب سليم**﴾ الشعراء، 88/26.

منهج البحث:

يتلخص منهج البحث في هذه المخطوطة في النقاط التالية:

مقابلة النسختين في القدر الموجود وإثبات النص من النسخة الأصلية، أ، وذكر الفوارق بينهما في الهامش، عدا كلمات يسيرة أثبتها من النسخة الثانية، ب، وأشرت إلى ذلك في الهامش.

إصلاح ما ظهر لي في النص من نقص أو تحريف أو تصحيف أو خطأ لغوي، حسب علمي، ووضعه بين معكوفين [ ] مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

عزو الآيات إلى سورها، مع بيان وجه الدلالة إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

تخريج الأحاديث والآثار الواردة، فأما الأحاديث فإذا كانت في الصحيحين اكتفيت بها إلا أن يكون الحديث في الموطأ فإنني أردف به لمكانته، وإذا كان الحديث في غير الصحيحين فإنني أخرجه من السنن الأربع إذا وجدته فيها أو في أحدها مع ذكر حكم المحدثين على الحديث صحـة وضعفا. أما إذا كان في غير الكتب السته فإنني أخرجه من غيرها من المصـادر الحديثية مع ذكر حكم المحدثين عليه، وأذكر وجه الدلالة إذا لم ينبه عليه المصنف إلا أن يكون واضحا، وأذكر في الحواشي الأحاديث والآثار التي أشار إليها المصنـف في المتن ولم يسق نصوصها.

هذا ومن المستبعد أن يخلو بحث من معوقات، ولم يخل بحثي من صعوبات ومعوقات فقد واجهني شيء منها في هذا العمل، من ذلك: أن النسخة التي اعتمدت عليها في معظم البحث فريدة، ومعلوم ما يعانيه الباحث من العمل على نسخة واحدة أصلية وغيرها من النسخ المنسوخة عن الأصل، ولطالما مكثت أياما كثيرة من أجل تصويب كلمة واحدة أو معرفة علم من الأعلام وألقاب المؤلفين الموجودة في المخطوط، وكثرة الاعتراضات والاحتجاجات التي ساقها المصنف فضلاً عن إحالاته على أبواب لغوية ليس لها صلة بالمسألة مما يتطلب من الجهد ما لا يخفى. كما أن إقامتي منذ بداية البحث إلى نهايته في مدينة وهي تفتقر–وإلى الله المشتكى– إلى المكتبات العلمية.

وبعد؛ فقد استغرقت جهدي وبذلت ما في وسعي ولم أدخر في سبيل إخراج هذا الكتاب على أفضل صورة جهداً ولا مالاً، وإن كنت أعترف أنه جهدٌ مقصرٌ، وبذلٌ فقيرٌ، ولما كان العمل الإنساني مدعاة لحدوث الخلل ووقوع الهنات فإنني لا أملك إلا أن أردد قول الله تعالى: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ**﴾ البقرة: 286/2.

ولقد استوقفني ما رواه المزني عن الإمام الشافعي أنه قال: "قرأت كتاب الرسالة عن الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكنا نقف على خطأ، فقال الشافعي: هيه!! أبى الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه". فإذا كان هذا هو حال الإمام الشافعي فما حال مبتدئ مثلي؟! والله المستعان.

وينبغي لنا في الختام أن أشيد بأستاذنا الفاضل أ. د. عمر باكيش الذي تعهدني بالمتابعة وإسداء الرأي والنصح. كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من: د. سعيد سليمان، و د. سعيد يوسف، و د. ياسر علي، و د. عبد الباقي كنش، و د. صلاح الدين سونموزوي، و د. حياتي آيدن، و أ. شهاب محي، و أ. طاهر شوشي. وغيرهم. ولجميع أساتذتي وأصدقائي الذين ساعدوني، وكانت لهم يدُ في إنجاز هذا العمل.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل بداية لا نهاية، وأن يجعل نيتنا خالصتاً لوجهه الكريم، والحمد لله أولاً وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وأله وصحبه وسلم.

1.التمهيد: عصر الشيخ صبغة الله بن إبراهيم الحيدري.

سنعرض في التمهيد بشكل مختصر أحوال عصر الشيخ صبغة الله من الناحية السياسية والدينية والعلمية وأثرها على حياته التي كونت شخصيته.

1.1. الحالة السياسية

يمثل القرن الثاني عشر الهجري الذي عاش فيه الشيخ صبغة الله في تأريخ الخلافة العثمانية مرحلة الضعف والتدهور في مختلف مجالات الحياة العامة، ففي مجال القيادة السياسية ظهر ضعف السلاطين العثمانيين وتسلط وزراء الدولة وقادة الجيش الانكشاري (yeniçeri) عليهم والاستبداد بأمور الدولة والتصرف في الشؤون العامة وكانوا لا يملكون الخبرة الكافية ولا ينطلقون من رعاية المصلحة العامة، وظهر الترف والسعي وراء شهوات النفس وحظوظها في دور الخلافة وسلاطين آل عثمان ولم يعد لديهم وقت يستطيعون فيه رعاية شؤون الخلافة وحماية مصالح الدولة وتنمية الحياة في مختلف جوانبها في مركز الخلافة وأقاليمها المتعددة، مما أتاح للولاة في الأقاليم التصرف المطلق في إدارة جميع الأمور في أقاليمهم، فساءت الإدارة وتفشى الظلم وضاقت موارد الرزق وأهمل التعليم وانتشر الجهل وصار أكبر هَمّ الولاة جمع الأموال وأخذ الإتاوات واحتكار الأقوات وعدم تطوير وسائل الإنتاج وترك الأمن وتدهورت القوة العسكرية وساءت الأحوال وتفشى السلب والنهب وقطع الطريق وتوافرت أسباب الخروج على الخلافة العثمانية.[3]

2.1. الحالة الدينية

من خلال نظرتنا و درستنا للتاريخ في تلك الفترة الزمنية التي عاش فيها صبغة الله بن ابراهيم الحيدري نرى بانه كانت فترة رقود وخمول و جمود بالنسبة للفترات الأخرى التي تعقبها و ويستبقها من ناحية خدمة الدين و أهل العلماء العلمين العاملين فترات متعاقبة ومتتالية من الزمان و ذلك لأسباب متعددة لامجال الى ذكرها و حصرها في هذا المقام و المقال. وان سبب

---

[3] عبد الله العجلان، *حركة التجديد والإصلاح في نجد*، ط: الأولى، نشره عبد الله العجلان، 1409هـ، 1989م، 21،25. سليمان فائق بك، الكتاب باللغة التركية، *تأريخ الممالك " الكوله مند" في بغداد*، ترجمة: محمد نجيب أرمنازي، مطبعة المعارف، بغداد، 1961م، 9-30.

وراء ذلك هو الوباء المتفشي في ذلك الوقت الا وهو الطاعون والذي ادى بذلك الى وفاة الشيخ صبغة الله بن ابراهيم الحيدري. وكان من بين هؤلاء ابنائه الذين كانوا في قمة الحيوية والنشاط في شبابهم وغيرهم ممن حصدت ارواحهم هذا الوباء الخبيث ولذلك ادى الى قلة العلماء و طلبة العلم وعدم اهتمام الدولة بالعلم و ذلك للقضاء على هذا الوباء و حصر ارواح الابرياء من هذا الوحشي الذي ادى الى وئد ألوف الارواح من الناس العامة والخاصة منهم. وهم العلماء و طلبة العلم في حقبة شيخنا لأنه لم يكن هنالك علم في ذلك الوقت أو انعدم كفاءة العلماء وانما كانت المكتبات الزاخرة بالعلم والكتب التي في السطور لكن لم يعد هناك علم في الصدور العالمة والعامرة بالفهم و المعرفة السعة العلم. والله اعلم.....[4]

3.1. الحالة العلمية

فكانت الحالة مزرية وضعيفة وذلك بسبب الحروب وهروب العلماء الى مناطق اكثر أمناً واستقراراً كما فعل والد صبغة الله يعد أن هرب مع عائلته الى مناطق اكثر هدوءً واطمأنا عندما لجئ الى منطقة الحرير في كردستان العراق و التي كانت ذات قوة وهيبة في ذلك الأوان وتابعة للدولة العثمانية وتحت نفوذها وسيطرتها بعد ان هاجروا من قرية ماوران من العدوان الفارسي الصفوي الذي كان يتعدى عليهم لقربهم منهم وحرق المدراس والكتب التي كانت موجودة في هذه القرية العليمة لوجود العلماء الحيادرة فيها وفتح المدارس وتعليم طلاب في ذلك الأوان والتأريخ يشهد لهم بذلك في بعض المصادر التي اعتمدنا عليها واخذناها نموذجا صغيرا من العلماء ذلك الوقت بعد ان طلب اليها الطلاب من جميع الامكان في الطلب العلم واخذ المعرفة منهم جيلا بعد جيل وبعد ذلك قصد علماء الحيادرة الى بغداد بعد تعرف على علماء تلك العقبة واخذهم مناصبة في الدولة مثل الافتاء والقضاء في عاصمة بغداد الرشيدة بعد ان اعترفوا بعلمهم وفتحوا المدارس ودرسوا للطلاب العلوم الدينية فما بات الا ان اتى عليهم الوباء الطاعون الذي اخذ ارواح الناس في تلك الحقبة وعلاوة على ذلك ضعف السلطة وعدم الاهتمام بالعلم والعلماء وطلبة العلم و كانت هنالك اسباب الاخرى وغيرها و لكن اقتصرنا على الشيخ و دوره في ذلك بعد ان أتى احمد باشا واستلم زمام امور الدولة والسلطة في أوانه وعصره فأهتم بالمدارس و فتحها وترميم المساجد ودور العبادة بشكل العام واعطاء الرواتب للمدرسين على تدرسيهم للطلاب واخذ يتفاودون من جميع اقصاء العالم في طلب العلم. مما زاد الطينَ بلة هما الوضعان

---

[4] عبد الله العجلان، حركة *التجديد والإصلاح في نجد*، 21–22. يوسف عزالدين، *داود باشا ونهاية المماليك في العراق*، منشورات دار البصرى، 1967م، 23–50.

السياسي والديني اللذان جعلا الجهل في الأعم الأغلب، ولكن نتيجة الجهل باللغة العربية وصعوبة فهم النص الشرعي وارتباط هؤلاء الأعاجم بتاريخ وموروثات وممارسات ولوثات في الدين واستمرار القيادة فيهم من العهد العباسي إلى نهاية العهد العثماني مرورا بالدول الشيعية التي قامت في شمال أفريقيا كالدولة الفاطمية، وفي بلاد فارس الدولة الصفوية، ودولة المغول في الهند، وكلها بقيادات أعجمية اختلط فيها التوحيد عند كثير من الناس بلوثات الوثنية، والبدع المحدثة في الدين بلا علم وألفوهُ حتى صار منبع ذلك كله من الدين، ومنكره خارج على الملة، يناصب العداء وتصدر ضده الفتاوى الشرعية.

وقد زادت العزلة التي فرضتها الخلافة العثمانية على قلب شبه جزيرة العرب من سوء الحالة الدينية وبسبب الجهل المطبق والتخلف السياسي الاجتماعي وانقطاع السبل وانعدام التغذية العلمية والدينية عن هذه المنطقة وفصلها عن حواضر العالم الإسلامي ظهر فيها من التخلف الديني ما لم يظهر مثله في غيرها من أقاليم العالم الإسلامي مثل:

1. تقلص مراكز التعليم الديني وانحصاره في بعض حلقات الدروس على بعض الشيوخ في بعض المساجد، وعدم الإقبال عليها، وعدم الاستمرار من طلاب العلم على قلتهم في طلب العلم حتى بلوغ الغاية المطلوبة، وعدم وجود فرص ميسرة للعلم والتعليم وتوظيف هذا العلم في خدمة الحياة والأحياء، وعدم وجود ناصر للعلم وطلابه وللحق وأهله.

2. ظهور البدع المحدثة في الدين مثل: بدعة حفلات المولد النبوي الشريف وما تكون فيه من ممارسة المنكرات من الاختلاط، وضرب الدفوف، وبعض المظاهر الصوفية التي لم تعرف في الدين إلا في العصور المتأخرة وعلى يد الأعاجم.

3. بروز مظاهر الشرك المتمثل في زيارة قبور الأولياء والصالحين والطواف عليها والعكوف عندها وقصدها في طلب النفع ودفع الضر وتجاوز ذلك إلى التبرك ببعض الأشجار والأحجار والاعتقاد بأنها تنفع وتضر، وطلب الحاجات عندها وغيرها من مظاهر الشرك التي ظهرت في حياة المسلمين على يد الروافض في الدولة الفاطمية وغيرها.

4. تعطيل بعض الشعائر الإسلامية، وفرائض الدين مثل: الصلاة والصوم والزكاة ومستلزمات هذه الفرائض.

5. إنكار بعض الناس للبعث والحساب وغير ذلك من أركان الإيمان.

6. التحاكم إلى غير شرع الله فيما يكون بين الناس من خلافات في الحقوق والأموال والدماء ونصب حكماء وعرافين يتولون ذلك دون علم أو بينة.

7. استحلال بعض المحرمات كالسلب والنهب وقطع الطريق وإخافة الناس وفي مسائل النكاح والطلاق والميراث وغيرها.

حصل ذلك وغيره في غياب العلم، ونشوء الجهل، وإهمال الناس لأمور الدين، وعدم وجود سلطة سياسية أو دينية تقوم على ذلك حتى عاد الناس إلى ما يشبه حياة الجاهلية الأولى.

فإن التركيبة السكانية في العالم الإسلامي تتكون من حاضرة هم سكان المدن والقرى وغالبا مما يكون لديهم تعليم ديني ويحافظون على الصلوات في الجماعة ويعرفون الحلال والحرام ولديهم مخالفات في أصل العقيدة ومظاهر السلوك وغيرها.[5]

أما البادية ففيها القبائل العربية التي ليس لها مستقر دائم ولكن أفرادها يتجولون في الصحراء طلبا للماء والكلأ لمواشيهم والتعليم لديهم يكاد يكون معدوما والجهل فيهم أظهر، ويوجد فيهم من ينكر البعث وغيرها.

---

5 عثمان بن بشر، *عنوان المجد في تاريخ نجد*، مكتبة الرياض الحديثة، 6-8. عبد الله العجلان، *حركة التجديد والإصلاح في نجد*، 24-25. حسين بن غانم، *تاريخ نجد*، ط: الاولى، مطبعة الحلبى، القاهرة، 1367هـ، 11-12. عماد عبد السلام رؤوف، *عادلة خاتون صفحة من تأريخ العراق*، مكتبة الجواد، بغداد، 1997م، 11-26.

2. القســم الأول: القسم الدراسي

1.2. الحيدري حياته الشخصية

1.1.2. اسمه ونسبه وولادته ووفاته

اسمه: صبغة الله الاول بن إبراهيم الاول بن حيدر الثاني بن أحمد الاول بن حيدر الاول بن محمد الحيدري، وهكذا يستمر إلى أن يصل نسبه إلى الإمام حمزة بن الإمام موسى الكاظم.[6]

نسبه: إن الحيدريين إما سمَّوا بهذا نسبة إلى جدهم السيد حيدر بير الدين بن إبراهيم برهان الدين وكان عالماً مشهوراً ذو ورعٍ وتقوى وله باع طويل في العلوم الشرعية وفي جميع المجالات ومرقده في إيران، وإما أنهم نسبوا إلى سيدنا علي بن ابي طالب المشهور بالحيدر الكرّار على أنهم من السادات، ونسبوا إلى جدهم والله أعلم.

ولادته ووفاته: ولد صبغة الله بن إبراهيم في قرية ماوران،[7] سنة 1699م، واستوطن بغداد إلى أن توفي فيها بالطاعون عام 1773م، ودفن في مقبرة الشيخ عبد القادر الكيلاني مما يلي قبر جده رحمهم الله جميعا.[8]

---

[6] الحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، 189/1. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن على بن فارس الدمشقي، *الاعلام*، ط: الخامسة العشر، دار العلم للملايين، 2003م، 1423هـ، 286/3.

[7] ماوران: قرية قريبة من شقلاوة، من أعمال اربيل، نالت شهرة عريضة ابان القرون الاربعة الاخيرة، بسبب وجود الاسرة الحيدرية، وهم احدى أهم الاسرة العليمة في العراق، حيث كان مؤسس مدرسة ماوران العلامة الحيدري الكبير بن أحمد بن حيدر الاول، الذى عاش في النصف الاخير من القرن العاشر للهجرة.
ينظر: ابراهيم الفصيح، ابراهيم بن صبغة بن أسعد الحيدري، *عنوان المجد في احوال بغداد والبصرة والنجد*، ت: أحمد فريد المزي، ط: الاولى، دار الكتب العليمة، بيروت، 2010م، 125. محمد سعيد الراوي البغدادي، *تاريخ الأسر العليمة فى بغداد*، ت: عماد عبدالسلام رؤوف، ط: الاولى، دار الشؤن الثاقفة العامة، بغداد، 1997م، 135.

[8] عبد الغني كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب الدمشقي، *معجم المؤلفين*، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 16/5. الزركلي، *الاعلام*، 200/3. القرداغي، محمد على، *احياء التراث علماء الكرد*، ط: الاولى، اربيل، 2004م، 229/6.

2.1.2. أسرته

أما هذا البيت فهو سماء فضل من الفضائل أعماده وخيام علم قد دقت على سطح المجرة أوتاده. فمنه انتشرت أصناف الأدب والفضائل، وعنه أخذت أنواع الفرائد من المسائل، رضيعهم نتيجة مقدمة الفضل والعرفان، وفطيمهم زهرة سماء الفهم والإذعان، وكل منهم عَلَّامَةُ زمانه وفَّهَّامَةُ وقته وأوانه، ملأوا الأقطار في تصنيفاتهم وتعليقاتهم والأمصار في تحقيقاتهم وتدقيقاتهم. فكل فرد منهم من أفراد العلم الكبار، وكل شخص منهم حسنة من حسنات الآثار والأخيار.[9]

والده الذي هو بدر تلك البلدة، وبحر علوم لا تكاد تحصر بالعدّة، الإمام الذي بهر تحقيقه، وعزّ في معاصريه تدقيقه، وشُدَّت إليه رِحال الطَلَب، وفاق أشياخه إبان طلب، وسار ذِكره في الأقطار، واشتهر صيته فطار كل مطار، وكاد يكون بمنهاجه يحيى، وبمنهجه زكريا سمتاً وهدياً، إبراهيم الأول بن حيدر الثاني، فبرز صِبغة الله وتصدَّر، ومهر في الفنون النقلية والعقلية، وظهر لعيون العيون بكل خلّة سنية، كيف وقد كان لعلوم والده مظهراً، ولدقائق أسراره بالأفكار مظهراً، ولمحاسن آثاره مورِداً ومصدراً، ومن مصباح مشكاه سبره واعتباره مقتبساً، وبأصباح انشراح صدره وأنظاره كاشفاً ما التبسا. وهذه الابيات في المدح والثناء على قدر ورفعة وعلو شأن المؤلف، فمدحه بهذة البيات قائلا.[10]

إذ ليس في ذا العصر أحسن صِبغة من صبغة الله الهمام ووِلده
يا فخر أهل العصر يا من سعده تعلو على الرازي رايةُ سعده
لما جنيتُ وكنت أظلم من جنى وضللت عن سُبُل الرشاد وحدّه
وأردتُ أن أُبدي لذلك تَوبة تقضي على رأس الذنوب وجُنده
قدّمت بين يدي نظماً رائِقاً أحلى من السِّحر الحلال وشَهدِه
وجعلتُه للخيرِ بُردة تائبٍ وقَفَوت كَعباً حين جاء لجَدِّه
مستطلعاً بانت سُعاد ومُطلعي العلم جسم أنتَ عنصر مَجدِه

---

[9] عصام الدين، عثمان بن على بن مراد العمرى، *الروض النضر في ترجمة أدباء العصر*، ت: سليم النعيمي، المجمع العلمي العراقي، 1395هـ، 1975م، 5/3.

[10] نفس المصدر.

ومن اللطائف أن جَده حيدر الثاني، لما بَشَّره بولادة صبغة الله من بَشَّره، قال: ما سمّاه به أبوه؟ قيل: صبغة الله سمّاه، فقال: وهو صبغة! فكان تأريخاً لولادته ما به فاه" كما أخبرني بذلك حفيده عبد القادر بن عبد الله وترجمت لصبغة الله في أصفى الموارد ومدحته بقصائد خرائد".[11]

أولا- والده.

إبراهيم الأول بن حيدر الثاني بن أحمد الأول بن حيدر الأول بن محمد بن حيدر بير الدين الحيدري "تسلق إلى سماء المعارف وجاس في حلاله، وأسس قواعد بيت العلم بأنواع الفضل والتحقيق، فانثنت الناس إلى طوفه واستلامه، فهو كعبة الفضل الذي شيدت المكارم جداره أشهر هذا البيت خيراً، صرف نقد عمره بتصنيف الكتب وتنميقها، وبذل وقته بتصريف الكمالات وتحقيقها، صنف بكل فن من الفنون، فقد أخذت منه ورويت عنه، قد قلبت أوراق كماله وطالعت صحائف حسنه وجماله، واستأذنته بتحرير تصنيفه الملهمات، وشرح بانت سعاد فعليه الرحمة والرضوان".[12]

واسم كتاب الملهمات هو: ملهمات ربانية في أسرار ذوقية وجدانية، حرره العمري نقلاً عن مسودته في ماوران سنة 1151هـ توفى إبراهيم الأول بن حيدر الثاني سنة 1156هـ، 1744م. ومن مؤلفات والده:

1- تفسير القرآن الكريم في مجلدين.

2- شرح قصيدة بانت سعاد.

3- ملهمات ربانية في أسرار ذوقية وجدانية ألفها في قرية ماوران.

4- حاشية على شرح عصام الدين في البيان.

5- حاشية على تحفة ابن حجر.

6- شرح تشريح الأفلاك.

7- حاشية على شرح جمع الجوامع.

---

[11] عثمان بن سند الوائلى البصرى، *تاريخ العراق والنجد*، ت: عماد عبدالسلام رؤوف، ط: الاولى، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2010م، 169- 180.

[12] نفس المصدر.

8- حاشية على الكواكب الدرية في القواعد الجفرية.

9- شرح زوراء جلال الدين الدواني ألفه سنة 1107هـ، 1695م.

10- حاشية على قول أحمد الفنارية.

11- حاشية على الوغ بيك الأدب.

12- شرح رباعيات بالفارسية.

13- حاشية على حاشية ميرزا خان على حاشية السيد شريف الجرجاني.

14- حاشية على حاشية السيلكوتي على شرح الشمسية في المنطق.

15- شرح ديوان ابن العارض بالفارسية أكمله سنة 1107هـ، 1695م.

16- اللمعة الوجبية في تفسير سورة الإخلاص أكملها سنة 1104هـ.

17- الرسالة القدسية الطاهرة شرح الدرة الفاخرة لمولانا جامي أكملها سنة 1106هـ.

18- حاشية على حاشية خطائي على المختصر ألفها في كوردستان وقدمها لوالده حيدر الثاني في بغداد.

19- حاشية على الرسالة العضدية في علم الوضع.

20- شرح رباعيات جلال الدين الدواني ألفه في اسطنبول.[13]

ثانيا- أبناء صبغة الله الحيدري:

1-عبيد الله الأول: الملقب بزمخشري العصر، كان عالماً زاهداً تقياً عابداً توفى في ماوران سنة 1200هـ، له حواشي على كتب الهيئة والمنطق والنحو.[14]

2-عيسى غياث الدين: ذو فطنة وقادة وذكاء تام، وكان له اشتغال كلي في العلوم كلها، وقد بالغ في استخراج مشكلات العلوم معقولاً ومنقولاً، ولعيسى تأليف حسنة منها:

---

[13] عبدالله الفرهادي، *الأكيل فى محاسن أربيل*، أربيل، 1422هـ، 2011م، 193. البيطار، عبدالرزاق بن حسن بن ابراهيم، *حلية البشر فى التاريخ القرن الثالث العشر*، ت: محمد بهجة البيطار، ط: الثانية، دار صادر، بيروت، 1413هـ، 1993م، 736/1. وعبد الغنى كحالة، *معجم المؤلفين*، 27/1.

[14] البيطار، *حلية البشر*، 1025/1.

أ- حاشية على جزء عبارات التحفة للشهاب الهيثمي.

ب-حاشية على حاشية عبد الحكيم على شرح الكافية للجامي.

ت-وله رسائل عدة في متفرقات من العلوم.

عاش ببغداد سنة 1147هـ، 1190هـ، ودفن بها رحمه الله تعالى.[15]

3-حيدر الثالث: فقيه، اديب، كان مفتي الحنفية في بغداد توفي سنة 1187هـ،[16] 1773م.

4-محمدأمين: كان مع كونه مجذوبا مستغرقا في فكر الله تبارك وتعالى وذكره له آثار عجيبة في العلوم وكرامات عديدة، وله حواش على كتب المعقول.[17]

3.1.2. أخلاقه وصفاته

عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية، ولد في قرية ماوران سنة 1110هـ، الحجة البالغة، والمحجة النابغة والكعبة المحجوبة، والروضة المبلوجة، نقطة كرة العراق و فارس ميدان جولان السباق، وعمدة الأحكام الشرعية، ونخبة السادة الشافعية.

أكمل العلوم عند والده نشأ في العلم والطاعة وبرئ من الكسل والإضاعة، وأخذ عن مشايخ عصره، وأئمة مصره، مع الهمة والاجتهاد إلى أن بلغ رتبة الترجيح والانتقاد، فأجازه الأفاضل وشهدوا له بالفضائل وعاملوه معاملة الشيوخ، ذوي القدم الثابت على ذروة الرسوخ مع الزهد والورع، والبعد من المصانعة والطمع كيف لا وهو ابن من رقى وعلا، وساد في جميع أطواره جميع الملا، على ابن عم سيد الورى من تقدم في مقام القرب، والناس ورا، فهذا هو الشرف الأعلى، والمجد الذي هو بكل مديح أولى، ثم انتقل من بلدة دار العلم ماوران إلى دار السلام بغداد، فاشتهر بها أمره، وعلا قدره وطار في الآفاق ذكره، وعرفت قدره الوزراء والعلماء

---

[15] ابو الفضل، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد، *سلك الدرر* في أعيان القرن الثاني عشر، ط: الثالثة، دار ابن حزم، 1408هـ، 1988م، 283/3-284. عبدالغنى كحالة، *معجم المؤلفين*، 26/8.

[16] طاهر البحركي، طاهر ملا عبدالله البحركى، *حياة الأمجاد فى حياة علماء الاكراد*، ط: الاولى، دار ابن حزم، 2014م، 275/1.

[17] طاهر البحركي، *حياة الأمجاد*، 42/4.

والفضلاء، وتولى إفتاء السادة الشافعية في مدينة العراق السنية، فكان للحق ناصراً وللباطل حاسراً، وللمحق وزيراً وللمبطل نذيراً. وكان ذا أخلاق حسنة وصفات مستحسنة.[18]

وفي السنة المتممة للتسعين، الثالثة لسني ولادته من ترجمته في هذا الأنموذج الذي نَثَرتُه ونظمتُه، قضى نَحبَه وتوفي الإمام، والعالم الجهبذ الهمام، بقية السلف، قدوة الخلف، من امتد في العلوم باعُه، واخضلّت به من البحث بقاعُه، صبغة الله بن إبراهيم بن حيدر الثاني.

4.1.2. نشأته العلمية وأبرز شيوخه وأساتذته وتلاميذته ومؤلفاته العلمية

أولا- رحلته في طلب العلم:

طلب صِبغة الله العِلم في الصِغر، فأدرك منه الجواهر والغُرر، وفاقَ فيه أترابه وكشف عن وجه مُشكِلِه نقابه، وذلّل منه بالبحث صعابه، دأب فيه فَحَمد غَب التدأب، وكشب منه فأبرز منه الكثاب، ودقق في مباحثه فأقر له فكر مباحثه، وغاص على لآلئه، فزانَ فِهم مقدمهِ وتاليه، وركب من مقدماته أشكالاً، فأزال بالإنتاج عنها أشكالاً، فأما معقوله، فإنه فيه السيد والسعد، وأما منقولة فهو فيه العَلَم الفرد، إذ هو في كل فن رأسه وصدره، وعُبابه الذي لا يجارى وبحره، لو رآه البويطي والربيع ، لاقتطفا لروضه ورداً جاده فكره بربيع، ولو أن الزَّعفراني عاينه، لقال: بيني وبينه المساواة لا المباينة، ولو رآه صاحبا الحاصل والمحصول، لقالا: هو غاية السؤل في الأصول، ولو أبصره القمولي، لقال: إليه في جواهري نهاية سؤلي، ولو ناظره إمام الحرمين، لقال: قام البرهان على أنه قرة العين، ولو سبره أبو اسحاق الشيرازي لقال: ما لهذا في البحث من موازي، أو عبد القاهر لقال: منه تلقَّفت دلائل إعجازي، أو الشيخ ابن أبي حامد لكان له شاكراً وحامد، ولو عرض عليه الغزالي منخوله، لأبان بالإضاح مأخذه وأصوله، أو الحافظ ابن حجر فتحه، لأزال عن مبهمهِ جنحه.[19] وصفه بأوصاف العلماء الكبار في وقته من العلم والورع والتقوى، وأنه شمعة مضيئة من قرية ماوران.

الله دّرُّ إمامٍ ناهِجٍ سُنناً من اقتفاه جرى في خيرِ منهاجِ
ذي علومٍ أضاءت كلما أُفق كالشمس نوراً وهل للشمس من هاجِ
وكم قضايا أراناها بفكرته من بعدما عفُمت في وصف منتاجِ

---

[18] البيطار، *حلية البشر*، 736/2. عثمان بن سند الوائلى البصرى، *تاريخ العراق والنجد*، 166-180.

[19] عثمان بن سند الوائلى البصرى، *تاريخ العراق والنجد*، 168

تاجُ على هامةِ العَلياء حاسدُه يقول: ما مثلُ هذا التج من تاج

قرأ العلم في بَلَدِه ماوَران على من صفا قلبه مما شانَ وران

وبعد أن حقق العلوم على والده، وكان موصولاً بعوائد صِلات فوائده، مقبولاً بما تجمَّل به من وافر فوائده، أتحفه بإجازة هي بهجة وتحفة، وروضة سرح فيها من فكره طرفه، بحق إجازته من والده حيدر الثاني، ذي التأليف[20] التي هي كفاية المعاني والتدقيقات، التي هي الجني الداني والمناظرات التي يكاد يحاور فيها الدواني[21] عن والده ذي كتاب المحاكمات[22] في علم الكلام التي قول من غاص فكره فيها وعام، إن هذا إلا منحةٌ مَنَّ بها الملك العلاّم، ومسايرةً يدعي أنها مسايرته ابن الهمام ومقاصد يقول فيها الواقف عليها إن هي إلا المقاصد[23] والمواقف،[24] وجوهرة توحيد، من نظرها خالها الجوهر الفريد، أبان فيها إشكالات مُدلهِمّة، ونوادر تتنافس فيها افكار الأئمة، وأبحاثاً مالها من نظائر وأشباه، وذخائر نفائس من تأملها قال: بارك الله، كيف وقد أبرزها مُهَذَّبن ارتضع ثدي الفضل، وله العلم هَذَّب، وكاد يقول متباريا متفاخرا بمؤلفاته،

وممن أجاز له الملا شيخ الكردي بما أتقن فنه، من تفسير وغيره وأطلق له في التدريس إذنه، وأجاز له الشيخ عبدالملك في الحديث النبوي، إلى من تمسّك به تمسك من الدين، بالحبل القوي، بحق سماع عبدالملك واستجازته من والده الآبر، عن علامة عصره ومصره أحمد بن حجر المكي الذي من نظر كتبه رأى ما تحار فيه الفكر، وقال: سبحان من الوصل إلى فهم غوامضها طوق أفكار البشر، والشافعي المذهب الذي شفع إلى الدقائق الفقهية نكات علم الأثر، ما تكلم في فن من الفنون إلا وصل إلى حد معاصروه إليه لا يصلون، ولا ناظره مناظر، إلا وجده بحراً زاخر، مع صلابةٍ في الدين، ونجابة وعقل رزين، وقيام على أقدام التقوى، واستمساك بحبل السنة الأقوى، دمغ المخالفين بالحجج، وأغرق المعارضين بلجج، وقعد مع الحق وقام،

---

[20] ابراهيم الفصيح، *عنوان المجد*، 111.

[21] جلال الدين بن أسعد الصديقي الدواني، هو عالم و فيلسوف و قاضى بشيراز، ت: 918هـ، 1512م.
ينظر: الزركلي، *الاعلام*، 32/6.

[22] العلامة أحمد الحيدري، المحاكمات، هو حاشية على شرح العقائد للدواني.
ينظر: عبدالغنى كحالة، معجم *المؤلفين*، 16/5.

[23] كتاب ألفه، مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعد الدين التفتازانى، ت 739هـ، 1390م.
ينظر: الزركلي، *الاعلام*، 219/7.

[24] المواقف كتاب فى علم الكلام، ألفه عضد الدين عبدالرحمن الأيجي، ت: 756هـ، 1355م.
الزركلي، *الاعلام*، 323/6-295. عبدالغنى كحالة، معجم *المؤلفين*، 119/5.

وأقام أود المبطل فاستقام، وأحرق بصاعق دلائله من عمه برفضه وباطله، شحن كتبه بنوادر، وقايس بين نظائر، على قطب الأدلة دوائر، وأبرز نكات عن القبول مبتسمات، واعتمد من قفاه، ممن بعده على ما إصطفاه، فصار على كتبه في الفتاوى المعوّل، فلا يفتي شافعي إلا بما عليه عوّل، وعني بمؤلفاته الأكابر، وعقد على تحقيقاته الخناصر، ولقد جاراه من معاصريه زواخر، فقام له على أنه أجرى نصوصاً وظواهر، وعارضه قوم فدارت عليهم من كرّاته الدوائر. يقول عثمان بن وائلي البصري واصفا احد طلاب في مدحه اياه ذاكرا فضله وكرمه وعلمه اياه عليه.

بأي الذي إمداده الأرشاد وال إسعاد والنِبراس والمصباح

أبدي بتُحفَته مُنَظَّم جوهر ونفايساً إيضاحها إصباح

يا لأئمي في حُبَّ من صوَّر العلو م لما لطيف نكاته أرواح

لست الذي أصغي للّومك إنني صَبٌّ به وبذكره أرتاح

لولاه ما عرف النكات مُدقَّق أو لاح لولا شرحه إيضاح

يا شافعياً مالكي بنوادر أفكار مثلي دونها أشباح

أني لصب في علاك فقلبي ال مضني وطرفي الهامر السفاح

قد أخّرتني عن لُحوق رعيلك ال أيام لكني الشجي المداح

أنت الشَّهاب على مُريد مارِقٍ وأن اهتدى بضيائك الشُّرّاح

فكفى صبغة الله فضلاً، ومكانةً بها فاز قدحه المعلّى، اتصال سنده بِسند هذا الإمام، بحق إجازة والده له إجازة هي بُلوغ المرام، والروض الذي أزهار كمائمه العلماء الأعلام، والمِصباح لمشكاة العقول والأذهان والأفهام، والتحفة القدسية والمنحة السَّنيّة، من المَلِك العَلاّم، كيف والإسناد خصوصيات هذه الأمة وبه الإستمداد من فيض بركات سادة أئمة. ولما تمّت له هذه المّنقَبة العظيمة، بتلك الإجازة التي هي الدُرّة اليتيمة، قرأ على جده حيدر الثاني، فبلغ بمُساواة والده غاية الأماني، ولما تكملّت له في المعارف المقاصد، ونجّاه لاستفادة ما أوتي من العلم قاصِد، جَذَبته القدرة من بلدة ماوران إلى بغداد، فاستوطنها ناثراً فيها فرائدة الحسان، وخرائد مُخدَّرات فكره التي لم يطمثها قبلة إنس ولا جان، ولأعكف قطّانها عليه، ناظرين بعيون الإكرام إليه، مغترِفين فرائد عبابه، منتظمين في سلك سخابه، قامت على أنه فريد عصره أدلّة فرامت الفوائد

منه سادة أجله، ولقد والله اقتبست من نبراس أفكاره، شموس أيامه وبدور اعصاره: وفي هذه الابيات يذكر شرف اتصال سنده بالسند اشرف الناس بالحيدر الكرار.[25]

بدر أرانا البحثَ من عِرفانه ما أشرقت بضيائه الآفاق
لما رَوَت أقلامه عن فكره ضحكت لفرطِ بُكائها الأوراق
لو لم يكن بدرَ العلوم بعصره لم تزدحم لرُنوَّه الأحداق
هو شافعيُّ العصر لكن مالكي بمعارفٍ هي في الورى إشراق
ما امتدّت الأعناق إلاّ نحوَهُ فلِعِلمِه الطامي في جرى الأعناق
إن غاب عنا بدرُه فعلومه ماكنَّها من لَحدِه الأطباق
وبَنوه كلٌّ من مطالع أفقه قمرٌ له نحو العلى أعناق
كم قد بدا متألقاً في بلدة فإنزاح من لآلائه أعناق
ولئن بغت من روضة وردٌ لما ء الوردِ بعد فواتِه معباق

هذا ومن نَظَر في حاشيته على تفسير الفاتحة للبيضاوي، علم أنه الحائز قصب السَّبق على كل دارٍ وراوٍ، فإنها حاشية، بفضلِه قاضيَة، وروضةٌ بأزهار التدقيق زاهية، ومخَدَّرة محاسنها إلاّ لأعمى بادية، ذات عبارات تَقصر عنها الإشارات، أبدت من مُكّونات الأسرار، ودقائق البَّر والاعتبار ما تُحجِم عن إدراكه أفكار المعاصرين، وتُسلّم مقدّماته أنظار المعتبرين والسابرين، وتُعدُّه من المعجزات أذهان الباحثين والناظرين، وتتنافس بالتقاط جواهره الابكار، وتشهد أنها من نفائس الذخائر، وتُقسم أنها الآيات البَيّنات، المُستحسنات المُتَعَينات، والمُخَدَّرات المقصورات في خباء أفكاره، والجواهر المنظومات في سلك سيره واعتباره، والشموس المضيئات من آفاق أنظاره، وهذه في ذكر وصف كتابيه للحاشية التي كتبها.

بَلَغت من التدقيق ما عن مِثله يتقاصَر الإيضاح والتِبيانُ
كم نُكتة أبدت ومشكلة جَلَت كعبارة رقَّت بها الأذهان
وعرائس ما فضَّها من غيره فكرٌ ولم يلمم بها أخدان
لولاه أبرزها لكانت في خبا ء غموضها لم يرنُها إنسان

[25] عثمان بن سند الوائلي البصري، *تاريخ العراق والنجد*، ت: عمادعبد السلام روؤف، ط: الأولى، دار العربية للموسوعات، 2010م، 175.

أبدى خفاياها بلطف إشارةٍ سِحراً رَوَت عن رمزها الأجفان

هذا وأما فصاحته وبلاغته، فمن الأمر الذي لا يرتاب فيه فاقد الحس فائتة، فلقد وقفت على ما يشهد أنه في الفصاحة قُسُّها، وفي البلاغة جَّذرُ مركّباتها وأُسُّها، فمما يشهد أنه فارس مضمارها، وناظم جيدها وتقاصرها، رسالة كتبها لوزير بغداد، أحمد باشا بن حسن باشا[26] ذي المآثر التي لا تُحصر بالتعداد، ونصها.[27]

ثانيا– شيوخه:

تمثل في أخذ العلم من جده وأبيه وعمه،[28] حيث كانت أسرة دينية ذات علم ومعرفة بعلوم شتى في عصرهم الذي كانوا فيه، وأسسوا المدراس، منها المدرسة الماورانية والمدرسة الحجرية وغيرها، وأكثروا منها في مجال العلم والمعرفة، وأخذ منهم العلم وأعطوا الاجازات العلمية ولا نرى إجازة علمية إلا وتصل إليهم، وقد أخذوا وأُخِذُوا العلوم المختلفة منهم، ومن أساتذته عبد الملك العصامي ولد في سنة 1049 –1111هـ، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي،

---

[26] أحمد باشا بن حسن باشا، تولى بغداد في المرة الاولى من 23 جمادى الاخرة سنة 1136هـ إلى سنة 1147 هـ، وفي المرة الثانية من رجب 1149 إلى شوال 1160هـ، ان الوضع السئ الذى مر عليه ولاية بغداد فى وقت سبق مجئ حسن باشا، هى الفوضى العارمة وعدم الاستقرار مما دعا السلطات العثمانية الى اتخاذ القرار بجعل حسن باشا واليا ببغداد بعد ما كان له الخبرة فى تدبير امور بعض ولايات من ولايات الدولة العثمانية وهى ولايات (قونية، وحلب، والرها، وديار بكر–أي: أماد) عرف حسن باشا بأسماء و ألقاب عدية منها: باشا الجديد، والملك المظفر، وذالك انجاح حسن باشا فى اخضاع القبائل العراقية لسلطة الدولة العثمانية وجعل بغداد أمنية مستقرة، لقد حكم حسن باش ولاية بغداد (1723–1704) وكانت هذه المدة كافية له لكي ينظم شؤون ولايته التى كانت فى وضع متردد، وذالك بسبب وسائل عديدة فى توفير الامن والنظام.

ينظر: عباس العزاوى، *تاريخ العراق بين احتلالين*، ط: الاولى، دار العربية للموسوعات، 2004م، 161/5. السويدي، عبدالرحمن السويدي بن عبدالله، *تاريخ بغداد أو حديقة الزوراء فى سيرة الوزراء*، ت: صفاء خلوصى، مطبعة الزعيم، بغداد، 1926م، 65/1. عبدالعزيز سليمان، *تاريخ العراق الحديث من نهاية* حكم *داود باشا الى نهاية* حكم *مدحت باشا*، دار أحياء الكتاب العربي، القاهرة، 1968م، 13. علي شار علي، *ولاية الموصل العثمانية فى القرن السادس العشر*، دراسة عن الاوضاع السياسية و الاقتصادية، ط: الاولى، دار الغيداء، 1431هـ، 2011م، 4.

[27] ينظر: ملحة رقم، 1.

[28] محمد بن محمود الاسروشني، *جامع أحكام الصغار*، دار الفضيلة، القاهرة، 176/4.

الشافعي، المكي المؤرخ. توفي بمكة 1639 –1699م. ومن آثاره: سمط النجوم العوالي في ابناء الاوائل والتوالي في مجلدين، وقيد الاوابد في العوائد والزوائد.[29]

ثالثا– تلامذته:

قد تخرج على يده كل من أخذ الإجازة في عصره مثل العلامة إسماعيل الحيدري، والعلامة عاصم الحيدري والعلامة جرجيس الأربيلي، وملا عبد الله بايزيدي، وابنه العلامة عبيد الله الأول الحيدري الماوراني، وعيسى غياث الدين الحيدري، وملا صالح الحيدري، وملا فضل الله الحيدري، والعلامة عبد الله البيتوشي، والخطاط الكبير الشيخ سفيان الوهبي، والعلامة علي الباني والعلامة عصام الدين العمري الموصلي صاحب كتاب روض النضر، وملا صبغة الله الزيارتي ومحمد سليم أردلاني.[30]

رابعا– مؤلفاته وآثاره:

لضبغة الله العديد من الكتب والمؤلفات في مختلف المجالات منها.

1– حاشية الجليلة على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي.

2– حواشيه الدقيقة على حاشية المحقق عصام الدين على شرح الكافية الجامي.

3– حواشيه على حاشية المسمى بالمحاكمات على العقائد الدوانية لجده العلامة أحمد بن حيدر.

4– حواشيه الدقيقة العجيبة على الكتب الحكيمة الصعبة المأخذ، وله آثار عظيمة في المعقول، كأمثال الفخر الرازي، بلغ فيها الدقة الغامضة كابن سينا، وكان قوياً في العربية كأمثال سيبويه، وفي التفسير كالزمخشري.[31]

---

[29] عبدالغني كحالة، معجم *المؤلفين*، 27/1.

[30] عثمان بن سند الوائلي البصري، *تاريخ العراق والنجد*، ت: عمادعبد السلام روؤف، ط: الأولى، دار العربية للموسوعات، 2010م، 168،180.

[31] ابراهيم الفصيح، *عنوان المجد*، 98.

خامسا- مذهبه وعقيدته:

لعدم استقرار بلاد الكرد سياسيا وثقافيا فإنْ ما كتب عن حياة العلماء وخفايا أيامهم قليلة جدا الا إن ما كتبوه على الحواشي من سيرتهم الذاتية في بعض الأوراق المندثرة والمخطوطة يظهر بعض ملامح اعتقاداتهم وإن كنا لا نستطيع أن نجزم ونُعَمِّمَ الحكم على الجميع إلا أنه من الممكن أن نحكم عليهم حسب الواقع والظروف التي عاشوها بالنسبة للمذهب الفقهي فهم ينتمون إلى مذهب الشافعية عمدة الأحكام الشرعية، ونخبة السادة الشافعية. وهم الذين عاشوا في العراق حتى إن بعضهم وصلوا إلى منصب الإفتاء وتولى إفتاء السادة الشافعية في مدينة العراق السنية، في المذهب المذكور منهم الشيخ صبغة الله مفتي الشافعية[32] وأولاده أيضا كانوا مفتين في العراق.

أما عقيدتهم: فمن الواضح أن العلماء في مجتمعنا اغلبهم من أهل السنة والجماعة، وعلماء الحيادرة غير مستثنين من ذلك وهم من أهل السنة والجماعة في عقيدتهم، ولا نستطيع أن نخوض في خفايا عقائدهم لعدم وجود ما كتب عن عقائدهم فيما بين أيدينا؛ لأنه ما كتب عن ذلك جُلُّهُ مفقود إلى الآن ولكن الظاهر الواضح لنا من خلا ل دراستنا وقراءتنا لمخطوطات الحيدرية وبالأخص لصبغة الله بن إبراهيم الحيدري ظهرت لنا عقيدتهم الأشعرية رحمهم الله.[33]

2.2. دراسة المخطوط: حاشية سورة الفاتحة على تفسير البيضاوي

1.2.2. مضمون الكتاب ومحتوياته

أولا- نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

نسبة الكتاب إلى مؤلفه، اتفقت مصادر ترجمة العلامة السيد صبغة الله الحيدري رحمه الله على أن له كتابًا في التفسير اسمه حاشية سورة الفاتحة على تفسير البيضاوي، وهناك أدلة كثيرة تثبت اسم التفسير للمؤلف ونسبته إليه بشكل قاطع منها:

---

[32] القرداغى، *أحياء التراث علماء الكرد*، 229.

[33] اسماعيل بن محمد بن ماجي السعدي الانصاري، *حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب واثاره العلمية*، ط: الثانية، عمادة البحث العلمي بجامعة امام السعود الاسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1420هـ، 1990م، 130.

1- ذكره في آخر صفحة من المخطوط اسم التفسير.

2- في مركز مخطوطات الأوقاف ببغداد برقم 2353. ذُكر فيها اسم التفسير، ونسبته للسيد صبغة الله الحيدري رحمه الله وأخرى في المكتبة القادرية ببغداد برقم 77 وهي لمّا تطبعْ بعدُ.[34]

3- نسخه منه موجود عند ملا طاهر البحركى الشخص الذي يسكن في مدينة أربيل، العراق.

4- اتفق كل من ترجم للسيد صبغة الله الحيدري على ذكر اسم كتابه، ونسبته إليه ضمن تعداد مؤلفاته. منهم: الدكتور علي القرداغي في كتابه: "ذكر بأن للسيد صبغة الله بن إبراهيم بن الحيدري، له حاشية سورة الفاتحة على تفسير البيضاوي".[35] وهكذا ذكر عثمان بن سند الوائلي البصري في كتابه وأيضا أشار إبراهيم فصيح في عنوان المجد، "صبغة الله بن إبراهيم حيدر بن الحيدري له حواشي على تفسير البيضاوي"[36] منها هذه الحاسية سورة الفاتحة علي تفسير البيضاوي وغيرها من المصادر والكتب، نتيقن أن اسم التفسير هو: حاشية سورة الفاتحة على تفسير البيضاوي،[37] وتأكيد نسبته للعلامة السيد صبغة الله بن إبراهيم الحيدري رحمه الله.

ثانيا- تاريخ تأليفه:

لم يذكر العلامة السيد صبغة الله بن إبراهيم الحيدري رحمه الله تأريخ تأليفه للتفسير المذكور بالتحديد، ولكنه ذكر في مقدمته أنه تشرف بترتيب تفسير يكون في غاية التوضيح وهذا الأمر يجري في أكثر مؤلفاته، فإنه نادراً ما يذكر التواريخ.

ثالثا- الأسباب الكامنة لتأليفه:

بيَّن العلامة صبغة الله الحيدري رحمه الله في مقدمته للتفسير، سبب تأليفه لكتابه حاشية سورة الفاتحة على تفسير البيضاوي، بأنه رأى التفاسير في زمنه على أصناف وأنحاء شتى، فمنها المحتوية على الإطناب الممل، ومنها المشتملة على الإيجاز المخلّ، ومنها المبنية على

---

[34] محمد سعيد الرواي البغدادي، *تاريخ الأسر العلمية فى بغداد*، 238.

[35] القرداغى، *احياء التراث علماء الكرد*، 233/6.

[36] عثمان بن سند الوائلى البصرى، *تاريخ العراق والنجد*، 173.

[37] ابراهيم الفصيح، *عنوان المجد*، 101.

التعقيد والإغماض، ومنها عن الغرض الأهم بالإعراض. "واقترح عليه نفر من أصحابه، الذين هم من أجلة أحبابه، أن يكشف لهم عن وجوه مخدراته الأستار، ويميط نقاب الشبه عما فيه من الأسرار؛ ليجتلوها متبرجات بزينتها متبخترات بمحاسن فطرتها، فأسعفهم إلى ذلك، مستمسكاً بحبل التوفيق ومستهديا إلى سواء الطريق، وعلق عليه ما اعترف بسموِ محله المعاند والمعادي، ونادى بعلو رتبته من في الوادي والنادي، وهو بلسان الحال ينادي بخطاب متمادي لكل حاضر أو بادي، ممن قائله و﴿ **كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد**﴾،[38] وبإجابة أدعية الراجين جدير".[39]

فجاء تفسيره هذا متوسطًا بين الطوال والقصار، محاكمًا بين المفسرين، معرضًا عن تعصب المعاندين. مشتملاً على لطائف الإشارات بالتصريح والتلويح، مع التلميح إلى ما يصل إليه بفكره من الأسرار. وهكذا اقتصر على تفسير سورة الفاتحة على البيضاوي.

فلزم علينا ملاحظة التفاسير، ولم يوجد في بلادنا إلاّ مفاتيح الغيب أو تفسير الكبير، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، وأنوار التنزيل واسرار التأويل، والكشف والبيان عن تفسير القران، وكل واحد منها غير مفيد، إمّا لطوله الممل، أو لصعوبته المعجزة، أو لقصره المخل، ألهمني الله جلّ جلاله أن نأخذ خلاصة منها، فشرعتُ بها بإذن الله، فجاءت بحمده تفسيراً متوسطاً موضحاً لألفاظه الشريفة، ومفيداً لقارئه، ومشيراً لقراءاته السبعة، اللّهم اجعلها ذخيرة ليوم العرصات، بحرمة سيّد السّادات، آمين يا مجيب السّائلين، والحمد لله رب العالمين.

ويظهر مما سبق أن الشيخ أرجعَ سبب تأليفه لهذا التفسير بهذه الصيغة والشكل إلى عوامل عدّة:

1. التفاسير التي كانت سائدة آنذاك لا تصلح للدراسة والاتعاظ، للأسباب المذكورة حسب وصفه.
2. رغبة أصدقائه وطلابه إلى الكتابة والشرح لهذا التفسير وبيانه وإيضاحه لهم.
3. رغبته في تأليف تفسير ذي مواصفات يصلح لأبناء مجتمعه.

---

[38] ق، 37/50.

[39] ذكر من متن الحاشية في اللوحة، 1-2.

4. كتابة تفسير مفيد يذكر ما فات من البعض، ويمدد ما قصره البعض، ويقصر ما أطاله الآخرون.

5. لجلالة سورة الفاتحة التي فيها من القدر والتعظيم، ومم يرفع شأنها بأنها فاتحة الكتاب والسبع المثاني.

رابعا– أهمية هذا التفسير:

تأتي أهمية هذا التفسير من كونه من التفاسير المهمة عظيمة الأثر، إذ نجد فيه تحقيقات رائعة، واختيارات رائقة، ولأنَّ مؤلفه من العلماء الكبار في عصره من العلوم النقلية والعقلية، ومن المشهود لهم بالعلم والورع والتقوى، وله باع طويل في العلوم كافه، ويأتي هذا التفسير نتاجًا لهذه المسيرة العلمية الحافلة.

وتبرزأهميته أنه يجمع آراء المفسرين والبلاغيين والنحويين أيضا من قبله، ثم توجيه هذه الأقوال توجيهًا علميًا. وبما أنه ليس مجرد ناقل للأقوال بل يرجّح فيما بينها، ويردّ بعضها إن لم تطابق الضوابط العلمية التي سار عليها.

ويأتي بتوجيهات وترجيحات لم يسبقه إليها أحد من المفسرين على كثرتهم، ولاسيّما من الناحية اللغوية والبلاغية، وهذا من أهم ميزات هذا التفسير المبارك.

لهذه الأمور وغيرها يتبين لنا أهمية هذا التفسير الذي سار فيه مؤلفه على المنهج الوسط الذي ليس فيه زيغ ولا اعوجاج.

2.2.2. وصف نسخة المخطوطة

لخلاصة التفسير للعلامة صبغة الله بن إبراهيم الحيدري بعض النسخ التي بين أيدينا، وقد اعتمدت عليها في دراستي لأني لم أجد النسخة الاولى لها نسخة أصلية بخط المؤلف من المكتبة، وهذه الخلاصة عن تفسير سورة الفاتحة من القرآن الكريم، يقع في مجلد، يبدأ من سورة الفاتحة إلى نهاية السورة، عدد أوراقها 150 ورقة، بقياس: 33×21 سم، وكل صفحة 25 فيها سطرا.

وأما النسخ الاخرى فمختلفة فيما بينها، منها: نسخة مكتبية عدد أوراقها 144 ورقة، بقياس: 22×16 سم، وفي كل صفحة 25 سطرا، وأغلب الأوراق بمعدل 11–12 كلمة لكل سطر.

وتأريخ نسخها ليس موجودا ولم استدل عليها بحد علمي، ومكتوب في نهاية المخطوطة بقوله: "قد تمت الكتاب بعون الملك الوهاب، على أيادي أفقر العباد الحاج أحمد بن محمد".[40]

ولا يخلو هذا التفسير من بعض التوضيحات المكتوبة بالهوامش.

وهناك حواشي أخرى من قبل غير الكاتب الأصلي، وبحبر مختلف، يمكن أن تكون هذه التوضيحات للناسخ أو أحد العلماء.

والتفسير مكتوب بخط الثلث، وكتبت عبارات البيضاوي بلون أحمر، وعلى كل عبارة خط بقصد تمييزها عن غيرها من العبارات، واضعاً علامات فوقها كالمد وغيرها، ونسخ عبارة الشيخ المصنف صبغة الله بن إبراهيم الحيدري بلون أسود.

3.2.2. منهجي في التحقيق

وإن عملي في هذا التحقيق يتلخص فيما يلي:

1- نسخ المخطوطة مراعيا قواعد الرسم المعروفة، مما يحتاجه الخط العربي من الترقيم، وقابلتها مع المصادر التي ذكرها المفسر في مقدمة تفسيره وهي مفاتيح الغيب أو تفسير الكبير، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، وأنوار التنزيل واسرار التأويل، والكشف والبيان عن تفسير القران، وأثبت في الهامش بعض فروقها مع تلك المصادر، وعند حصول اختلاف في الكلمات اخترت اللفظ الذي هو أقرب إلى سياق الكلام وأثبته في صلب الكتاب، ثم أشرت ذلك في الهامش، وما كان في الأصل من الكلمة.

2- إخراج النص إخراجا علميا مطابقا لما وضعه المؤلف، أو قريبا منه، وتحقيقا لهذا الغرض لم ألتزم بنسخة الأصل دائما، بل أثبت ما وجدته مناسبا للنص في المصادر التي ذكرها المفسر، وأشرت إلى ذلك في الهامش.

3- عزو الآيات القرآنية إلى السور وكتبت أرقامهما.

4- راعينا في كتابة الآيات القرآنية الرسم العثماني حسب طبع مصحف المدينة المنورة.

5- اخراج الأحاديث النبوية والآثار، حسب الطرق المعتمدة في التخريج، بعزوها إلى مصادرها الأصلية، مقتصرا على الصحيحين عند ورود الحديث فيهما، أو في أحدهما إن ورد فيه فقط،

---

[40] الورقة الأخيرة من المخطوط.

وإلا أشرت إلى المصادر الأخرى التي ورد فيها الحديث، وفي حالة عدم حصولي على الحديث باللفظ الذي ذكره المؤلف، أشرت إلى الألفاظ الأخرى التي ورد بها الحديث من كتب السنة التي حصلت عليها.

6- وثوق القراءات القرآنية من كتب القراءات، ونسبت الأقوال الواردة في تفسير الآيات إلى أصحابها ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

7- ترجمة الأعلام والأماكن والقبائل الموجودة في نص الكتاب عند ذكرها أول مرة.

8- شرح الكلمات الغريبة من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

9- علقنا على ما يحتاج إلى تعليق، وعقبنا على ما يحتاج إلى تعقيب.

10- الحرص على كتابة أكبر عدد من مصادر التفسير لتوثيق أية مسألة مفسرة؛ لغرض تسهيل مهمة البحث عن تلك المسائل في التفسير.

11- الإعتماد في ترقيم النسخة على رمز // وبعده عبارة /رقم-أ/ تدل على وجه الصفحة وعبارة /رقم-ب/ تدل على ظهر الصفحة.

12- ثبت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كاملة من دون إشارة إلى النقص فيها إذ المصنف غالبا يذكر الصلاة من دون التسليم.

13- توثيق رؤوس المسائل من الكتب المعتمدة في كلا المذهبين الشافعي- الحنفي، فإذا تعذر ذلك أوثقها من مصادر بديلة ولم يخفَ عني إلا اليسير بفضل الله.

14- تحرير محل النزاع وبيان وجهه القول إذا احتاج الأمر إلى ذلك، وقد انقل العبارات من كتب المذاهب عند الحاجة.

15- ذكر القول المختار في المسألة من دون ذكر سبب الترجيح لما في ذلك من إطالة للهوامش، ولما يتطلبه من استقصاء للأدلة والموازنة بينها، وهذا مما لا سبيل إليه في رسالة تحقيق كهذه.

16- قدر الإمكان حاولت إتباع الأدلة العقلية والاعتراضات والمناقشات الواردة في كلا المذهبين وتوثيقها، وإن بقي منها البعض من دون توثيق فذلك إما: أن يكون استنباطا من الشيخ، أو مناظرة شفهية، أو من كتب فقدت مما فقد من التراث، أولم أطلع عليه، أو سهوا مني. مع توثيقي للنصوص التي ينقلها المؤلف عن غيره من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك.

17- التعليق على المسائل الواردة في الكتاب بقدر ما يوضح حقيقة الخلاف، أو يكمل النقص وذلك من خلال المصادر المعتمدة.

18- من أجل ربط المطبوع بأصله المخطوط فقد أشرت إلى نهاية كل ورقة من أوراق الأصل.
التزمت بالرسم الإملائي الحديث في تحرير نص الكتاب، وبينت معاني الكلمات الغريبة والجمل المبهمة، وعرفت المصطلحات الحديثية، والفقهية، والأصولية، وترجمت للأعلام المذكورين في الجزء المعنى بالتحقيق ترجمة مختصرة. وذلك لتسهيل الرجوع إليه لمن أراد ذلك.

4.2.2. منهج المؤلف في كتابته للمخطوط

يتبع فيها المنهج التحليلي[41] الذي يقوم على استقصاء معاني اللفظة ومرادفها والفرق بينها وبين ما يشبهها في المعنى، وهى تحليلات قيمة توفر على الباحثين في الألفاظ القرآنية الوقت والجهد، والنظر في المعاجم اللغوية، ومصادره في دراسة الألفاظ القرآنية، وبيان معانيها المعاجم اللغوية، منها ما ذكره في حاشيته كالقاموس المحيط للفيروز ابادى، ت 817 هـ، والصحاح للجوهري، ت 393 هـ، ولسان العرب لابن منظور، ت 711 هـ، والمفردات للراغب، ت 502 هـ، والمصباح المنير للفيومي، ت 770 هـ، وغيرها من المعاجم وفيما يتعلق بدراسة العقيدة ومسائل علم الكلام، ومناقشة المعتزلة والفلاسفة في آرائهم، نراه ينقل عن الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني، ت 478 هـ، والتفسير الكبير للرازي، ت 606 هـ، والمواقف لعضد الدين الإيجي، ت 756 هـ، وشرح المقاصد للتفتازاني، ت 784هـ، وشرح المواقف لعلى بن محمد الجرجاني، ت 816 هـ، وفيما يتعلق بالفقه ودراسة الأحكام الشرعية في القرآن نراه ينقل عن أحكام القرآن لأبى بكر أحمد بن على الرازي المشهور بالجصاص، ت 370 هـ، وهو من كتب التفسير التي عنيت بدراسة الأحكام الفقهية عند الحنفية لأنه يقوم على أصول مذهبهم والدفاع عنها، ومؤلفه متعصب لمذهب الحنفية إلى حد كبير كما

---

[41] هو المنهج القائم على ثلاث عمليّاتٍ: التّفسير، والنّقد، والاستنباط، وقد تجتمع هذه العمليّاتُ في سياق بحثٍ معيّن، أو عن بعضها عنها، بحسب طبيعة البحث.
ينظر فريد الأنصاري، *أبجديات البحث في العلوم الشرعية*، منشورات الفرقان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1417هـ / 1997م، ص96.

سبق أن الإمام صبغة الله على مذهب الشافعية في الفقه كما نقل عن الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ت 671 هـ، في مواضع قليلة.[42]

[42] ملحق رقم(1) من رسالته في البحث.

3. القسم الثاني: تحقيق نص المخطوط

حاشية صبغة الله بن ابراهيم الحيدري على سُورَة الفاتِحَة من تَفسير البيضاوي

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيم

وبه نستعين

/1-أ/ الحمدُ لله الذي أنار من محض الفضل والجود، حواشي عالم الإمكان بنور الوجود، فجعلها مجال لآيات[43] وجوب وجوده، وخص من أواسطها الكُمَّل من أفراد الإنسان بجمع سِرِّ سائِر الأكوان، فصيرهم [مطالعاً] لأنوار تنزيل شهوده، وأرسل إليهم رسلاً منهم؛ ليكلفوهم أفعالاً، فيكملوهم أحوالا، إفاضة لمزيد نعمه؛ وتكميلاً لفائض جوده، ثم أنزل عليهم كتابه المجيد كلاماً كريماً، وقرآناً قديماً، لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل ما فيه لم يقدروا على أن يأتوا بأدنى ما يدانيه فضلاً، عما يوازيه لا في جزالة لفظه، ولا في بهاء مقصوده، والصَلاةُ والسَلام على مهبط وَحيه، وَمتنزل أَمره ونهيه محمد[صلى الله عليه وسلم] المبعوث إلى كافة الإنس والجان بشيراً ونذيراً وهادياً إلى الله وسراجاً منيراً مكمل الخلائق وأكمل مبلغي وعيدانه ووعوده، وعلى اله خير آلٍ، آلَ إليهم الشرائع والأحكام، وأصحابه الذين حفظوا قواعد الدين عن الإنثلام[44]، ماسحِ السحاب على مرتبع الرياض بحبه ورعوده فافتر منه أكمام النبات عن أزهاره و وروده.

وبعد: فيقول: المفتقر إلى ألطاف ربّه القوي الهادي،- صبغة الله بن إبراهيم بن حيدر الصفوي الحسين آبادي-[45] قد توافقت الشواهد النقلية، وتطابقت البراهين العقلية، على أن أشرف المحامد والمآثر، وأكرم المقاصد والمفاخر، وأحمد الموارد[46] والمصادر، وأحق ما يصرف فيه

---

43 في نسخة ، أ، مجالي لآيات، والصحيح ما أثبتناهُ من نسخة ، ب.

44 من الثلم: انثلمَ ينثلم، انثلامًا، فهو مُنثلِم، وهو الجرح والشق وحسن بمعنى النقص.

ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن على الإفريقى، *لسان العرب*، ط: الثالثة، 1414هـ، 1993م، دار صادر، بيروت، 78/12. الفيروز آبادي، *القاموس المحيط*، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط: الثامنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1426هـ، 2005م، 1084/1. مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، *تاج العروس*، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، 357/31.

45 سبق ترجمته في القسم الدراسي من البحث.

46 في نسخة، أ، الموادر، والصحيح ما أثبتناهُ من نسخة، ب.

النواظر والبصائر،[47]هو: العلوم الدينية والمعارف اليقينية؛ إذ عليها تدور السعادة العظمى، والكرامة الكبرى في الآخرة والأولى، وبسببها [تتكرم] الصحف والدفاتر، وبحسبها تتقدم الأصاغر على الأكابر، وأن أَجَلَّها وأعلاها، وأرفعها وأسناها، وأكملها مرتبةً وجلالاً، وأفضلها أبهةً وجمالاً، علم التفسير الباحث عما أراده الله سبحانه بكتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يتطرق إليه نسخ أو تحريف لا في أصله ولا في وصفه كيف وهو الفرقان العظيم الذي نزله أمين السماء إلى أمين الأرض؛ لبيان الحلال والحرام، والنوافل والفرض./1- ب/ فمن ثمَّ عنى به في كل عصر من الأفاضل عصابة هم أولو الترجيح والإصابة، قد بلغوا من المقاصد قاصيتها، وملكوا من المحاسن ناصيتها، فصنفوا فيه أسفاراً مبسوطةً، وتفاسير مضبوطة، إلا أن التفسير المسمى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل [48] للحبر الجليل، والنحرير[49]

---

47 في نسخه، ب: وهو.

48 "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". هو كتاب عظيم الشأن غني عن البيان لخص فيه من الكشاف ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات، وضم إليه ما رواه زناد فكره من الوجوه المعقولة والتصرفات المقبولة، اشتهر وبهر وتلقاه العلماء بالقبول، يحتوي فنونًا من العلم وعرة المسالك وأنواعًا من القواعد مختلفة الطرائق، ثم إن هذا الكتاب رزق من عند الله ،سبحانه وتعالى، بحسن القبول عند جمهور الأفاضل والفحول فعكفوا عليه بالدرس والتحشية فمنهم من علق تعليقة على سورة منه، ومنهم من كتب على بعض مواضع منه، ومنهم من حشى تحشية تامة، فكان له ما يقارب 153 حاشية علية منهم من حققه ومنهم من هو قيد التحقيق والدراسة ومنهم من لم يحقق بعد الى الان.

ينظر: البيضاوي، القاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، ت: محمد صبحي حسن حلاق ومحمد أحمد الأطرش، ط: الأولى، دار الرشد ومؤسسة الإيمان، 1421هـ، 2000م، 1. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي ، *البداية والنهاية*، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: الأولى، هجر، 1419هـ، 1998م، 309/13. السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية، دار الفكر، 1399هـ، 1979م، 50/2. يوسف أحمد علي، *البيضاوي ومنهجه في التفسير*، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، قسم الدراسات العليا فرع الكتاب والسنة، 10-21. ابن العماد الحنبلي، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط: الأولى، دار ابن كثير، 1412هـ، 1991م، 686/7. السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، ط: الاولى، دار إحياء الكتب العربية، 157/8.

49 النحرير، هو العالم الحاذق، الفطن، العاقل، الْمَاهِرُ في عمله البصِير فِي كُلِّ شَيْءٍ، والجمع، نحارير. ينظر: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، *جمهرة اللغة*، ت: رمزي منير بعلبكي، ط: الأولى، دار العلم

النبيل، الممد بالإمداد السماوي، القاضي ناصر الدين عبد الله[50]البيضاوي[51] قدس الله تعالى[52] زكى تربته، وحشره[53] في زمرة أحبته؛ لصغر حجمه، ووثاقة نظمه، واحتوائه على صفو اللباب،

للملايين، بيروت، 1987م، 301/1. ابن منظور، *لسان العرب*، 197/5. أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكوفي، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 865/1.

[50] في نسخة، أ، غير موجود والصحيح ما أثبتناهُ من نسخة، ب.

[51] هو أحد علماء أهل السنة والجماعة، وهو الإمام القاضي الفقيه والأصولي الشافعي، والمتكلم والمحدث والمفسر والنحوي. ناصر الدين أبو سعيد أو أبو الخير عبد الله بن أبي القاسم عمر بن محمد بن أبي الحسن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي، ولد في المدينة البيضاء بفارس، وإليها نسبته، قرب شيراز، مولده أوائل القرن السابع الهجري. ولديه مؤلفات وتصنيفات كثيرة تنوعت فنونها فتقول المصادر والمراجع أن له 26 مصنف ومؤلف. وأما وفاته رحمه الله. رأى أكثر أهل العلم أنه، توفي سنة 685هـ الموافقة لسنة 1286م، وقد أوصى للقطب الشيرازي أن يدفن بجانبه، فدفن في «خرانداب» بتبريز بجانب الشيرازي. وهذا قول جمهور العلماء.

ينظر: الشيرازي، معين الدين أبو القاسم الجنيد بن محمود بن محمد بن عمر العمري الشيرازي، ت: *شد الازار في حط الأوزار عن زوار المزار*، ت: محمد القزويني، وعباس إقبال، ط: الأولى، مطبعة المجلس، طهران، 1368هـ، 1949م، 299. عبد الله الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، *الوافي بالوفيات*، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: الاولى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ، 2000م، 447/5. اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، ت: 768هـ، *مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان*، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، 1997م، 247/4. ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، *طبقات الشافعية*، ت: الحافظ عبد العليم خان، ط: الأولى، دار عالم الكتب، بيروت، 1407هـ، 172/2-173. الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين المالكي، *طبقات المفسرين للداوودي*، ت: بإشراف لجنة من العلماء، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 248/1-249. فانديك، ادوارد كرنيليوس فانديك، *اكتفاء القنوع بما هو مطبوع*، ت: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف، الهلال، مصر، 1313هـ، 1896م، 40/1. الذهبي، محمد السيد حسين الذهبي، *التفسير والمفسرون*، ط: الاولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 54،57/4. كبرى زاده، أحمد بن مصطفى طاش، *مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428هـ، 2007م، 103/2. السيد العباس بن علي بن نور الدين الحسيني الموسوي المكي، *نزهة الجليس ومنية الاديب الانيس*، وضع المقدمة: السيد محمد مهدي الخرسان، ط: الاولى، منشورات المكتبة الحيدرية في النجف الاشرف، 1417هـ، 78/2. الأسنوي، عبد الرحيم الأسنوي جمال الدين، *طبقات الشافعية*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، 1407هـ، 1987م، 136/1. الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، *هدية العارفين أسماء*

في هذا الباب، وانطوائه على ما يدهش العقول والألباب، من كنوز مشحونة بتحقيقات فائقةٍ، يهتز لها الداني والقاصي، ورموز خفية إلى تدقيقات رائقة تشيب في حلها النواصي، رزق[54] من بين جملتها حظاً وافياً، من الاشتهار، واستهتر به الأذكياء في الأمصار والأقطار أتم استهتار، فتصدى لحله الأكابر والأفاضل، واشتغل ببيانه الأماجد والأماثل، قد وجهوا ركائبهم[55] نحو بابه وطرحوا سفائنهم في عبابه يخوضون غمار أسراره، ويغوصون على فرائد[56] بحارهِ، وهم وإن ادأبوا في طريقه أقدام الطلب ومطاياه، لكن بقى لغاية استعصائه على الأذهان كثير من خباياه وخفاياه، وإني ولله الحمد والمنة لم أزل متطلباً لاستكشاف سره المكتوم؛ مترقباً لإسترشاف رحيقه المختوم، فوكلت فكري على حل ألفاظه ومعانيه[57]، وصرفت بعض عمري إلى ترتيب مقدماته ومبانيه، وظفرت من مقاصده بجمل كافيه، حتى حسبت أنه لم تخف عليَّ منه خافيه، فاقترح عليَّ نفر من أصحابي، الذين هم من أجلة أحبابي، أن أكشف لهم عن وجوه مخدراته الاستار، و أميط نقاب الشبه عما فيه من الأسرار؛ ليجتلوها متبرجات بزينتها متبخترات بمحاسن فطرتها، فأسعفتهم [إلى][58] ذلك، مستمسكاً بحبل التوفيق ومستهديا إلى سواء الطريق، وعلقت عليه ما[59] اعترف [بسموِ] محله المعاند والمعادي، ونادى بعلو رتبته مَنْ في الوادي والنادي، وهو بلسان الحال ينادي بخطاب متمادي لكل حاضر أو بادي، ممن قائله وكان له قلب أو ألقى السمع و

هو شهيد﴿ لَّقَدْ كُنْتَ في غَفْلَةٍ مِنْ هَذا فَكَشَفنا عَنْكَ غِطاءكَ فَبَصَرُكَ اليَومَ حَدِيدٌ﴾[60] والله [أسأل][61] أن يعصمني عن الخطأ والزلل، في كل ما أضعه أو أدعه من القول والعمل، إنه على كل شيء قدير، وبإجابة أدعية[62] الراجين جدير. قوله: "**سورة فاتحة الكتاب**" السورة طائفة من

المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية اسطنبول، 1951م، 241/1.

[52] في نسخة، أ، تعالى، غير موجودة، والصحيح ما أثبتناهُ من نسخة، ب.

[53] في نسخة، ب، حشر، بدون الهاء.

[54] في نسخة، ب: رزقنَ.

[55] ذكر في نسخة، ب، ركابهم، أو ركائبهم لا فرق بينهما فكل منهما يدل على الجمع.

[56] في نسخة، ب، فرايد، والصحيح ما أثبتناهُ من نسخة، أ.

[57] في نسخة، ب، معانيه، غير موجودة، والصحيح ما أثبتناهُ من نسخة، أ.

[58] في نسخة، ب، الي، والصحيح ما أثبتناهُ.

[59] في نسخة، ب، ما، غير موجودة، والصحيح ما أثبتناهُ من نسخة، أ.

[60] ق، 50 / 22.

[61] كتبت، أسئل، والصحيح ما أثبتناهُ.

[62] في نسخة، ب، الأدعية، والصحيح ما أثبتناهُ.

القرآن مترجمة باسم مخصوص ليست أقل من [ثلاث][63] آيات فلا انتقاص لطرده،/2-أ/ بآية الكُرسي لأنها آية واحدة، ولا حاجة إلى أن يجاب عنه بأن الترجمة فيها[64] تركيب إضافي لم يصل إلى حد الاسم واللقب، مع ما فيه من الحكم[65] الظاهر، ولا إلى أن يقال: المراد بالترجمة ما أُعتيد رسمه في المصاحف من الاسماء، وعدد الآي، وإن أمكن أن يتكلف لدفع ما أورد على عكسه [حينئذ][66] من أنه لا يصدق على شيء من أفراد المعرف قبل إثبات اسماء السور في [القرائن][67] بأنه يكفي صدق التعريف، الآن على ما قبل الرسم، وهي أن جعلت واوها أصلية منقولة من سور المدنية؛ لأنها محيطة بطائفة من الآيات، محتوية على أنواع من العلم احتواء سور المدينة على ما فيها، أو من السورة التي هي الرتبة؛ لأن السور كالمراتب والمنازل، يترقى فيها القارئُ، وإن جعلت مبدلة من الهمزة فمن السورة التي هي البقية والقطعة من الشيء، وإضافتها إلى فاتحة الكتاب من إضافة المسمى إلى الاسم، على ما قيل، ولا يخفى ما فيه، أو من إضافة العام إلى الخاص[68] كمدينة بغداد وعلم الفقه، وعلى التقديرين فالمضاف إليه ليس

---

[63] كتبت، ثلث، والصحيح ما أثبتناهُ.

[64] في نسخة، ب، فينا.

[65] في نسخة، ب، التحكم.

[66] قصد به، ح، حينئذ.

[67] القرائين، هي الصحيحة ولكن زيده ياء بدل الكسرة.

[68] العام والخاص: مصطلحان بلاغيان فيقصد بالعام لغة: العمم: عظم الخلق في الناس وغيرهم، والعمم: الجسم التام، وأمر عمم: تام عام. وعمهم الأمر يعمهم عمومًا: شملهم، يقال: عمهم بالعطية، والعامة: خلاف الخاصة". وفي الاصطلاح: هو: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد، من غير حصر؛ فقولنا: "الرجال" يستغرق جميع ما يصلح له. ولا يدخل فيه النكرة مثل "رجل"؛ لأنه يصلح لكل واحد من الرجال، لكنه لا يستغرقهم.

ينظر: محمد رشيد بن علي رضا، وغيره من كتاب المجلة، مجموعة من المؤلفين، *مجلة المنار* كاملة (35 مجلدا)، رقم الجزء، هو رقم المجلد. ورقم الصفحة، هي الصفحة التي يبدأ عندها المقال في المجلد المطبوع، 19/20.

أما الخاص لغة: يقال: خصه بالشيء يخصه خصا. أفرده به دون غيره، ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد. وفي الاصطلاح: الخاص هو اللفظ الذي لا يستغرق الصالح له من غير حصر.

ينظر: بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين، *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 147/2. مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، *تاج العروس من جواهر القاموس*، ت: مجموعة من المحققين، ط: الأولى، دار الهداية، 40/455-460. القِنَّوجي، محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري، *البلغة إلى أصول اللغة*،

ظرفاً للمضاف، ولا صادقاً عليه وعلى غيره فهي لاميةُ إذ ليس من شرطها إن يصح إظهار اللام فيها، بل يكفيها إفادة الاختصاص،[69] كما في طور سينا، وما قيل من أن إضافة العام إلى الخاص قبيحة فليس إلا فيما اشتهر كون المضاف إليه فرداً للمضاف، كإنسان زيد بدليل صحةِ نحو شجر الأراك، وعلم النحو، وحسنه، وفاتحة الشيء أولهُ فقيل: مصدر بمعنى الفتح، كالكاذبة بمعنى الكذب، ثم أطلقت على أول الشيء تسميةً للمفعول بالمصدر؛ لأن الفتح يتعلق به أولاً وبواسطته يتعلق بالمجموع، فهو المفتوح الأول، وقيل: اسم آلة[70] كالسامعة والباصرة، والظاهر أنها صفةُ جعلت اسماً لأول الشيء، إذْ به يتعلق الفتح بمجموعه فهو كالباعث على الفتح، بَل الآلةُ لهُ، والتاء للنقل من الوَصفية إلى الاسمية، أو للمبالغة، أو لكَونِها في الأصل جاريةٌ على موصوف مؤنث، والكتاب يطلق على مجموع المنزل، وعلى جزئهِ، وعلى القدر المشترك بينه وبين أجزائه؛ ولكون أول الشيء [جزؤه] كان المراد بالكتاب المجموع أي الكل لا معنى الكُليّ؛ إذ لا أولَ له فهذه الإضافة أيضاً لاميةٌ كما في جزء [الشيء]، ورأس زيد، وقد نقل

ت: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات، جامعة تكريت بإشراف الاستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر، دار رسالة جامعية، جامعة تكريت، 35/1.

[69] الاختصاص هو: قصر العام على بعض أفراده. وقيل: إخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه. والمراد من قولنا: "قصر العام": قصر حكمه، وإن بقي لفظه على عمومه، فيكون العموم باللفظ لا بالحكم، وبذلك يخرج العام الذي يراد به الخصوص، فإن ذلك قصر إرادة لفظ العام لا قصر حكمه. ومثال التخصيص قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، سورة البقرة آية 228، فلفظ "المطلقات" عام يشمل كل مطلقة، لكن حكمه مخصوص بقوله تعالى: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}، سورة الطلاق آية4.

ينظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، *دلائل الإعجاز*، ت: محمد التنجي، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995م، 44/1. الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، *سر الفصاحة*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، 1402هـ، 1982م، 44/1. خطيب دمشق، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، *الإيضاح في علوم البلاغة*، ت: محمد عبد المنعم خفاجي، ط: الثالثة، دار الجيل، بيروت، 52/2-55. المؤيد بالله، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، ط: الأولى، المكتبة العنصرية، بيروت، 1423هـ، 150/3-151. الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، ت: يوسف الصميلي، ط: الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 123/1-125. الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، *شرح مائة المعاني والبيان*، من دروس صوتية، قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، ورقم الجزء هو رقم الدرس، 15 درسا، 10/9، 1. .http://alhazme.net.

[70] في نسخة، أ، ألة، غير موجودة، والصحيح ما أثبتناه من نسخة، ب.

العلامة الشريف– قُدِسَّ سِرُّهُ[71]–عن بعضهم، أنها بمعنى: من فإن أريد بها التبيِّنيّةَ، فهو سهو ظاهر؛ إذ من شرط الإضافة البيانية صحة الحمل بين المضاف والمضاف إليه، ولا استقامة له هنا لما عرفت، وإن أريد بها التبعيضيه، فيردُ عليه أنها ليست مما، /2– ب/ تتضمنها الإضافة اللَّهم إلا أن يراد تصوير المعنى باعتبار ما [يؤل] إليه، ثم فاتحة الكتاب صارت بالغلبة علماً على سورة الحمد، صرح به الشريف العلامة قدّس سرّه تبعاً للنحرير في الكشف،[72] قوله: "**وتسمّى أم القرآن**" عطف على ما يفهم ضمنا من ترجمة السورة، أعنى قوله: سورة فاتحة الكتاب فكأنه قال: سورة تسمّى فاتحة الكتاب، وتسمّى أمّ القرآن، وقوله: لأنّها مُفْتَتَحُهُ و[مبْدَؤُهُ] تعليلٌ للتسمية الثانية لكن ساقه على وجه يتضمن تعليل التسمّية الأولى أيضاً فكما اكتفى بإشعار الترجمة عن التصريح بالتسمية الأولى احترازاً عن الوقوع في العبث، كذلك اكتفى بإشعار تعليل التسمية الثانية عن التصريح بتعليلها؛ رعاية للتناسب، فلا يرد[73] أنه لا يخلو[74] إما هو تعليل التسمية الثانية فقط أو للأولى كذلك أو لكليهما معا، على أن يكون تمامه تعليلا لكل منها أولها على طريق اللّف والنشر[75] والكل لا يخلو عن دغدغة، أمّا الأول فلاقتضائه انفراد

---

[71] الشريف الجُرجاني، (740، 816هـ، 1339، 1413م)، هو علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، فلكي وفقيه وموسيقي وفيلسوف ولغوي. ولد في جرجان، وقد تلقى العلم على شيوخ العربية، واهتم بتصنيف العلوم، وتأثر بعلماء الفلك كالجغميني وقطب الدين الشيرازي والطوسي، وقد تناول رسائل هؤلاء العلماء بالشرح والتبسيط، قدمه التفتازاني للشاه شجاع بن محمد بن مظفر فانتدبه للتدريس في شيراز عام 779هـ/1377م، وقد عاش معظم حياته في شيراز، وعندما استولى تيمورلنك على شيراز في عام 789هـ /1387م الى 807هـ/1404م. انتقل الجرجاني إلى سمرقند في هذه الحقبة وعاد إلى شيراز وتوفى بها. وان للجرجاني أكثر من خمسين مؤلفا في علم الهيئة والفلك والفلسفة والفقه وأهم هذه الكتب: كتاب التعريفات وهو معجم يتضمن تحديد معاني المصطلحات المستخدمة في الفنون والعلوم حتى عصره.

ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، *تذكرة الحفاظ ونيوله*، ت: زكريا عميرات، ط: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، 1419هـ، 1998م، 234/5. ايضا السيوطي، *بغية الوعاة*، 196/2.

[72] ذكر في تفسير الثعلبي، 126/1.

[73] في نسخة، ب، أُرد، هنا يدل على الضمير المتكلم، أنا. والاخر يدل على ضمير الغائب، هو.

[74] في نسخة، أ، لايخ آ، والصحيح ما أثبتناهُ من نسخة، ب.

[75] من المصطلحات البلاغية يقصد بها: اللّفُ والنّشرُ: هذا مركبٌ وليس اللف لوحده لقباً، ولا النشر لوحده لقباً، وإنما هو بمجموع الطرفين. واللف في اللغة: مصدر لف الشيء إذا جمعه، والنشر مصدر نشره إذا بسطه، إذاً: جمعٌ وبسطٌ، اللف: هو الجمع، والنشر: هو البسط، فيجمع أولاً، ثم بعد ذلك يبسط ما جمعه. واللف والنشر اصطلاحاً عند البيانيين: هو ذكر متعددٍ على جهة التفصيل أو الإجمال، فيذكر شيئاً متعدداً، يعني: له أفراد، إما أن يذكره على جهة الإجمال كدخوله تحت ضميرٍ: قالوا، حينئذٍ جمع بين متعددٍ، أو على جهة

التسمية الأولى من بين أخواتها [الثلاثة][76] عشر بالخلو عن التعليل مع أنّها أحق به لأن هذا الاسم هو المذكور على الألسن والمرسوم في المصاحف وأمّا الثاني والثالث باحتماله فللزوم استدراك تصريح التشبه بالأصل والمنشأ أو سماجته[77] ولزوم عدم صحة عطف التعليلين الأخيرين عليه أو عدم مناسبته بناءً عليهما فإن ذلك لكونه تعليلاً للتسمية الثانية صريحاً التفريع والعطف المذكوران عليه من غير لزوم استدراك ولا سماجة أو عدم مناسبة أصلاً ولكونهِ متضمناً لتعليلٍ التسمية الأولى أيضاً لم تبقَ هي أيضاً منفردة من بين أخواتها بغير تعليل، قوله: "**فكأنها أصله و منشؤه**[78]" احتاج إلى تفريع هذا التشبه لأن المبدأ يقال لما يتفرّع منه الشيء كالشجرِ للثمرِ ولأول أجزائه كيوم الأحد مثلاً للشهر والفاتحة مبدأٌ للقرآن بالمعنى الثاني دون الأوّل والتسمية دائرة على المعنى الأوّل دون الثاني فلو لم يُبْنَ الكلام على التقريب لم يتم التقريب، قوله "**ولذلك تسمّى أساساً**" أي ولكونها مبدأه تحقيقاً أو و[لكونها] مبدأه تقريباً و على

التفصيل، بأن يذكره مُفَصَّلاً، ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ /القصص:73/ فَفَصَّل. جمع الليل والنهار، ثم بعد ذلك قال: لتسكنوا هذا راجعٌ إلى الليل، والابتغاء هذا راجعٌ إلى النهار، حينئذٍ جمع بين اثنين وهما مفصلِين. إذاً: ذكر متعددٍ على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم بعد الجمع هذا هو اللف، ثم ذكر ما لكل واحدٍ من غير تعيين، ثقةً بأن السامع يرده إليه، يعني: إحالة على ذهن السامع، السامع هو الذي يفهم بأن النشر إنما يكون تابعاً للأول من اللف، والثاني يكون تابعاً للثاني، أو أن يكون مشوشاً ليس فيه ترتيب، وإنما يكون النظر إلى ذهن السامع. وإن كان قد يقع فيه شيءٌ من اللبس، لكن الفطن لا يلتبس عليه شيءٌ من ذلك البتة.

ينظر ابن الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، *العيون الغامزة على خبايا الرامزة*،83/1. الأكمه، داود بن عمر الأنطاكي، *تزيين الأسواق في أخبار العشاق*، 154/1. ابن معصوم، علي بن أحمد بن محمد صدر الدين المدني، *أنوار الربيع في أنواع البديع*، 68/1-70. الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، *شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون*، من دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، ورقم الجزء هو رقم الدرس ، 49 درسا، http://alhazme.net، 1/4-2. الأهدل، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة ، *روضة الشعر الهادف*، ت: سارة عبدالرحمن الأهدل و هاجر عبد الرحمن الأهدل، 3/1.

[76] في النسخ، ثلاثة، والصحيح ما أثبتناهُ من المتن.

[77] سمج: سَمُجَ الشيء سَماجةُ أي لا ملاحةَ فيه.

ينظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، *العين*، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 60/6. ابن منضور، *لسان العرب*، 200/2.

[78] كتبت، منشأه، في النسخ، الصحيح ما أثبتناهُ من متن البيضاوي، 25/1.

سبيل التشبيه،[79] والأول أوجه إذ لا دخل للتشبيه في التسمية أساساً إلا بزيادة اعتبار كون الكل من المبدأ التشبيهي والأساس موقوفاً عليه لما يأتي بعده، وتقديم المعمول للإشارة إلى انحصار وجه هذه التسمية،/3-أ/ فيما تقدم بخلاف ما تقدم قوله: "**أو لأنّها تشتمل على ما فيه**" آه[80] تعليل آخر لتسميتها أمَّ القرآن إذ هو عطف على قوله لأنّها مفتَتَحُهُ و[مبدؤُهُ] والمعطوف عليه وإن سبق[81] على وجه يتضمن تعليل ما يتضمنه قوله سورة فاتحة الكتاب أيضاً إلا أنّه علة صراحة لقوله تسمّى أمَّ القرآن كما عرفت وحاصل هذا الوجه، هوَ: أنَّ القرآن مع طول مداه وغزارة مغزاه وكثرة فوائده ومعانيه وجزالة ألفاظه ومبانيه ينحصر في ثلاثة أصول، الثناء على الله بما هو أهله، وتعبُّد العبادِ أي: تكليفهم بأوامره ونواهيه وبيان وَعْدِهِ و وَعيده لأنه إنّما أنزل رحمةً للعبادِ وإرشاداً لهم إلى ما يصلحهم في المعاش والمعاد ومناط ذلك [استشعار] العبد بمعرفة مولاه وتحصيل ما ينفعه في عقباه بالتوصل بما إليه يقربه والتنصل عمّا يبعده عنه وينْكُبَهُ من امتثال أوامره والإرتداع بزواجره، ولابدَّ لهما بالنسبة إلى العامة من باعث هو الوعد بالثواب ورادع، هو: الوعيد بالعقاب، والفاتحة مشتملة على هذه المقاصد مجملة ومتقدمة على سائر السور التي فصلت بعدها وضعاً فنزلت منها منزِلَةَ مَّكة من سائر القرى حيث وضعت أولاً ثُمَّ دُحيَتْ الأرض من تحتها فكما سمَّيت هي: بأمّ القُرى سمّيت هذه أيضاً بأِمّ القرآن أمّا اشتمالها على الثناء فظاهرٌ وأمّا اشتمالها على التعبدٌ فمن قوله: ﴿إيّاك نعبد﴾[82] أو من قوله: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾[83] فإن المراد به الدين القويم أو ما يعمُّه وعلى التقديرين فاشتمالهُ على الأحكام ظاهر وأمّا على الوعد والوعيد فمن ﴿أنعمت عليهم﴾[84] إلى آخر السورة قال: بعض أصحاب الحواشي كلمة ما ظاهرةُ[85] في العموم، فيفيد الكلام أنّها تشتمل على جميع ما

---

[79] هو إلحاق الأمر بأمر في معنى مشترك بينهما بأداة أو وصف بأن أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه.

ينظر: ابو هلال العسكري، *الصناعتين الكناية والنشر*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عيسى البابي الحلبي، 1371هـ، 1952م، 125.

[80] يقصد به، انتهى.

[81] في نسخة، أ، سيق، والصحيح ما أثبتناهُ في نسخة، ب.

[82] الفاتحة، 4/1.

[83] الفاتحة، 6/1.

[84] الفاتحة، 7/1.

[85] ظاهرة، غير ظاهرة في نسخة، ب.

فيه ثم بيانها بالأمور [الثلاثة] ينافيه فلابدّ من تقدير مضاف ليصح، أي معظم[86] فيه و[ما] أيّده بعض الفضلاء بموافقته لبعض النسخ المصححة على أصول ما فيه ولا يخفى ما فيه من التدقيق الخالي عن التحقيق لأن كلمة ما إنّما تكون ظاهرة في العموم إذا لم تبيّن ولم تقيّد بخاص وأمّا إذا قُيِّدَتْ به فلا، كقولك: وهبتك ما في بيتي من الكتب ﴿وَما تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُم مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ﴾[87] إلى غير ذلك مما لا شبهة في صحتهِ وحسنهِ والسرُّ فيه أن ما وسائر الاسماء الموصولة من المبهمات التي لا تتحصل ولا تتعين معانيها عند السامع إلا بما ينضم إليها من القرائن ولا شك أن الُمبينٌ من تتمَّة الصلة التي هي قرينةٌ الموصول على أن[88] تخصيص العمومات سنّة شائعة[89] في اللغة والشرع قوله: "**أو على جملة** /3-ب/ **معانيه**" [أنتهى]، الفرق بين هذين التوجيهين هو أن التسمية على الوجه السابق باعتبار اشتمال الفاتحة على مقاصد القرآن لا على نفس معانيه وجعلها ثلاثة أصناف، مبداية، ومعاشية، ومعادية، وإنّها على هذا الوجه باعتبار اشتمالها على نفس معانيه بأجمعها وجعلها منحصرة في نوعين حكمة علّمية[90] وحكمة عمليّة يدل عليه تصريح المصنف بلفظ معاني فيه وبيانها بهما قال الفاضل المُحَشيّ،[91] مبنى التوجيه الأول على جعل مقاصد القرآن الثناء، وبيان الأوامر والنواهي، والوعد والوعيد، واشتمال الفاتحة عليها باعتبار جميع أجزائها ومبنى الثاني على جعل مقاصده الحكمة النظرية والعملية، واشتمال الفاتحة عليها باعتبار ما هو دعاء منها يريد أنه باعتبار بعض أجزائها وأنت خبير بأن الحكمتين ليستا من مقاصد القرآن بل هما نوعان يرجع

---

[86] في نسخة، ب، ما.

[87] المزمل، 73/ 20.

[88] أن، غير موجودة في نسخة، أ.

[89] في نسخة، أ، شايعة، فلا فرق بينهما.

ينظر: في ابن منضور، *لسان العرب*، 192/8. فيروز آبادي، *قاموس المحيط*، 735/1. معجم *اللغة العربية المعاصرة*، 1256/2.

[90] غير موجودة في نسخة، ب، حكمة علمية.

[91] هو الإمام العلامة المحقق، عصام الدين، أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن مصطفى القونوي الحنفي، وفى *هدية العارفين* "إسماعيل وهبي بن محمد بن مصطفى القونوي، وهو إمام متبحر في التفسير، والأصول، والفقه، والعلوم العقلية. والنقلية، ولد في "قونية" ولم تعرف سنة مولده وتوفى سنة، 1195هـ، 1781م، وقد أنفق القونوي أكثر من عشرين عاماً من عمره في تأليف، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي!! وفاته: وتوفى في 12 من صفر، 1195هـ، 1781م، في دمشق، ودفن بالصالحية بمقبرة نبي الله ذي الكفل عليه السلام بسفح جبل قاسيون رحمه الله.

ينظر: الزركلي، *الأعلام*، 205/5.

إليها جميع معانيه ولو سلم كونهما مقصودتين منه أيضاً فلم يلاحظ ذلك في هذا الوجه كما هو المفهوم من عبارة المصنف وأمّا الفرق[يظهر في] أنَّ الفاتحة تشتمل على المقاصد المذكورة في الوجه الأول باعتبار جميع أجزائها وعلى ما في الثاني باعتبار بعض أجزائها فضعيف لا ينبغي أن يعرج إليه. قوله: "**التي هي سلوك الطريق المستقيم والاطلاع [على مراتب السعداء ومنازل الأشقياء]**[92]" أمّا صفة لجملة معانيه للمضاف أو مضاف إليه وأما لمّا بَيّنْتُ به، من مجموع الحِكَمِ النظرية والأحكام العملية والمآل واحد[93]هو وصف المعاني برجوع جميعها إلا ما ذكر من الأمرين سلوك طريق الحق اعتقادً وعملاً والاطلاع المترتب على ذلك السلوك أعني مشاهدة ما في النشأة الثانية من المراتب الروحانية والجسمانية الُمعدَّةِ للسعداءِ اعتقادً وفعلاً والمنازل المقررة للأشقياء كذلك، وما قيل من أنّه لا مصادقة على شيء من التقادير بين الصفة والموصوف بل الأمران المذكوران غايتان لمعاني القرآن تترتبان عليها دفعُهُ على طرف الثمام[94] إذ غايته اعتبار حذفٍ في الكلام أو تجَّوزٍ في الإسناد، ولا محذور في شيءٍ منهما بل في الأخير من المبالغة ما لا يخفى، وأمّا ما ذهب إليه بعض المحققين من أنه صفة للأحكام العملية فقط فغير مستقيم إذ سلوك الطريق المستقيم غير مختص بالأحكام العملية لأن استقامة الطريق لا تتحقق بدون العقائد الحقة أَيضاً كَيفَ، /4-أ/ وهي: الركن الأعظم لها وفائدة تخصيص هذا الوصف بالذكر الإشارة إلى تعيين ما يشتمل عليها من أبعاض الفاتحة وهو: الدعاء إلى آخر ما في خيره، قوله: "**وسورة الكنز والوافية والكافية لذلك**" أي لاشتمالها على ما فيه أو على جملة معانيه والأشمل أن يكون ذلك إشارة إلى ما ذكر من الاشتمال بكِلا نوعيهِ وأما جعله إشارة إلى جميع ما ذكر من العِلِلِ حتى المفَتَتَحِيَةَ والمبدأَية فيكون هذا زيادة منه-رحمه الله-[95]على ما في الكشاف[96] كما ذهب إليه الفاضل المُحَشيّ[97] فبعيد جداً وإن أمكن أن يتكلف لتوجيهه ثم كل

---

[92] متن البيضاوي، 25/1.

[93] واحد، غير مقروءة في نسخة، ب.

[94] العبارة مطموسة في نسخة، ب، عليها دفعُهُ على طرف الثمام. والثمام، مَا كُسِرَ مِنْ أَغْصَانِ الشَّجَرِ فَوُضِعَ لِنَضَدِ الثِّيَابِ، فَإِذَا يَبِسَ فَهُوَ ثُمَامٌ.

ينظر: القزويني، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، معجم *مقاييس اللغة*، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م، 369/1. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم *اللغة العربية المعاصرة*، ط: الأولى، عالم الكتب، 1429هـ، 2008م، 328/1.

[95] ذكر في *تفسير الكشاف*، 1/1.

[96] فهو تفسير لم يسبق مؤلفه إليه، لما أبان فيه من وجوه الإعجاز في غير ما آية من القرآن، ولما أظهر فيه من جمال النظم القرآني وبلاغته، وليس كالزمخشري من يستطيع أن يكشف لنا عن جمال القرآن وسحر

معنى من معاني القرآن جوهر عزيز أنفس وأرغب إليه من الذهب الأبريز[98] كيف ومعاني القرآنِ قطبُ السعاداتِ الأبدية وعليها تدور المرضاة الصمدية فلا جرم الفاتحة المشتملة عليها كنز لا يدانيها شيء من الكنوز ولا يدانيها بل لا ينبغي أن يقاس بها الدنيا وما فيها وهي: الوافية بجميع المطالب والمهمات، والكافية لدفع المتاعب والملماتِ، فالأعذب نصبهما بالعطف على سورة الكنز وجرِّهما عطفاً على الكنز مع كونه مخالفا لما ذهب إليه أكثر المفسرين مستلزمٌ لأن

بلاغته، لما برع فيه من المعرفة بكثير من العلوم، لاسيما ما برز فيه من الإلمام بلغة العرب، والمعرفة بأشعارهم، وما امتاز به من الإحاطة بعلوم البلاغة، والبيان، والإعراب، والأدب، ولقد أضفى هذا النبوغ العلمي والأدبي على تفسير الكشاف ثوباً جميلاً لفت إليه أنظار العلماء وعلق به قلوب المفسرين. أن قيمة الكتاب إذاً تبرز من خلال علمين مختصين بالقرآن الكريم وهما: علم المعاني، وعلم البيان، وبهما برع الزمخشري حتى أصبح سلطان هذا الفن، فلذا طار كتابه إلى أقصى المشرق والمغرب.

ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 40/1-45. ابن عاشور، طاهر ابن عاشور، *مقدمة التحرير و التنوير*، موقع مشكاة للكتب الإسلامية، 153/2. الصباغ، محمد بن لطفي، *لمحات في علوم القرآن*، تلخيص كتاب لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، تلخيص: أحمد محمد بوقرين، 11/2. عثمان، مهران ماهر عثمان، *الشرح اليسير على مقدمة أصول التفسير*، 57/1. أيضا الشحود، علي بن نايف، *المهَذَّبُ في تفسيرِ جزءِ عَمَّ*، ط: الأولى، 223/1-298-528. القماش، عبدالرحمن بن محمد القماش، *جامع لطائف التفسير*، 365/4-398. المغامسي، صالح بن عوّاد بن صالح ، *سلسلة محاسن التأويل*، من دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ورقم الجزء هو رقم الدرس، 73 درسا، 8/1 .

[97] سبق ترجمته.

[98] الإبْرِيزِ هو الخالص والجيد والصافي والعسجد، ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم. «وَمِنْهُ مَا يَخْرُجُ كَالذَّهَبِ الإبْرِيزِ» أَيِ الخالصِ، وفي بيت شعري لأوس، مَعْدِنُك الجَوهَرُ المُهَذَّبُ، ذُو ... الإبْرِيزِ، بَخٍّ مَا فَوْقَ ذَا هَذَبُ.

ينظر: أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، *تهذيب اللغة*، ت: محمد عوض مرعب، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، 139/13-278. أبو الحسن علي بن إسماعيل، *المخصص*، ت: خليل ابراهيم جفال، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ، 1996م، 295/3. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، ت: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ، 1979م، 14/1. جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي، *مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار*، ط: الثالثة، 1387هـ، 1967م، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 7/1. إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، *المعجم الوسيط*، ط: الاولى، دار الدعوة، 429/1.

يرتكب فيه ما قيل: في شهر رمضان ورمضان لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة أو حذف بعض العَلَمَ قيل: سميت الفاتحة وافية وكافية لعدم قبولها التبعض في [الصلاة][99] وهذا إنّما يصلح وجها لو كان اسم [الفاعل][100] فيها بمعنى المفعول كما ﴿في عيشة راضية﴾[101] ومع ذلك ليس كافيا بتسميتها كافية، قوله: "**وسورة الحمد والشكر والدعاء**" وتعليم [المسألة][102] الأول منصوب بالعطف على أمّ القرآن والثلاثة الباقية مجرورة بالعطف على الحمد المضاف إليه في سورة الحمد بالتزام كونه عَلَماً أيضاً كما قيل: في شهر رمضان[103] ورمضان لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة أو عطف بعض العَلَمِ ثُّم وإن لزم لزوم المحذور الأخير هنا إذ الظاهر أن الاسم هو: سورة الشُكْرِ لا الشُكْرَ وحْدَهُ وهكذا في الدعاء وتعليم المسألة عكس ما ذكر[104] سابقاً في الوافية والكافية[105] لكنه جائز عند أَمْنِ اللَّبْسِ وعلى هذا فيمكن أن تكون[106] ثلاثتها مع جرّها معطوفة على سورة الحمد بحذف المضاف وابقاء المضاف إليه منها على حاله الأصلي قيل: والأوجه أن يجعل تسمى بمعنى تطلق أَعمُّ من الإطلاق، /4–ب/ العَلَمِي دفعاً لما ذكر قلت ارتكاب المحذور أهون من الجعل المذكور؛ لأن كون هذه الاسماء تراجمٌ وأعلاماً للفاتحة ظاهرٌ مكشوف لم ينقل من المفسرين المخالفة فيه، وأيضاً لو لم تكن هذه اسماء لها لم يكن لتخصيصها بالذكر دائماً وعلى سبيل الاستمرار وَجهٌ إذ لها أوصاف أُخَرُ يمكن أن تذكر هي بها، وتطلق عليها كأن يقال وتسمّى سورة الرحمة والجزاء والاستعانة لاشتمالها عليها إلى غير ذلك، قوله: "**لاشتمالها عليها**" أي لاشتمال الفاتحة على هذه الأمور الأربعة، أمّا اشتمالها على الحمد والدعاء فظاهر، وأمّا اشتمالها على الشكر فقيل: فيه إشكال من وجهين، الأول أن الشكر لابد أن يكون في مقابلة النعمة الواصلة إلى الشاكر، وهذا الحمد هو:–حمده سبحانه وتعالى– لذاته بذاته فلا يكون شكراً إذ هو: المنعم الحقيقي على الإطلاق ولا يتصور أن يكون لأحد عنده من نعمة تجزى، والثاني أنه ليس هنا ظاهراً ما يشعر بوقوعه في مقابلة النعمة مطلقاً فضلاً عن

---

[99] كتبت، الصلوة، والصحيح ما أثبتناهُ في المتن بالرسم الحديث.

[100] كتبت، فاعيل، والصحيح ما أثبتناهُ في المتن بالرسم الحديث.

[101] الحاقة، 21/69.

[102] كتبت، المسئلة، والصحيح ما أثبتناهُ في المتن بالرسم الحديث.

[103] ذكر في الكافية، لابن الحاجب، 493/1.

[104] الكلمة غير واضحة في نسخة، ب.

[105] هما كتابان لابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط.

[106] في نسخة، ب، يكون.

الواصلة إلى الشاكر، قلت: أمّا الأول فمدفوع بأن الحمد لله[107] بتقدير قولوا الحمد لله،[108] قاله: صاحب الكشف[109] وتبعه السيد السند[110] –قُدِّسَ سِرُّهُ– وأيضاً هذه السورة من أولها إلى آخرها، نازلةٌ تعليماً للعبادِ ومقولةً على أَلسنتهم وإلا فكيف يتأتى تخصيصهُ تعالى ذاتهُ بتوجيهِ عبادتهِ إليهِ وبطلب الاستعانة والهدايةٍ منهُ فهذا الحمد في الحقيقة حمدُ العبدِ ليس إلا، وأمّا الثاني فقد دفعه، الإمام[111] في التفسير الكبير[112] بأن وصف الربوبية مُشْعِرٌ بالعلية فالحمد وقع في مقابلة

---

[107] في نسخة، ب، ذكر، في بدلاً من باء.

[108] ذكر في تفسير الثعلبي، 126/1.

[109] هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، ت: 427هـ، 1035م، اقترن واشتهر اسمه باسم تفسيره، حتى عرف *بتفسير الثعلبي الكشف والبيان في تفسير القرآن)*، وبسبب كثرة شيوعه وانتشاره ونسبته لمؤلفه سمّي بالأول، وترجم له كثير من أصحاب التراجم والسير في كتبهم، منهم.

ينظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، *معجم الأدباء*، ت: إحسان عباس، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ، 1993م، 36/5. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406هـ، 1982م، 154/1. أبن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900م، 79/1–80. عبد الله الصفدي، *الوافي بالوفيات*، 307/7. والسبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، 58/4–59. أبن العماد، *شذرات الذهب*، 230/2.

[110] السيد السند والعلامة الشريف، هما لقبان لشريف الجرجاني، ت: 816هـ.

ينظر: التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، *العقائد النسفيه*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 19.

[111] ذكر في تفسير الكبير، 191/1–193.

[112] ألفه أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي الطبرستاني، فخر الدين الرازي، المتوفى سنة 606هـ، بالري.

ينظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، ت: 626هـ، *معجم البلدان*، ط: الثانية، دار صادر، بيروت، لبنان، 1995م، 869/2. أبن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، *الكامل في التاريخ*، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1417هـ، 1997م، 606/10. أبو العباس ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*، ت: نزار رضا، ط: دار مكتبة الحياة، بيروت، 465. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، ت: 682هـ، *آثار البلاد وأخبار العباد*، دار صادر، بيروت، 375–376. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1407هـ، 1987م، 214/43. أبن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، ت: محمد عبد المعيد ضان، ط: الثانية، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد،

ربوبيَّتِهِ للعالمين والشاكر منهم وأمّا اشتمالها على تعليم [المسألة] فهو أنه عَلَّمَ عباده أن يحمدوه أولاً ويصفوه بما يليق به من صفات الكمال ويخصوه بالعبادة له، ويخلصوا في الاستعانة به، ثُّم [ليسألوه] ما هو سبب للسعادة في العاجل ووسيلة إلى قربه في الآجل، أعني الهداية في كل ما يُعْنَّ لهم ديناً ودنياً إلى الصراط السَوّيِ، قوله: "**والصلاة**" بالجر هو الأولى هنا حيث يوافق تعليل المصنف موافقةً ظاهرةً لأن حاصله هو أن هذه السورة لوجوب [قراءتها] في [الصلاة] واستحبابها، لا تَتِمُ [الصلاة] مجزئةً عند بعض من المجتهدين ولا تستكمل فاضلة عند بعض آخر منهم بدونها فاختصت بها، /5-أ/ من بين السور مضافة اليها على وجه التسمية، والنصب وإن أفاد التسمية [بالصلاة] أيضاً موافقاً لما روى أبو هريرة[113] رضي الله تعالى عنه، قسمتُ [الصلاة] بيني وبين عبدي نصفين[114] وفسرّت من طريق آخر بالفاتحة إلا أنه يحتاج

الهند، 1392هـ، 1972م، 299/1. أبن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*، ت: دائرة المعرف النظامية، ط: الثانية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، 1390هـ، 1971م، 427/4-428.

[113] الصحابي أبو هُرَيْرَة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، 19ق. هـ/599م، 57هـ/676م. صحابي من صحابة رسول الله، أكثر الصحابة روايةً وحفظاً لحديث رسول الله. اسمه في الجاهلية عبد شمس بن صخر ولما أسلم سماه رسول الله- عبد الرحمن- بن صخر الدوسي نسبة إلى قبيلة دوس بن عدنان بن عبد الله بن زهران.

ينظر: أبن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، *الطبقات الكبرى*، ت: محمد عبد القادر عطا، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ، 1990م، 242/4. ابن حجر العسقلاني، *الإصابة في تمييز الصحابة*، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، 348/7.

[114] هذا حديث نبوي شريف عن قراءة الفاتحة. فَقيل لأبي هُرَيْرَة إِنَّا نَكُون وَرَاء الإِمَام، فَقَالَ: اقرأها فِي نَفسك، فَإِنِّي سَمِعت رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم يَقُول: " قَالَ الله عز وَجل: قسمت الصَّلَاة بيني وَبَين عَبدِي نِصْفَيْنِ، ولعبدي مَا سَأَلَ ". وَفِي حَدِيث مَالك وَابْن جريج " فنصفها لي وَنِصْفهَا لعبدي: فَإِذا قَالَ العَبْد: ﴿الْحَمد لله رب الْعَالمين﴾ قَالَ الله: حمدني عَبدِي. وَإِذا قَالَ: ﴿الرَّحْمَن الرَّحِيم﴾ قَالَ الله: أثنى عَليّ عَبدِي: وَإِذا قَالَ: ﴿مَالك يَوْم الدّين﴾ قَالَ الله: مجدني عَبدِي، وَقَالَ مرّة: فوض إِلَيّ عَبدِي. وَإِذا قَالَ: ﴿إياك نعْبد وَإِيَّاك نستعين﴾ قَالَ: هَذَا بيني وَبَين عَبدِي، ولعبدي مَا سَأَلَ. فَإِن قَالَ: ﴿اهدنا الصِرَاط الْمُسْتَقيم صِرَاط الَّذين أَنْعَمت عَلَيْهِم غير المغضوب عَلَيْهِم وَلَا الضَّالّين﴾ قَالَ: هَذَا بيني وَبَين عَبدِي، ولعبدي مَا سَأَلَ.

ينظر: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، *المسند الصحيح المختصر*، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الصلاة باب وجوب القراءة في كل ركعة، رقم الحديث،395، 296/1. أبو عبد الله بن أبي نصر، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي، *الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم*، ت: علي حسين البواب، ط: الثانية، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، 1423هـ، 2002م، أفراد مسلم، رقم الحديث،2722، 306/3.

للتطبيق التعليل عليه إلى زيادة كلفةٍ بأن يقال لمّا كانت قراءة هذه بخصوصها واجبةً أو مستحبةً وجد لها مع [الصلاة] علاقةً قويةً صح بها إطلاقُ اسمها عليها فكأنها هي [الصلاة] بعينها، قوله: "**لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها**" اتفقت كلمات أصحاب الحواشي في هذا المقام على أن قوله لوجوب [قراءتها] إشارة إلى مذهب الشافعي وقوله استحبابها إلى مذهب أبي حنيفة– رضي الله تعالى عنهما– ولذا اعترض عليه الفاضل المُحَشيّ[115] بأنه لا قائل بالاستحباب مُعلِلاً بأنها فرضٌ عند الشافعي واجبةٌ عند أبي حنيفة، وإلا فكون دليله أخص من المدعي أظهر من أن يخفى إذ ليسَ جميع أقوال المجتهدين منحصراً في مذهبهما ثُم إنّما يرد ذلك أن لو أريد بالمستحب ما لا يشمل الواجب باصطلاح الحنفية وهو: المعنى الذي يرادف به المندوب، وأما إذا أريد به ما يتناولهما وهو المعنى المقابل للفرض أعني: ما يمدح فعله مع إمكان تركه سواء تعلق به إثْمٌ أو لا فلا ورود له لأنه قد ذهب أبو حنيفة –رحمه الله– ما نقله الإمام حجة الإسلام[116] عنه في بعض كتبه الفقهية إلى أن فرض الصلاة "قراءة[117] آيةٍ ما طويلةً أو قصيرةً"[118] وإن كان ترك الفاتحةٍ مكروها ويدل عليه أيضاً عبارة صاحب الكشاف[119] بياناً للمذهبين على ما أطبق عليه شراحه لأنها تكون فاضلةً أو مجزئةً بقراءتها فيها قال: العلامة الشريف[120] قدّس سرّه أي قراءتها فيها سبب لفضلها على مذهب الحنفية ولإجزائها على مذهب الشافعية فقد توقفت الفضيلة أو الأجزاء عليها توقف المسبب على السبب[121] وهذا منه قدّس سرّه

---

[115] سبق ترجمته.

[116] هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الشافعي الطوسي، ولد في طوس من إقليم خراسان عام، 450هـ/ 1058م ونسب إليها، لقب بحجة الإسلام، وكان شافعيا أشعريا.

ينظر: أبن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*، ط: الأولى، دار صادر، بيروت، 1358م، 9/ 168. ياقوت الحموي، معجم *البلدان*، 4/216–219. أبن خلكان، *وفيات الأعيان*، 1/98. السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، 6/191–194.

[117] في نسخة، ب، قرائة.

[118] علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، 1406هـ، 1986م، 1/111–112. أبو الحسن برهان الدين، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، *الهداية في شرح بداية المبتدي*، ت: طلال يوسف، نشر: طلال يوسف،1/46–50.

[119] سبق ترجمته.

[120] سبق ترجمته.

[121] إفادته على سبيل "الاستعارة" وهي نوع من المجاز؛ والاستعلاء يشبهها في أنه يفيد التمكن والاتصال القوي بين السبب والمسبب بين الشيئين؛ فهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازًا، مكان السببية والتعليل، وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية، إذا قلنا: "اشكر المحسن على

صريح في أن الأجزاء عند الحنفية غير متوقف عليها فالمصنف أراد بالوجوب الفرضية[122] كما هو مصطلح الشافعية وبالاستحباب ما يشمل الوجوب عند الحنفية والاستحباب المتعارف بقرينة المقابلة بالوجوب الذي بمعنى الفرضية وإنّما أختار هذه العبارة اختياراً لما هو مذهبه من ترادف الواجب والفرض وأداء الحكم وقراءة الفاتحة في الصلاة بكِلا نوعيهِ عند الحنفية،/5-ب/ أيضاً أعني وجوبها في الركعتين الأوليين واستحبابها بالمعنى المتعارف فيم عداهما بما يتناولهما على سبيل الإيجاز فهي أحسن من عبارة صاحب الكشاف[123] التي تقدمت آنفاً لقصورها عن القصر الذي لابدَّ منّهُ لإفادة ما قصده من توقف الفضيلة والأجزاء على قراءتها بياناً للمذهبين إذ الفقه فيه أن يقال: لأنّها لا تكون فاضلة أو مجزئة إلا بقراءتها وإن تكلف السيد السند[124] لإثبات القصر فيها كما أشرنا إليه إذ غاية[125]تصحيح كلامه لأداء مَرامِهِ وهو لا يدفع أَحسنِيَّةَ ما ذكره المصنف ومن عبارة صاحب المدارك[126] أيضاً خلافاً لمن زعم العكس، وهي هذه لأنّها تكون واجبة أو فريضة لخلوها عن بيان حكم القراءة عند الحنفية فيما عدا الركعتين الأوليين[127] بل لإفادتها الوجوب فيه أيضاً عندهم وقيل غير ما قلنا وقيل وقيل فتأمل،[128] لعل الله يوفقك إلى ما

إحسانه" والقرينة الدالة على أن الحرف: "على" مستعمل في غير حقيقته وجود الفعل: هو أن المراد: "اشكر المحسن لإحسانه" "شكر" إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان، ولا يوضع فوقه وضعًا حقيقيًا، لاستحالة هذا، كما سبق. الأصل: أن السفه: سبب التبذير والإسراف وهما أثران للسفه، فالعلاقة بين السفه والإسراف علاقة السبب والمسبب.

ينظر: عباس حسن، *النحو الوافي*، ط: الخامسة عشرة، دار المعارف، 539/2. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، *معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية*، دار الفضيلة، 275/2.

[122] الفرق بين الفرض والواجب وترتيبها عند، الحنفية والجمهور.

ينظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، *المستصفى في علم الأصول*، ت: محمد بن سليمان الأشقر، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ، 1997م، 143/1. محمد الخضري، *اصول الفقه*، مكتبة الرياض الحديثة، 34.

[123] ذكر في تفسير الكشاف، 1/1.

[124] في نسخة، ب، قدسَّ سره.

[125]ذكر في نسخة، ب، ذلك.

[126] وهو كتاب لابي الحسن الموسوي العاملي الجبعي، *مدارك الاحكام في شرح شرائع الاسلام*.

[127] ذكر في كتاب، الجبعي، *مدارك الاحكام*، 335/3-344.

[128] اختلف مذاهب العلماء في وجوب قراءة الفاتحة ، فذهب الجمهور إلى وجوبها في كل ركعة للإمام والمنفرد والمأموم، ودليلهم حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه فيما رواه الجماعة كلهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا صلاةَ لِمَن لم يقرأ بفاتحة الكتابِ". وفى لفظ رواه الدار قطني بإسناد صحيح: "لا تجزئُ صَلاةُ مَنْ لم يقرأ بفاتحةِ الكتابِ".

هو خير من هذا فإن كلِماتهُ رموز يأخذ كل منها بقدر ما في وسعه، قوله:/**والشافية والشفاء**/ لما كان ظاهر حال الشفاء وكونه مسبباً عن الفاتحة يقتضي أن يكون الاسم سورة [الشفاء] لا الشفاء وحده على عكس حال الشافية والحديث الذي أورده[129] يدل بظاهره على أنه نفس شفاء بدون ضَّمِ السورة إليه غَيْرَ عبارة الكشاف وسورة الشفاء والشافية[130] بحذف السورة عنه ولم يكتف به بل لَّزَهُ[131] في قرن الشافية بتأخيره عنها إذ لو كان مقدّماً لظن بمقتضى حاله أنّه

رواه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة حديث رقم، 34/ 394. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، *نيل الاوطار*، ت: عصام الدين الصبابطي، ط: الأولى، دار الحديث، مصر، 1413هـ، 1993م، 2/241-245-265-267.

وأبو حنيفة والكوفيون إلى أن الفاتحة غير واجبة بل تجب آية من القرآن؛ لِمَا جاء من قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المسيء صلاته: "ثُمَّ اقرأ ما تَيسَّرَ معك مِنَ القرآن". وثبت في رواية أخرى أنه قال له: "ثُمَّ اقرأ بأمِّ القرآن". فهذا مفسر لما تيسر، وأما إذا كان مأمومًا فلا قراءة عليه مطلقًا عند أبى حنيفة، محتجًا بما ورد من أن قراءة الإمام قراءة له، فإن قرأ كره تحريمًا.

رواه البخاري في الصحيح، 1/ 207، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام حديث رقم، 757.

ومالك وأصحابه إلى أنها متعينة للإمام والمنفرد في كل ركعة، ويقرئ المأموم خلف إمامه في صلاة السر، فإن تركها فقد أساء ولا شيء عليه، ولا يقرأ في صلاة الجهر بفاتحة القرآن ولا بغيرها؛ لقوله تعالى﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا﴾ الأعراف: 204، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في الإمام: "إذا قرأ فأنصِتُوا". عن عبد الله بن شداد مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ينظر: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، *سنن الدار قطني*، ت: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1424هـ، باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم، من كان له، 2/111.

وذهب الحسن البصرى وأكثر أهل البصرة والمغيرة بن عبد الرحمن المدني إلى أن قراءتها واجبة مرة واحدة في كل صلاة؛ اعتمادًا بقراءة الفاتحة في صلاته وذلك يجزئه.

ينظر: محمد علي السايس، *تفسير آيات الأحكام*، المكتبة العصرية، 2002م، 11-20.

والذي تطمئن إليه النفس انها واجبة على كل مصلٍّ قادر على تلاوتها، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه وأتباعه انهم صلوا صلاة بغير قراءة الفاتحة فيها، أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده.

[129]عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " فَاتِحَة الْكتاب شِفَاء من كل سم".

ينظر: محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم الغافقي، *لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمآن*، ت: رفعت فوزي عبد المطلب، ط: الأولى، دار البشائر الإسلامية، مكة المكرمة، 1418هـ، 1997م، 146.

[130] في اصل تفسير *الكشاف*، سورة الشفاء والشافية، 1/1.

[131] لَزَّ الشيءَ بالشيء يَلُزُّه لَزًّا وأَلَزَّه أَلزمه إياه واللَّزُّ الشِّدَّةُ ولَزَّه يَلُزُّه لَزًّا ولَزازاً أَي شَدَّه، قرن به وألصق فالتزّ به.

معطوف على الحمد والاسم هو: سورة الشفاء تقوية لجانب الحديث وترجيحاً لظاهره على ظاهر الحال ومع ذلك كله يجوز الجر فيهما ولو مرجوحاً وما قيل: من أن غاية ما يدل عليه الحديث هو: أن الشفاء صادق على الفاتحة في نفس الأمر ولا دلالة له على تسميتها به لا ينبغي أن يلتفت إليه لأن التسمية قد ثبتت بنقل الثقات وإطلاقات الرواة والمصنف إنّما أوردَ الحديثَ بياناً لوجهها وللعلةِ الباعثةِ عليها، وافادة لخصوص الاسم، قوله: و"**السبع المثاني**" قال: الشريف العلامة[132] قدّس سرّه هي جمع مثنّى على صيغة المفعول من التثنية بمعنى التكرير و الاعادة أقول قد أشار بقوله بمعنى التكرير إلى اندفاع ما يقال على دليله من أنها لا تثنّى فقط بل تثلث و تربع لكنَّ فيه وأن ساعده ظاهر، /6-أ/ عبارة المصنف في سورة الحجر، حَذْفُ إحدى النونين الأصليين منه وهو مستكره على ما ذكره الرضى في شرح الشافية[133] فالأظهر أنها جمع مثناة[134] بالهاء وبدونها على وزن مفعل من الثنى بمعنى التثنية أيضاً أو جمع مثنىً مخفف

ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، دار المعارف، 4026/5. ابو منصور، *تهذيب اللغة*، 116/13. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، *أساس البلاغة*، ت: محمد باسل عيون السود، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ، 1998م، 166/2.

[132] سبق ترجمته.

[133] رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي، توفي سنة 686هـ، 1287م، وهو من أستراباذ إحدى قرى طبرستان. وقد عاش حياته بين العراق والمدينة المنورة، وقد علم برسالة ابن الحاجب في النحو، وشَرْح مؤلِّفها لها، فبادر هو إلى شرحها في كتابه شرح الرضي على الكافية. كما أن لابن الحاجب رسالة صغيرة ثانية في الصرف . اسمها الشافية . شرحها الرضي كذلك شرحًا وافيًا، وهي كذلك تُعَدّ من أهم مراجع علم الصرف. وامتاز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي وحرية الفكر، وانفرد ببعض الآراء الخاصة به. وكان ميله إلى مذهب البصريين إلا أنه يختار بعض آراء الكوفيين ويدافع عنها. وثم اقتضى الحال أن شرحه هذا جاء مرجعًا جليل القدر عظيم الفائدة في هذا العلم.

ينظر: الرضي الدين، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395هـ، 1975م، 3/1-4. الرضي الدين، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، *شرح الرضي على الكافية*، ت: يوسف حسن عمر، طبعة جديدة، جامعة قاريونس، 1398هـ، 1978م، 6/1-10. عبد القادر بن عمر البغدادي، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، ت: عبد السلام محمد هارون، ط: الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ، 1997م، 28/1-30. المامقاني، الشيخ عبدالله المامقاني، *تنقيح المقال في علم الرجال*، ت: الشيخ محيي الدين المامقاني، ط: الاولى، مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث، 1423هـ، 101/3. ايضا القمي، عباس بن محمد رضا بن أبي القاسم، *الكنى والالقاب*، منشورات مكتبة الصدر، 277/2.

[134] ذكر في *الشافية*، لرضي الاستربادي، 175/3.

مثنِيٍّ من ثنى يثنى كما قيل في معنى انه مخفف معنِيٍّ اسم مفعول من عنى يعنى، قوله: "**لأنّها سبع آيات بالإتفاق**" حُكْمٌ باتفاق الأئمة على كونها سبع آيات من غير اعتداء بما نقل عن حسن البصري[135]–رحمه الله– أنّها ثمان، ولا بما نقل عن الجعفي[136] أنّها ستّ لجزمه ظاهرا بعدم صحة تينْكَ الروايتين عنهما لما رأى من أن تفصيل الآيات أمر توقيفي لا مدخل للعقل فيه، فمن المستبعد جدا بل المستحيل عادة أن ينفرد واحد بالوقوف على زيادة آية في الفاتحة، أو نقصانها منها دونهم مع كثرتهم وشدة الفحص[137] عن أحوال الآيات وتفاصيلها

---

[135] الحسن بن يسار البصري ،أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ويقال: مولى أبي اليسر كعب بن عمرو السلمي. وكان أبوه مولى جميل بن قطبة وهو من سبي ميسان، نبطي بابلي ،عراقي قديم، 21هـ/642م ، 110هـ/728م، إمام وعالم من علماء أهل السنة والجماعة يكنى بأبي سعيد ولد قبل سنتين من نهاية خلافة عمر بن الخطاب في المدينة عام،21هـ، كانت أم الحسن تابعة لخدمة أم سلمة، فترسلها في حاجاتها فيبكي الحسن وهو طفل فترضعه أم سلمة لتسكته وبذلك رضع من أم سلمة، وتربى في بيت النبوة. كانت أم سلمة تخرجه إلى الصحابة فيدعون له، ودعا له عمر بن الخطاب، فقال "اللهم فقهه في الدين وحببه إلى الناس". حفظ الحسن القرآن في العاشرة من عمره. توفي الحسن عشية يوم الخميس في أول رجب، 110هـ، وعاش 88 سنة، وكانت جنازته مشهودة، صلى عليه المسلمون عقب صلاة الجمعة، ويقع مرقده في البصرة.

ينظر: عفيفي، عن حياة الشيخ عبد الرازق، *أتحاف النبلاء*، 21/1. المتناوي، إبراهيم عبد الفتاح، *طعنة في قلب علي رضي الله عنه*، قام بصف ونشر، أبو عمر الدوسري، 38/1. علي بن نايف الشحود، الباحث في القرآن والسنة، *مشاهير أعلام المسلمين*، 3/1–187. أبن خلكان، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، 69/2–72. الزركلي، *الأعلام*، 242/1.

[136] الجُعْفي، أبو عبد الله الحسين بن علي الجعفي بن الوليد الكوفي، ولد 119هـ، إمام قدوة وحافظ مقرئ، أحد رواة الحديث النبوي. كان هو وأخ له يقال له محمد تَوْأمَينِ وُلدا في بطن، فتزوّج محمّد ووُلد له أولاد ولم يتزَوّج حسين قطّ ولم يَتَسَرّ وأذّن في مسجد جُعْفيّ ستّين سنة. وكان عابدًا ناسكًا له فضل قارئًا للقرآن يُقْرِئ الناسَ، توفي في ذي القعدة 203 هـ. وله بضع وثمانون سنة.

ينظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، ت: بشار عواد معروف، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ،1980م، 6/449–450. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، *سير أعلام النبلاء*، ت: إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1405هـ، 1985م، 10/398–401. أبن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، *غاية النهاية في طبقات القراء*، ط: لأولى، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ، 247/1. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *طبقات الحفاظ*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ، 150.

[137] في نسخة، ب، فحصهم.

فالظن المُتَاخِم لليقين هو أن الراوي عن الحسن لمَّا رآهُ عَدَّ ﴿أنعمت عليهم﴾[138] آية ظنُّهُ أنهُ مع غيرهِ في البواقي، والراوي عن الجعفي لمَّا رآهُ لم يَعُدْ التسمية آية كاملةً ظنَّهُ في البواقي مع غيره قال: الفاضل المُحَشيّ[139] وكأنه أشار بقوله إلا أنَّ منهم، [انتهى][140] يعني أن الاستدراك بهذا القول ليس مجرد رفع التوهم الناشئِ من الحكم بالاتفاق على أنّها بجملتها سبع آيات فقط بل ومع ذلك فيه إشارة إلى ما ذكر من منشأ الاشتباه، قوله: "**دون أنعمت عليهم**" نقل عبارة الكشاف[141] مِن غير إصلاح لما ارتكب فيها من المسامحة لظهور أن الصلة بدون الموصول لا تكون كلاماً مفيداً ولو بالقوة القريبة فضلاً عن أن تكون آية تامة، وكذا المضاف إليه بدون المضاف دوماً للاختصار، قوله: "**ومنهم من عكس**" وهذا العكس كما يصدق بعدها جزء آية من الفاتحة لا آية تامة كذلك يصدق بعدم عدِّها جزئاً منها رأساً فما قيل ليس في هذا الكلامِ تعرض لمذهب الحنفية ساقط عن درجة الاعتبار، قوله: "**وتثنى في الصلوة**" ما أرتضى ما في الكشاف تثنى في كل ركعة[142] لعدم إستقامته ظاهراً حيث يفيد تكررها في كل ركعة وهو خلاف الواقع فلا بُدَّ من توجيهه بإرادة كل صلاة من كل ركعة تسمية للكلِ باسم الجزءِ وهذا هو الوجه الّذي أختاره السيد السند[143]– قدّس سرّه –أو تضمين نحو مقروءة جعلا لقوله في كل ركعة،/**6**–**ب**/ ظرفاً مستقراً لا لغواً متعلقاً بتثنى أو إرادة التثنية في كلّ ركعة بأخرى في الأخرى ففي الأول بالثانية وفي الثانية بالأولى أو بيان محل التكرر على معنى أنها تُكَرَّرُ في الصلاة باعتبار ركعة ركعة لا ركن ركن كالطمأنينة ولا ركعتين ركعتين كالتشهد في الرباعية ولا بحسب كل صلاة كالتسليم ولا شيء من هذه، الوجوه الأربعة يخلو عن شيء وأن تصدَّى للدفع عن الأخير بعض المحققين فليتأمل جداً، ثُّم إن المصنف لم يقل في كل صلاة لئلا يرد صلاة الجنازة والتنفل بركعةِ واحدةٍ وهو جائز في مذهبه، قوله: "**أو الإنزال**" عطف على الصلاة قيل: لابُدَّ أن يُراد من تثنى بالنسبة إلى الصلاة الاستمرار وبالنسبة إلى الإنزال المضي أما بناءً على أن التعبير بالمضارع لاستحضار الصورة والمصنف ممن يجوز إرادة معنيين من لفظ واحدٍ أو على إرادة المعنى الأَعمِ منه مجازاً أعنى الوقوع في أحدِ الأزمنةٍ مطلقاً سوآء كان في جميعها أو في

---

[138] الفاتحة، 7/1 .

[139] سبق ترجمته.

[140] في النسخ، آه.

[141] ذكر في تفسير الكشاف، 1/1.

[142] ذكر في تفسير الكشاف، 1/1.

[143] سبق ترجمته.

بعضها أقول: وفيه من التكلف والتعسف ما لا يخفى على احد،[144] وأقرب منه ما قيل: أنه وارد على وتيرة "علفتها تِبْناً وماءً بارداً[145]" ويمكن أن يقال أن المعنى بالنسبة إلى الإنزال أيضاً على الاستقبال إذا التسمية بالمثاني كانت بِمَكَّة قبل نزولها تارة أخرى فلو قيل: أنّها بالنسبة إلى مكرر[146] النزول فلابد أن يلاحظ فيه اعتبار ما يؤل فللإيماء إلى ما ذكر أختصر المصنف على صيغة المضارع عاملاً في كليهما هذا ما سنح لي ثُم رأيته مسطورا في بعض الحواشي وإن لم يكن على ما ذكرته من التنقيح، قوله: "**إن صح أنها نزلت بمكة**"[انتهى]، كلمة إن ناظرة إلى التكرر المستفاد من مجموع المعطوف والمعطوف عليه باعتبار التردُّدِ في المعطوف فقط إذ لاشك في صحة مَكِّيَتَّها على ما يأتي فلابُدَّ مِن ملاحظة تقدم الربط على الشرط، قوله: "**وهي مكي**"؛ لأن ما قبله و ما بعده إلى آخر السورة في حق أهل مَكَّة وفي بعض النسخ بالنص قيل أراد به نص السُّنَّةِ إذ قد ثبَتَ ذلك عن ابن عباس[147]–رضي الله تعالى عنهما– وقول الصحابي

---

[144] غير موجود في نسخة، أ، على أحدٍ.

[145] أنشد الفراء: علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها أي وسيقتها ماء. والموضع معلف بالكسر.
ينظر: كراع النمل، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، *المنتخب من غريب كلام العرب*، ت: محمد بن أحمد العمري، ط: الأولى، جامعة أم القرى، 1409هـ، 653/1. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط: الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ، 1987م، 1406/4.

[146] في نسخة، ب، تكرر.

[147] عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، صحابي جليل، وابن عم النبي محمد، حبر الأمة وفقيهها وإمام التفسير وترجمان القرآن، ولد ببني هاشم، ق، هـ، ب 3سنين، وكان النبي محمد دائم الدعاء لابن عباس فدعا أن يملأ الله جوفه عِلماً وأن يجعله صالحاً. وكان يدنيه منه وهو طفل ويربّت على كتفه وهو يقول: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل". توفي رسول الله محمد وابن عباس الصحابي الجليل لا يتجاوز 15 سنة، وقد روي له 1660 حديثا. كان عبد الله بن عباس الصحابي الجليل مقدما عند عثمان بن عفان، وأبو بكر الصديق، ثم جعله علي بن أبي طالب واليا على البصرة. توفي حَبر هذه الأمة الصحابي عبد الله بن عباس سنة 68هـ، بالطائف، وهو ابن 71 سنة.
ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، *التاريخ الكبير*، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، 3/5. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، *تاريخ دمشق*، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، 1415هـ، 1995م، 289/29. ابن المستوفي، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، *تاريخ إربل*، ت: سامي بن سيد خماس الصقار، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م، 109/2. ابن خياط، خليفة بن خياط أبو عمر الليثي العصفري، *الطبقات*، ت: أكرم ضياء العمري، ط: الثانية ، دار طيبة، الرياض، 1402هـ، 1982م، 284/1. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، ت:

فيما لا اجتهاد فيه له حكم المرفوع،[148] قوله: "**من الفاتحة**" على طريق الجزئية سواء كانت آية تامة أو جزء آية منها كما يقتضيهِ استدلالهُ بالِحديثين الآتيين لأن أحدهما يثبُتُ،/7-أ/ كونها آيةً تامةً منها ولآخر كونها جزءُ آيةٍ والقدر المشترك بينهما هو الجزئية لها على الإطلاق، وأمّا كونها جزءً من كل سورة ما عدا[149] سورة براءة فهو وإن كان معتقد المصنف ومذهب الشافعي في أصح قوليه لكنه لم يثبُتْ عنده إلا بالقياسِ على جزئيتها للفاتحة حيث رأى الفرق تحكما فأكتفى بذكرها عن ذكره فليس في عبارته قصور عن أداء مذهب الشافعي كما تَوهَّمَ وممّا ينبغي أن يُنبَّهَ عليه إنه لا خلاف للأُمةِ في أن البسملة الواقعة في أثناءِ سورة النمل جزءُ منها فهي من القرآن إجماعاً وإنّما الخلاف في التي وقعت أوائل السور فذهب بعضهم إلى أنّها جزء من كل سورة مصدرة بها وهو قول سعيد بن جبير[150] والزهري[151] وعطاء[152] وابن المبارك[153] رضي الله

علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، أعده: مصطفى الشقيري، ط:الأولى، دار الكتب العلمية، 1415هـ، 1994م، 186/3.

[148] قاعدة اصولية.

ينظر: الجصاص، أحمد بن علي الرازي، *الفصول في الأصول*، ت: عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 363/3. القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، *العدة في أصول الفقه*، ت: أحمد بن علي بن سير المباركي، ط: الثانية، 1410هـ، 1990م، 1185/4. الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، *كتاب التلخيص في أصول الفقه*، ت: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 450/2-454. أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، *قواطع الأدلة في الأصول*، ت: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1999م، 257/2.

[149] ما عدا، غير موجودة في نسخة، ب.

[150] الإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الأسدي الوالبي، مولاهم الكوفي، سعيد بن جبير الأسدي، 46، 95هـ، تابعي حبشي الأصل، كان تقياً وعالماً بالدين درس العلم عن عبد الله بن عباس حبر الأمة وعن عبد الله بن عمر وعن السيدة عائشة أم المؤمنين في المدينة المنورة، سكن الكوفة ونشر العِلم فيها وكان من علماء التابعين، فأصبح إماماً ومعلماً لأهلها، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي بسبب خروجه مع عبد الرحمن بن الأشعث في ثورته على بني أمية. كان دعاء سعيد بن جبير على الحجاج قبل مقتله "اللهم لا تسلطه على قتل أحد من بعدي". وقد مات الحجاج دون أن يقتل أحد من بعد سعيد بن جبير، وكان يقول: ما لي ولسعيد بن جبير كلما أردت النوم أخذ برجلي.

ينظر: أبن سعد، *الطبقات الكبرى*، 267/6. أبن خلكان، *وفيات الأعيان*، 371/2.

[151] محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة القرشي الزهري أبو بكر المدني، سكن الشام.

عنهم وعليه الشافعي وأصحابه رحمهم الله ثُمَ اختلفتْ أصحابه هل هي: آية كاملة من كل منها فهي هناك مائة وثلاث عشر آية من القرآن أم جزء آية من كل منها وهو قول شذوذٍ منهم وذهب بعضهم إلى أنّها ليستْ من القرآن أصلاً وهو قول ابن مسعود[154]–رضي الله تعالى عنه–

ولد سنة ثمان وخمسين بعد الهجرة، في آخر خلافة معاوية، ذكره محمد بن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة، أسند الزهري أكثر من ألف حديث عن الثقات ومجموع أحاديث الزهري كلها 2200 حديث. نشأ فقيراً فأكب على العلم، ولازم بعض صغار الصحابة وعلماء التابعين، فمن الصحابة أمثال: أنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي، ومن التابعين، فقهاء المدينة السبعة، وعبيد الله بن عمر، وغيرهم من كبار التابعين، توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة 124هـ، ودفن بشغب، آخر حّد الحجاز وأول حد فلسطين.

ينظر: أبن سعد، *الطبقات الكبرى*، 296/2، أبن خلكان، *وفيات الأعيان* ، 177/4.

[152] أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان، 27هـ،114هـ، هو فقيه وعالم حديث، وهو من أهم الفقهاء والتابعين في القرن،1،2 هـ، وهو من أصول نوبية. أخذ عن عائشة وأبي هريرة وأم سلمة وأم هانئ وابن عباس وعبد الله بن عمرو وابن عمر وجابر وابن الزبير ومعاوية وأبي سعيد وعدة من الصحابة ومن التابعين، حدث عن عبيد بن عمير ومجاهد وعروة وابن الحنفية وغيرهم كثير. وأخذ عنه الأوزاعي وابن جريج وأبو حنيفة والليث. وحدث عنه مجاهد بن جبر، وأبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن دينار، وقتادة، وعمرو بن شعيب، والأعمش، وأيوب السختياني، ويحيى بن أبي كثير، وكثير غيرهم.

ينظر: أبن سعد، *الطبقات الكبرى*، 20/6. أبن خلكان، *وفيات الأعيان*، 261/3.

[153] اسمه عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي، 118هـ،181هـ، عالم وإمام مجاهد مجتهد في شتى العلوم الدينية والدنيوية. عن العباس بن مصعب قال: كانت أم عبد الله بن المبارك خوارزمية وأبوه تركي، وكان عبداً لرجل من التجار من همذان من بني حنظلة. عن الحسن قال: كانت أم ابن المبارك تركية، وكان الشبه لهم بيناً فيه وكان ربما خلع قميصه فلا أرى على صدره أو جسده كثير شعر، من كتبه : الزهد و الرقائق كتاب الجهاد وله مؤلفات اخرى لم تطبع بعد.

ينظر: أبن سعد، *الطبقات الكبرى*، 263/7. أبن خلكان، *وفيات الأعيان*،32/3.

[154] أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي الصحابي الجليل، ولد عام 31، 37 قبل الهجرة، فقيه الأمة، حليف بني زهرة وأحد أوائل المهاجرين حيث هاجر الهجرتين وصلى على القبلتين، وأول من جهر بقراءة القرآن. تولى قضاء الكوفة وبيت المال في خلافة عمر وصدر من خلافة عثمان. لم يعلم عثمان بدفنه فعاتب الزبير علي ذلك وكان عمر عبد الله بن مسعود يوم توفي بضعا وستين سنة، وقيل بل توفي سنة ثلاث وثلاثين والأول كثر– ولما مات ابن مسعود نعي الي أبي الدرداء فقال ما ترك بعده مثله – أخرجه الثلاثة. توفي بالمدينة ودفن بالبقيع سنة 32هـ.

ينظر: أبن سعد، *الطبقات الكبرى*، 111/3، الذهبي، *سير أعلام النبلاء* ، 461/1.

والمشهور من مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وأتباعه وذهب المتأخرون من الحنفية[155] إلى أن الصحيح من المذهب أنّها آية واحدة من القرآن ليست جزء الشيء من السور بل أُنْزِلتْ وحدها، للفصل بينها تبركاً بها والمصنف أقتصر تبعاً لصاحبِ الكشافِ[156] على بيان الخلاف الأول الذي بين الشافعية والمشهور من مذهب الحنفية كما أطلعت الآن على أحد طرفيه وستطلع على الطرف الآخر له بُعَيدَ هذا، قوله: "**وفقهاؤهما**" نصه فيما يأتي على عدم نص أبي حنيفة–رحمه الله تعالى،– بشيء بمنزلة الاستثناء له هنا فلا حاجة إلى التخصيص بِمَنْ عداه، قوله: "**وخالفهم قراء المدينة**" إلخ هذه المخالفة وإن تحققت بمجرد القول بعدم كونها جزء من الفاتحة بل هي: المتبادرة من الكلام نظرا إلى [السِياق] إلا أن نسبتها إلا قُرَاءِ المدينة "**والبصرة والشام**" وفقهائها ومذهبهم على ما نص عليه الشريف العلامة–قدّس سرّه– أنّها ليست من القرآن حتى قال: مالك–رحمه الله–لا ينبغي أن تقرأ في الصلاة لا جهراً ولا سراً تقتضي أن تخصص بقولهم بعدم كونها من القرآن رأساً ويؤيده ما قاله: صاحب الكشاف في تقرير هذا المذهب وإنّما،/7–ب/ كُتبتْ للفصل والتبرك حيث لم يقل أنزلت لهما قوله: "**وفقهائها**"[157] وقع في بعض النسخ موافقا لما في الكشاف بضمير جمع الراجع إلى البلاد الثلاثة فلا بُدَّ أن يراد معظمهم لئَلا يَرِدَّ أن بعض فقهاء المدينة كابن عمر[158] من الصحابة، والزهري[159] من التابعين، وغيرهما ذهبوا

---

[155] من كتب المتأخرين من مذهب الحنفية: السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين، *تحفة الفقهاء*، ط: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1414هـ، 1994م. علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ايضا كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، *شرح فتح القدير*، دار الفكر، بيروت. ايضا محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي، *العناية شرح الهداية*، دار الفكر.

[156] ذكر في تفسير الكشاف، 1/1.

[157] في نسخة، ب، فقهائهما.

[158] الإمام الفقيه، عبد الله بن عمر ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن قرط بن رزاح، بن عدي، الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن القرشي العدوي المكي، ثم المدني. أسلم وهو صغير، ثم هاجر مع أبيه لم يحتلم، واستصغر يوم أحد، فأول غزواته الخندق، وهو ممن بايع تحت الشجرة، وأمه وأم أم المؤمنين حفصة، زينب بنت مظعون أخت عثمان بن مظعون الجمحي. ومات وهو ابن 86 سنة، وقيل: 84 سنة. وقيل: توفي74سنة. ودفن بالمُحَصَّب، وقيل: بذي طُوًى. وقيل: بفج. وقيل: بسَرِف.

ينظر: أبن سعد، *الطبقات الكبرى*، 105/4. القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*، ت: علي محمد البجاوي، ط: الأولى، دار الجيل، بيروت، 1412هـ، 1992م، 235/1. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد

إلى أنّها جزء من الفاتحة ومن كل سورة صدرت بها وفي بعضها بضمير التثنية رجوعاً إلى البصرة والشام فقط، قال: العارف بالله سَمَّى هذا الحقير[160] عامَلَه الله بلُطْفِهِ الخطير هذه النسخة هي الصواب لأن الظاهر أن المصنف رأى أنّه يَرِدُ على ما في الكشاف ما ذكر فعدل إلى هذه أصلا حاله كما هو ديدنه في هذا الكتاب قلت: وأنت قد عرفت وجه صحة ما في النسخة الأولى أيضاً تدبر، قوله: "**ولم ينص أبو حنيفة بشيء فظن**" أنتهى قد رَدَّ هذا التفريع بأن عدم النص أي التصريح بشيء من الإثبات والنفي لا يتسبب لهذا الظَّن ولا يستلزمه إذ لا دلالة للعام على الخاص، "**وأجيب**" بأن نفي النص يفيد صدور ما ليس تفرع عنه فيفيد الظَّن وأيَّد بعض أَرباَبَ الحواشي هذا الجواب بأن المصنف لمَّا كان شافعياً قائلاً بمفهوم المخالفة[161] مع كونه مراعى في الروايات وعبارات المصنفين ومن المعلوم أن مفهوم قوله: لم ينص هو أن في كلامه إشارةً وتلويحاً يُورثُ الظْنَّ كإخفائها في الصلاة صُحَ تفريع قوله: فظَّن عليه وأنت خبير بما في الجواب وتأييده من النظر الظاهر فإنه صريح بعدم النصّ بشيء من النفي والإثبات لا بعدم النصّ بالنفي فقط حتى يفهم أن في كلامه تلويحاً إلى النفي يورث الظْنَّ به نعم، لو كانت العبارة هكذا لم ينص أبو حنيفة بعدم كونها من الفاتحة فظَّن، [انتهى] لَتَمَ ما قالاه وليست فليس، فالوجه أن يقال أنَّ أبا حنيفة كان من فقهاء الكوفة وتصريحهم بجزئيتها دونَهُ يدل على ذلك الظَنِّ وما أورد عليه من أن توقفه محتمل، فالاعتراض على حاله مدفوع، بأن هذا الظَّن وقع من أصحاب أبي حنيفة، ومقلّدي مذهَبهِ وهم كانوا بمراحل عن أن يظنوا به التوقف إلى آخر عمره في مثل هذا الأمر الخطير الدائر عليه أمر الصلاة من صحتها أو استكمالها ويمكن أن يناط به بعض الأحكام الشرعية وأمور الدِياناتْ،/8-أ/ فلم يبق إلا الظنّ المخالفة وإن أَبَيتَ

الشيباني الجزري، *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، ت: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، أعده: مصطفى الشقيري، 1415هـ، 1994م، 336/3.

[159] سبق ترجمته.

[160] يقصد به العلامة صبغة الله بن إبراهيم بن حيدر.

[161] هُوَ تَعْلِيق الحكم على أحد وصفي الشَّيْء فَيدل على الْأَخْذ بِخِلَافِهِ، وَكَذَلِكَ التَّخْصِيص بِالْمَكَانِ وَالزَّمَان وَالْعدَد فَيدل على أَن مَا عداهُ بِخِلَافِهِ أَيْضا.

ينظر: الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، *البرهان في أصول الفقه*، ت: صلاح بن محمد بن عويضة، ط: الأولى 1418هـ، 1997م، دار الكتب العلمية بيروت، 166/1. ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر الاشبيلي المالكي، *المحصول في أصول الفقه*، ت: حسين علي اليدري و سعيد فودة، ط: الأولى، دار البيارق، عمان، 1999م، 105. جمال الدين الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، *نهاية السول شرح منهاج الوصول*، ط: الأولى، 1420هـ، 1999م، 389.

فليحمل غرض المؤلف على تزييف هذا الظن بأنه لا مستندَ له إلاّ عدم نص أبي حنيفة وهو لا يصلح مستندا، قوله: "**وسئل محمد بن الحسن**"[162] الخ قيل هذا الكلام مما لا ثمرة له في هذا المقام إذ لا نزاع لأحد في أنّها من القرآن أقول: لا نزاع لأحد في أن النزاع فيه لِجَمٍّ غَفِيرٍ من الأئمة الأعلام كمالك وابن مسعود[163] وأكثر متقدمي الحنفية كما عرفت والتي لا خلاف في أنّها منهُ هي: البسملة الواقعة في أثناء سورة النمل والكلام إنّما هو: في التي وقعت في أوائل السور ومع ذلك له ثمرة أحلي من الرطب الَجنِي وأغلى من المسك الذَكِي؛ لأن الغرض منه تأييد ما روى عن أبي حنيفة–رضي الله عنه–من عدم نصّه على شيء إذ هو لكونه نفياً مستغرقاً لجميع أوقات حيوته–رضي الله عنه–يحتاج إلى تأييد وتَثْبِيتِ له محصّله أن تلميذه محمد بن الحسن الشيباني[164] الذي من عادته أنه إذا قال شيئا ولم ينسبه إلى نفسه فإنّما يريد به مرويةً عن أبي حنيفة–رضي الله عنه–لمَّا سُئل عن جزئيتها قال: ما بين الدَفَتَّينِ كلامِ اللهِ أي؛ الذي نَذْري منها هذا المقدار من غير تعلق لِدرايتنا روايةً بالجزئيةٍ وعَدمِها بل أَتى بكلامٍ يمكن تطبيقه على كِلا القولينِ المرويتين عن أبي حنيفة، أحدهما المشهور أنّها ليست من القرآن رأساً والآخر التحقيقيٌ هو: أنّها من القرآن لكنها ليست جزءِ لشيء من السور في أوائلها لأن كلامَ اللهِ أعَمُ من القرآن بحسب الحقيقة وإن كان الظاهر أنه أراد به القرآن فيكون إشارة منه إلى أن التحقيق من المرويين هو القول الثاني فهذا منه–رحمه الله– من جوامع الكَلِمِ فتأمل، وكما أمرت أستقم، قوله: "**ما بين الدفتين**" الدَّف، بالفتح والتشديد، الجنب من كل شيء أو صفحته كالدفة كذا في القاموس[165] وفي المغرب[166] "الدَف بالفتح لا غير الجنب ومثله الدفة ومنها دفتا السرج المُلَوحَينِ

---

[162] محمد بن الحسن ابن فرقد الشيباني الكوفي، 131–189هـ، عالم مسلم، فقيه ومحدث ولغوي، صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان، وناشر مذهبه، يلقب «صاحب أبي حنيفة، وفقيه العراق». ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه لازم شيخه أبا حنيفة لمدة أربع سنوات فقط وكان عمره لما توفي أبو حنيفة 18 سنة، وتمم الفقه على القاضي أبي يوسف، وأخذ عن سفيان الثوري والأوزاعي، ورحل إلى مالك بن أنس في المدينة. تولى القضاء زمن هارون الرشيد، وانتهت إليه رياسة الفقهِ بالعراق بعد أبي يوسف. ت: في الري بواسط، 189هـ، 805م.

ينظر: أبن خلكان، *وفيات الأعيان*، 184/4. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 134/9.

[163] سبق ترجمته.

[164] سبق ترجمته.

[165] قصده، لفيروز آبادي، *قاموس المحيط*، 810/1.

[166] المُطَرِّزِيّ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن علي، *المغرب في ترتيب المعرب*، دار الكتاب العربي، 166/1.

اللذين يقعانِ على جَنْبَتَي الدابة ودَّفتا[167] المصحف ضامَّاه من جانبيه"، قوله: "[168] **لنا أحاديث**" جمع حديث على غير القياس لا أحدوثة أو إحداث يعني لنا في إثبات ما أدعينا من أنّها جزء من الفاتحة وَرَدَّ مذهب المخالفين وهو: أنّها ليست من القرآن رأساً على ما شَّيَدْنا أركانهُ فيما سبق من تخصيصه المخالفة بذلك، /8-ب/ أمور ثلاثة، الأحاديث، والإجماع، والوفاق، أمّا، الأحاديث فلإثباتِ الجزئيةِ، وأمّا، الإجماعُ، والوفاقُ، فلِرَدِّ مذهب المخالفين على سبيل التدرج والترقي من إثبات كونها-كلامَ اللهِ تعالى-إلى إثبات كونها قرآناً، الأول بالأول والثاني بالثاني، منهما ذَكَرَ هذينِ الدليلينِ وإن كان الأولُ وافياً بإثبات كِلا المطلبينِ لقوتهما إستظهاراً فلا يَرُدُ ما قيل: إن قولهُ والإجماعَ والوفاقَ ظاهره العطف على قولهِ أحاديث وهما لا يثبتان الجزئية إذ لا يلزم من كونها من -كلام الله- بل من قرآن كونها من الفاتحة وهو الظاهر ولا ما أستشكل هنا مُستصعباً جدّاً من أنه لو أُريدَ أن ما بين الدفتين -كلام الله- بالمعنى الأعَمِّ من القرآن فهو مُسَلَّمٌ لكن التقريب غير تام إذ لا يلزم إثبات الأخص من إثبات الأعم وإن أُريدَ أنه كلامهُ بالمعنى المساوي للقرآن فهو: ممنوع والسَنَدُ ظاهرٌ إذ قد ذهب مَنْ هو مِنْ أعاظم الصحابة كابن مسعود[169] وكثيٌر من علماء التابعين بل أكثرهم إلى أن هذه البسملة ليست من القرآن مع أنها مما بين الدفتين قطعاً فكيف يتيسَّر لهم الذهاب إلى خلاف ما انعقد عليه الإجماع وذلك لِما عرفتَ من أن المقصود من الدليلينِ الأخرينِ ردَّ مذهب المخالفين على سبيل الترقي فيكفي بإثبات الأول منهما لِكونها -كلام الله- مطلقاً تماماً للتقريب، والفيضُ من الله القريب المجيب، قوله: "**ومن أجلهما اختلف**" وفي بعض النسخ ومن أجله بإفراد الضمير أي من أجل ما روي من الحديثين أو من أجل اختلافهما قيل ويمكن رفع تخالفهما بأن يراد من الحديث الأول[170]

---

[167] في نسخة، أ، دفة.

[168] في متن البيضاوي، ولنا.

[169] سبق ترجمته من قسم التحقيق.

[170] روى الشافعي عن ابن جريج عن أبي مليكة عن أم سلمة أنها قالت: «قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب فعد بسم الله الرحمن الرحيم آية: ﴿ الحمد للَّهِ رَبّ العالمين﴾ آية: ﴿ الرحمن الرحيم﴾ آية: ﴿مالك يَوْمِ الدين﴾ آية: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين﴾ آية: ﴿ اهدنا الصراط المستقيم﴾ آية: ﴿ صِرَاطَ الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المغضوب عَلَيْهِمْ وَلاَ الضالين﴾ آية» وهذا نص صريح. روى سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "فاتحة الكتاب سبع آيات أولاهن بسم الله الرحمن الرحيم."

ينظر: الداودي، أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، *الجامع الصحيح فِيمَا كَانَ عَلى شَرطِ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِمَا وَلم يُخَرّجَاهُ*، ط: الأولى، دار قباء للطباعة، القاهرة، 1429هـ، 2008م، باب صلوا كما رأيتموني اصلي، رقم الحديث، 198، 311/1.

أولهن ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ أن البسملة مُتَقَدِمَةٌ على سَائِرها من الفاتحة وهو: أعَمُّ من كونها آيةً برأسها أو جملةً منها واقعةً في صدرِ الكلِ وهذا كما لو قيل: أول البروج هي: الدرجة الأولى، من الحمل أقول: وهذا مع كونه خلاف الظاهر الذي هو كالنص في أن المراد به هو أنها آيةٌ تامةٌ وقعتْ أولى هذه[171] السبعُ لا يوافقُ مذهب الجمهورِ القائلينَ بجزئيتها من الفاتحة ومنهم المصنف فالأولى، أن يتوجه إلى الحديث الثاني[172] ويقال: إن أم سَلَمَة،[173] أنّما نسبت ذلك إليه، صلى الله عليه وسلم من حيث ظنِّها بحسب ما فَهِمَتْهُ من [قراءته]، صلى الله عليه وسلم بالوصل بين البسملة والحمدلَةِ والوقفَ على العالمينَ لا أنّها، /9-أ/ سَمِعتهُ صرّح به قولاً، أو يقال: إحدى الروايتين ناظرة إلى نزول والأخرى إلى نزول آخر لِسرٍّ لا يوقف عليه بالرأي، وقد سنح لي هذان الوجهان ثم اطلعت على أن المُحَشيّ المدقق ذكر الوجه الأخير نقلا عن الفوائد الخاقانية زاد الله احتشام مؤلفها[174] في غرف الجنان، قوله: "**والوفاق**" عبّر عن الإجماع

---

[171] في نسخة، ب، الآيات.

[172] روى الثعلبي بإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن أم سلمة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين».

ينظر: *تفسير الرازي*، 147/1. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، 71/430. *عمدة القاري*، باب ما يقول بعد التكبير، 287/5-291. *الجامع الصحيح فِيمَا كَانَ عَلى شَرطِ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِمَا وَلم يُخَرِّجَاهُ*، باب صلوا كما رأيتموني اصلي، رقم الحديث،198، 311/1. أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة، *أَنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري*، ت: نبيل بن مَنصور بن يَعقوب البصارة، مؤسَّسَة السَّماحة، ط: الأولى، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت، لبنان، 1426هـ، 2005م، حرف الهمزة/1262، 1758/3.

[173] أُمّ سَلَمَة، 28ق هـ،62هـ= 596،681م، وهي إحدى أمهات المؤمنين رضي الله عنها زوج خير البرية صلى الله عليه وسلم، هند بنت سهيل المعروف ب أبي أمية، ويقال اسمه حذيفة، ويعرف بزاد الراكب، ابن المغيرة، القرشية المخزومية، وكان لها " يوم الحديبيّة " رأي أشارت به على النبي صلى الله عليه وسلم دل على وفور عقلها. ويفهم من خبر عنها أنها كانت " تكتب " وعمرت طويلا. واختلفوا في سنة وفاتها، فأخذت بأحد الأقوال. وبلغ ما روته من الحديث 378 حديثا وكانت وفاتها بالمدينة.

ينظر: القرطبي، *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*،1920/4. ابن الأثير، *أسد الغابة*، 340/7.

[174] المولى، محمد أمين بن صدر الدين الشرواني، ت: 1036هـ، 1626م، هو مفسر، نسبته إلى شروان، من نواحي بخارى، كانت إقامته بآمد، ديار بكر، كما أقام مدة في الاستانة. ذكر الزركلي أن له: حاشية على تفسير البيضاوي، لم تكمل، وتفسير سورة الفتح، والفوائد الخاقانية، في 53 علما. وجمع كتابا للسلطان: أحمد العثماني، أورد فيه 53 علما من أنواع العلوم العقلية والنقلية، وسماه: الفوائد الخاقانية الأحمد خانية، ورتبه على: مقدمة وميمنة وميسرة وساقة وقلب، على نحو: ترتيب جيش السلطان، المقدمة: في ماهية العلم وتقسيمه، والقلب: في العلوم الشرعية، والميمنة: في العلوم الأدبية، والميسرة: في العلوم العقلية، وقد أورد

الفعلي بالوفاق إشارة إلى أنه أَنْزَلُ رُتْبَةً من الإجماع [القولي]،[175] وقد نُقِلَ عن المصنف–رحمه الله– منوطاً على هذا المقام في الحاشية هذانِ دليلانِ يدلانِ على أنّها من القرآن لا على أنّها من الفاتحةِ إلى أن ينضم إلى الأول في كل محل أثبت فيه وإلى الثاني عمّا ليس منه في المحل والقيدانِ في محل المنع. انتهى، أقول: هذا كالصريح فيما قلنا من أنَّ المدعي مركبٌ من جزئينِ والدليلينِ الأخيرينِ إنَّما يثبتانِ الجزءَ الأخيرَ منهما فقط ثُمَ إنّه ليس فيه ما يدل على أن كُلاً منهما على حدة وافٍ بإثباتهِ فلا ورودَ لإشكالِ السابق هنا أيضاً، قوله: "**على إثباتها في المصاحف**"[176] العثمانية وما جرى على رسمها من تجريدها على اسماء السور وسائر زوائد التي ألحقت بالمصاحف آخرا، وإن لم تكن بخطها، قوله: "**الباء متعلقة بمحذوف**" معنى تعلقها بالفعل أو بما في معناه تشبهاً به من جهة أنّها أداة تقضي بمعناه إلى مدخولها فتكون هي فرعاً له متعلقة به فأندفع ما قاله: بعض المتأخرين لو نظرتَ إلى جانب المعنى لقلتَ: الفعل متعلق بها، قوله؛ "**لأن الذي يتلوه مقروء**" علةً لتقدير فعل القراءة بذكر القرينة الدالة على خصوصه لكن من حيث المعنى دون اللفظ لأنه يمكن أن يقدر أَتلو بدل [اقرأ] بالنظر إلى هذه القرينة أيضاً وأراد بتلو [المُقْرِئ] تلو القراءةِ لاستلزامه إياه وإلا فالأنسب أن يقول؛ لأن الذي يتلوه قراءة لأن المقصود افتتاح القراءة بالتسمية كما يدل عليه قوله وكذلك يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له ولأن بسملة الذابح مثلاً لا يتلوها إلاّ الذبح فلا يستقيم أن يقال فيها لأن ما يتلوها

منها: ثلاثين علما والساقة: في علم آداب الملوك. وإنما اقتصر على ذلك العدد ليكون موافقا لعدد أحمد على حساب أبجد.

ينظر: الحاج خليفة، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، 1/7–8. الزركلي، *الأعلام*، 41/6.

[175] الاجماع نوعان. الأول إجماع قولي: هو أن يثبت اتفاق جميع المجتهدين على حكم شرعي بالقول وابداء الرأي صراحة بالفتوى او قضاء. وأما الاجماع العملي: هو أن يتفق جميع المجتهدين على عمل دون صدور قول. الثاني إجماع سكوتي: هو أن يسكت المجتهدون عن بلوغهم في مسألة لا بموافقة ولا مخالفة، بعد أن ابدى بعض المجتهدين رأيهم في مسألة بفتوى أو قضاء أو عمل، بعد انتشار هذا الرأي في أهل هذا العصر دون خوف أو مهابه.

ينظر: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، *نفائس الأصول في شرح المحصول*، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط: الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1416هـ، 1995م، 2684/6. ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، *الغيث الهامع شرح جمع الجوامع*، ت: محمد تامر حجازي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، 1425هـ، 2004م،502/1. السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، *غاية الوصول في شرح لب الأصول*، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، 113/1.

[176] في نسخة، ب، أي.

مذبوح قال: العلامة الشريف[177]–قدّس سرّه– وإنّما ترك التصريح بتلو القراءة ودل عليه بتلوا [المقروء] رعاية للمجانسة بين التالي ومتلوه وبيانه أن البسملة يتلوها فيما نحن فيه [شيآن] أحدهما من جنسها ويتلو ذكرُهُ ذكرها وهو [المقروء] والثاني من غير جنسها ويتلو وجودُهُ، /9-ب/ ذكرها وهو: القراءة وتلو كُلِ واحدِ منهما يستلزم تلو الآخر فصرّح بتلو الأول ليفهم تلو الثاني مع المحافظة على المجانسة ثم لا يخفى لطف قوله؛ لأن الذي يتلوه مقرّو وقال: بعض الفضلاء لو قال: تقديره أتلو؛ لأن تاليه متلو لكان ألطفَ قلت: ما ذكره وإن كان ألطفَ لفظاً لكن ما أختاره المصنف أرجح معنى لخلوه عن الإيهام المشتَّتِ لِذهنِ السامع، قوله: "**يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له**" قال: السيد شريف زمانه –قدّس سرّه– تبعاً للمحقق التفتازاني[178] –رحمه الله– في حاشيتهِ على هذا المقامِ من الكشاف الذي يجعل التسمية مبدأ له[179]، هو: الفعل الحقيقي أعني المعنى الحدثي وما يُضمرهُ الفاعل هو: الفعل الاصطلاحي النحوي ففي الكلام إضمارٌ؛ أي حذف مضاف والمعنى يُضمَرُ كل فاعلٍ لفظ ما يجعل التسمية مبدأ له، أقول: هذا بظاهره يقتضي أن يكون المُضْمَرُ مصدراً فلا بُدَّ أن يراد باللفظِ اللفظ الدَّالُ عليه تضمناً وأحسنُ منه أن يتصرف في آخر العبادة ويقال المراد وما يجعل التسمية مبدأ لمعناه أمّا على طريقة الإضمار أو الاستخدام ويراد بالمعنى المعنى التضمني لِئَلا يكون ارتكاباً للتأويل قبل مَسِيسِ الحاجةِ إليهِ[180] ثُمَّ وإن كان اللّازم على كل فاعل يبدأ فعله بالتسمية هو: أن يضمر معنى ذلك الفعل لا لفظهُ لكن لما تعودَّت النفس بملاحظةِ المعاني وأخذها من تحت الألفاظ بحيث لو أرادت تعلقها صرفة صَعُبَ ذلك عليها جدّاً صحّ الحكم بأنه يضمر اللفظ، قوله: "**لعدم ما يطابقه وما[181] يدل عليه**" يريد أن تقدير اقرأ هنا أو إضمار كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له لكن في صورة الفعل على ما ستعرفه أولى من إضمار أبداً إذ لا شيء يطابق

---

[177] سبق ترجمته.

[178] هو الامام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخرساني الحنفي، ولد 722هـ، ت:792هـ، وله عدة مؤلفات منها: حاشية على الكشاف، تركيب الجليل في النحو والمختصر من شرح التخليص المفتاح من المعاني وشرح الكشاف ومختصر شرح تلخيص الجامع للشيخ مسعود ... الخ.

ينظر: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، هدية *العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية اسطنبول، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1951م، 492/2-430.

[179] ذكر في تفسير الكشاف، 2/1.

[180] إليه، غير مذكور في نسخة، ب.

[181] ما، غير موجود من المتن البيضاوي.

تقديره ولا قرينة تدل على تعيْينهِ بخلاف تقدير اقرأ فإنَّ لهُ ما يطابقه من حديث الابتداء حيث أريد به الحَثَّ على ابتداء ما يُرادُ فِعلهُ نفسهُ بالتسمية لا[182] ابتداء الابتداء بذلك الفعل بها، فإذا قدر الفعل[183] اقرأ متعلقاً لِبسمِ اللهِ يكون عملاً بالحديث وتصديراً النفس فعل القراءة باسمه – سبحانه وتعالى– ولا كذلك لو قُدِّر ابدأ لأنه [حينئذٍ] يكون ابتداء للابتداء بالتسمية ظاهراً والحديث لا يطابقهُ كما عرفت وله ايضاً ما يدل على تقديرهِ بخصوصهِ وهو كون تاليه مقروءاً المستلزمٌ،/10–أ/ لِكون ما يُراد فعله وتصديره بالبسملة قراءة وكفى بذلك قرينةً واضحةً عليه هذا هو الوجهُ اللائُق بالقبول وقد غفلَ عنه فحولٌ بعد فحولٍ وما يختلجُ في الوهمِ من أن تقديراً بدأً يقتضي العمل بالحديث لفظاً ومعنىً، وتقديرُ اقرأ يقتضي العمل به معنى فقط تَوَهُّمٌ فاسدٌ لا ينبغي أن يلتفت إليه؛ لأن مِداد العمل بالحديث على ابتداء الفعل بالبسملة وقد عرفته غير مرة لا على تقدير فعل الابتداء كيف ولم يَرِدْ في الحديث أن: (كل أمرٍ ذي بال) لم يضمر فيه إبداء (فهو أبتر)[184] وأمّا ما أشتهر في حلّ هذا المقام من أنّ ما صدّر بالبسملة لمَّا كان مقروءاً كان مطابقاً لا قرأ، ودالاً على تقديره بخلاف إبداء فإنّ المقروء لا يطابقه ولا يدل عليه فقد اعترض بأنّه كما هو مقروٌ فهو مبدوٌ، وكما يطابق لكونهِ مقروءاً اقرأ ويدل عليه كذلك يطابق لكونه مبدوّاً ابداً، ويدل عليه من غير تفاوتٍ ولقوة هذا الاعتراض قد عدل عنه الفاضل المُحَشيّ إلى أنّ المراد أنَّهُ لا يوجد من القرآن ما يطابقه و يوجد منه ما يطابق اقرأ من قوله: ﴿اقرأ باسم ربّك﴾[185] وتبعه أكثر من لحقه من أصحاب الحواشي وأنت خبير بأنّ هذا وكذا ما قيل: أن تقدير اقرأ مثلاً يدل على تَلَبُسِ كل القراءة بالتبرك بالبسملة وتقدير ابدأ يقتضي قصره على ابتدائها كل منهما يصلح وجهاً مستقلاً لأولوية تقدير اقرأ لا بياناً لكلامِ المصنفِ لأن قوله لأن

---

[182] في نسخة، ب، بالبسملة لا على.

[183] غير مذكور في نسخة، ب.

[184] أخبرنا محمود بن خالد حدثنا الوليد قال، قال أبو عمرو وأخبرني قرة عن بن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع)، إسناده ضعيف لضعف قرة.

ينظر: ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*، ت: شعيب الأرنؤوط، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 173/1. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، *السنن الكبرى للنسائي*، ت: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ، 1991م، 127/6. صهيب عبدالجبار، *المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة*، 2013م، 405/11.

[185] العلق، 1/96.

الذي يتلوه مقروٌ ظاهرُ في أنّ المراد ما قدرناه لك أولاً فأحتفظ به، قوله: "**أو ابتدائي**" اتفق أصحاب الحواشي على أنّ الأولى، أن يقول أو [قراءتي] لأنّ المقصد ترجيح تقدير الفعل مطلقاً على تقدير الاسم كذلك لا ترجيحهُ على تقدير الاسم العام يدل على ذلك تعليلهُ بزيادة الإضمار إذ هو جارٍ في كل فعل مع كل اسم وأن ترجيح الاسم الخاص على الفعل العام من جهة أخرى فليس من بحثنا في شيء أقول: وأولى منه أن يقول وهو من ابتدائي ليفيدَ الكلامَ مع إفادة المقصد المذكوران أولويته بالنسبة إلى كل من ابدأ وقراءتي بمرتبةٍ واحدةٍ وبالنسبة إلى ابتدائي بمرتبتينِ وما ذكرهُ بعضُ المتأخرينَ من أن ما حكموا به من الأولوية إنّما يتجهُ أن لو جعل قولهُ وذلك إشارة إلى تقدير اقرأ وأمّا لو جعل إشارة،/10–ب/ إلى إضمار ما تجعل التسمية مبدأً له فلا؛ لأنَّ المقصد ترجيح المتعلق الخاص على تقدير الابتداء سواء كان بلفظ الفعل أو الاسم ساقط عن درجة الاعتبار إذا لو كان المقصود وما ذكره لكفى بإثباتهُ، قوله: لعدم ما يطابقهُ ويدل عليه وبقى تعليلهُ بزيادة الإضمار و زائداً مستغنى عنه فلو كان إشارة إلى ذلك أيضاً فلابُدَّ أن يفيد بكونهِ في صورة الفعل وزيادة، قوله: "**لزيادة إضمار فيه**" لا يقال لا زيادة لأحد الإضمارين على الآخر لاشتمال كل من اقرأ وابتدائي على كلمتينِ، الأول: على الفعل والفاعل، والثاني: على المضاف والمضاف إليهِ لأنا نقول فرق بين الكلمة الحكمية والحقيقية بل الحق أنّه ليس هناك إلا إشارةً عقليةً إلى معنى معقول واعتبار من الواضعِ لِوضعِ اللفظِ بحيث يفهم منه المعنى المنوي من غير إيداع لفظِ دَالٍّ عليه في لفظ آخر على ما [يتراءى][186] من ظاهر عبارة النحاة إذ هو شيء لا يرضى به أصحاب التحصيل فالمضمر على الأول في الحقيقة كلمة واحدة لا كلمتان ولو سَلِمَ فإضمار ابتداء يقتضي إضمار خبر له أو متعلق للظرف ففيه ثلاث كلمات، وأمّا ما قالهُ بعض المحققين وتبعهُ كثيرٌ من المتأخرين من أنّ المراد بزيادة الإضمار زيادته من حيث الحروف ففيه غفلةٌ عن المقصد، إذ القصد إلى الترجيح تقدير الفعل على الاسم مطلقاً لا على اسم مخصوص هو: أكثُر حروفاً منه فلو قُدِّرَ بَدَئيٌ[187] بدل ابتدائي ارتفعت الزيادة، قوله: "**وتقديم المعمول هنا**"[188] احترازٌ عمّا وقع فيه هذا المعمول بعينه مؤخراً عن فعل القراءة كما في سورة العلق فإنَّ التأخير هناك أوقع؛ لأن الأَهَمَّ فيها لكونها، أول سورة نزلت، هو: القراءة مصدرة باسمه لا تصديرها باسمه لا باسم غيره، وإن كان هو أيضاً مطلوباً في نفسه وقولهُ أَوقعُ، أي أَحسنُ وقوعاً في موقعهِ أو أَثْبَتُ، قوله: كما في قوله سبحانه ﴿بسم الله مجريها

---

[186] في نسخة، ب، يترأي.

[187] في نسخة، ب، بَدِيُ.

[188] هاهنا، مذكور في متن البيضاوي.

ومرسها﴾[189]. الظاهر من هذا الكلام سِباقاً وسِياقاً أَنَّه أوردهُ هذا القول استدلالاً على ما ذكره من أَوقَعِيَةِ تقديمِ المعمولِ هنا وأنتَ تعلمُ أنّه لا يصلحُ أن يكون لهُ مثالاً فضلاً عن كونهِ استدلالاً إلا على احتمال مرجوحٍ هو أن يجعل الظرف صِلَةً لمجرِيها مصدراً بناءً على جواز تقديم معمولِ المصدرِ عليه[190] كما هو رأيُ بعض من النحاة وإذا كان ظرفاً وهو الصحيح كما حققهُ،/11-أ / [191]التفتازانيٌ في شرحه للتلخيصِ[192] ولذلك حكم بعض المدققين من المتأخرين بأنّ الآية نظيٌر لا استدلال وتمثيل والأرجح أن يقال أنّ المدعي في [المسألةِ] حقيقةً لما كان أعم من هذه الدعوى الجزئية؛ لأنَّ الأهمية وغيرها من الامور المذكورة وافيةٌ بأَوقعيةِ تقديمِ ما حقهُ التأخيرَ مطلقاً معمولاً كان أو غيره وكان إثباتهُ إثباتاً لها استشهد عليه، أولاً: بجملةٍ اسميةٍ من الآية مشاركةٍ للمبحوثِ عنه في المعنى قَدَّمَ هذا الظرف بعينهِ فيها خبراً لا لإرادة الاختصاص أي إجرائِها وارسائِها -بسم الله- لا بهبوب الرياح وإلقاء المَراسِيَ كما تتوَهَمُهُ العامةُ، وأن افترقا في أنَّ الظرف مستقر في المستشهد به لغوٌ في المستشهد عليه على الوجه المختار، وثانياً: بالآية الثانية المشاركة له في تقديم المعمول لإرادة الاختصاص أيضاً وأن افترقا في أنّ المعمول فيها بلا واسطة وفي ما هنا بواسطة ولا شبهة في أنّ واحداً من هذينِ الافتراقينِ لا يقدح فيما هو الغرض، وأمّا عدمُ صحةِ الاستشهادِ بالآية الأولى على تقدير تعلق الظرف بأركبوا فأمرٌ أظهرُ من أن يخفى وهو أيضاً لا يخلُ بالغرضِ إذ يكفي للتمسك به احتمالُ اِتفقَ على صحةِ الجمهور، قوله: "**لأنه أهم**" الضمير البارز والمستتر كِلاهما راجعانِ إلى المعمول لا إلى تقديمهِ؛ لأن الأهَمَّ تقديمُ ما هو الأهَمُّ ولا معنى لتقديمِ التقديم، والمراد بالأهمية، هي: [الناشِئة] بحسبِ اعتناءِ المتكلمِ من الشرافةِ وقصدِ التبرك وكون -اسم الله- نُصْبَ عينِ المؤمنِ في جميع أحوالهِ وأفعالهِ سِيَّما عند الشروعِ في أمرٍ خطيرٍ لا المطلقةَ الشاملةَ لها و لغيرها من وجوه التقديم إذ لا وجه لإرادتها هنا لعدم تبيينها وتفصيلها بشيء قال: الشيخ عبد القاهر[193] إنّا لم نجدهم اعتمدوا[194] في التقديمِ شيئاً يجري مجرى الأصلِ غير العنايةِ

---

[189] هود، 41/11.

[190] في نسخة، ب، مطلقاً.

[191] في نسخة، ب، المحقق.

[192] التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله، ولد في عام 712هـ/1312م، وتوفى في عام، 793هـ 1390م، من أئمة اللغة والبيان والمنطق، ولد بتفتازان، من بلاد خرسان.

ينظر: الزركلي، *الأعلام*، 219/7.

[193] أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الاشعري، الشافعي، ت: 471هـ، 1078م، وقيل ت، 474هـ، نحوي، بياني، متكلم، فقيه، مفسر، توفي بجرجان، بين طبرسات وخراسان من تصانيفه الكثيرة:

والاهتمامِ لكن ينبغي أن يُفسّرَ وجهُ العنايةِ بشيءٍ ويعرف فيه معنى وقد ظَنَّ كثيّر من الناسِ أَنّهُ يكفي أن يقالَ قَدَّمَ للعنايةِ من غير أن يُذكرَ من أينَ كانتْ تلكَ العنايةُ وبِمَ كان أَهَمَّ وجَعْلُ ما يأتي من قولهِ: وأَدَلَّ مع ما في خيره بياناً لها في غايةِ السقوطِ لأنَّ الأَهَمَّ كما عرفتَ مُسْنَدٌ إلى المعمول والأحكامِ المذكورةِ فيما يأتي إنّما هي: للتقديمِ فلا يصلحُ شيءٌ منها تفسيراً لها، والتأويلُ بأنَّ المسندَ إليه في تلك الأحكامِ أيضاً، هو: المعمول لكن من حيثُ تقديمهِ لا يجدي نفعاً لأن الأهمية ثابتةٌ له من، /11–ب/ حيثُ ذاتهِ، وكونهُ اسماً لهُ تعالى فحديثُ عَدَمِ صلوحيتهِ بَعدُ على صحتهِ، قوله :"**وأدلّ على الاختصاص**" عطف على قولهِ أوقعُ لا على أهم لمّا عرفت ولما كان الوسطان من هذه الأحكام الأربعة معلومي الثبوت لم يتعرض [المصنف رحمه الله] لإثباتهما واشتغل بتعليلِ الطرفينِ لمّا كان فيهما من الخفاء هذا فإنْ قلتَ: هذا الكلامَ بما فيه من الصيغ أعني أوقعَ وأدلَّ على الاختصاص وأدخلَ في التعظيم وأوفقَ للوجودِ يستدعي أن يكون للكلامِ على تقدير تأخيرِ المعمولِ وقوعٌ في موقعهِ و دِلالةٌ على الاختصاص ودخلٌ في التعظيمِ وموافقةٌ للوجودِ فهل لذلك وجهٌ؟ قلتُ: بعد تَسليمِ أنَّ هذهِ الصيغَ مستَعْمَلَةٌ للتفضيلِ مع أنَّ تجريدها عن أحدِ الأشياءِ [الثلاثة] يدل بظاهرهِ على أنّها مُأَوَلَةٌ باسم الفاعلِ أو الصفةِ المشبهَةِ بلى، أمّا وقوعهٌ في موقعهِ فلأَنَّ الأصلَ هو التأخيرُ وأمّا دلالتهُ على الاختصاص فمن باء الآلة أو المصاحبةِ فإن للفعل اختصاصاً بآلتهِ وبمصاحبهِ وأمّا الدخل في التعظيم فمن التبرك به وأن أخَّر عن الفعل وأمَّا الموافقة للوجودِ فلأنَّ المعمولَ حقيقٌ بالتأخُّرِ عن عاملهِ وقد ذكر أصحابُ الحواشي وجوهاً شَتَّى بموافقةِ التأخيرِ للوجودِ بين غَثٍّ وسَمينْ لَسْنا لِنقلها، قوله: "**كيف وقد جعل آلة لها**[195]" أختار كون الباء للاستعانة على ما يدلُ عليهِ تقديمهُ لهُ وذكرهُ المقابلَ لهُ بصيغةِ التمريضِ لأنَّ جَعْلُ –اسم الله– سبحانهُ آلةً للفعلِ يُشعِرُ بزيادةٍ مَدْخَليةٍ لهُ فيهِ ويشتملُ على تَنزيلِ الموجودِ لفوتِ الكمالِ منزلةَ المعدومِ فكان الفعل بدونه لا يَتأَتَى ولا يوجدُ ومثلهُ من اللطائفِ ينبغي أَنْ يراعي ولا يُهمَلْ، قال: المُحَشيّ المدقق، لا يصُّحُ جَعلُ– اسم الله– آلةً لقراءةِ الفاتحةِ عند مَنْ يقول:[196]–بسم الله –جزءٌ منها فاللائِقُ[197] جَعلُ الباء للمصاحبةٍ، والأوفقُ بحال

شرح الايضاح لابي علي الفارسي في نحو من ثلاثين مجلدا وسماء المغني، ثم لخصه في مجلد وسماء المقتصد، اعجاز القرآن، العوامل المائة، تفسير الفاتحة، العمدة في التصريف، وله شعر.

ينظر: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، ت: إبراهيم السامرائي، ط: الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1405هـ، 1985م، 264–165.

[194] في نسخة، ب، شطبت كلمة، بالتوفيق .

[195] في متن البيضاوي، كيف لا وقد جعل آلة لها.

[196] في نسخة، ب، يجعلُ.

القاضي أَنْ يجعلَ توجيهَ المصاحبةِ أصلاً، أقول: كون –اسم الله– آلةً للفعلِ على ما أشار إليه العلامة الشريف[198] –قدّس سرّه– ليس إلا باعتبار أَنهُ يتوسلُ إليهِ ببركتهِ ويجعل سبباً للاعتدادِ بهِ شرعاً فَيَستَبْتَعُ[199] الفضيلةَ إمّا ديناً أو دنيا فإنَّ أرادَ أَنَّ الجعلَ المذكورِ على تقديرِ الجزئيةِ يستلزمُ كونَ التسميةِ آلةً لنفسها فهو مُسَلَّمٌ لكن لا محذورَ في ذلك إذ لا مانِعَ من أنْ يصيرَ الابتداء بها سبباً لإستبتاعها، /12–أ/ الغايةَ تامةً كما يصيرُ سبباً لإستبتاعِ سائرِ ما يشاركها من الأجزاءِ إيّاها كذلك، و ذلك كالشاةِ المخرجةِ زكاةً من أربعينَ فإنّها تصير سبباً لزكاةِ نفسها وسائرِ ما يشاركها من آحادِ النصابِ وإنْ أَرادَ أنّهُ لا يمكن الافتتاحُ بها على ذلك التقدير، فهو ظاهرُ البطلان؛ لأن الفاتحة جزءٌ، وهي: الفاتحةُ والمفتتحُ بها للقرآنِ وأولُ كلِ كتابِ جزءٌ منهُ وإنّما يفتتحُ بهِ وكأنهُ ظَّنَ الآليةَ الحقيقةَ –لاسم اللهِ– أو قاسَ المجازيةَ الثابتةَ لهُ على تقديرِ الاستعانةِ عليها فحُكِمَ بما حَكَمَ، قوله: "**من حيث [إن][200] الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعاً**" فيه إشارة إلى أنَّ للآلةِ جهتينِ جهةُ تَبعِيَةٍ واحتقار، وجهةُ احتياجِ واضطرار، والملحوظ هنا الجهةُ الثانيةُ ودَفعُ لِما يمكن أنْ يتطرقَ إلى بعضِ الأوهامِ أنّه كثيراً ما يُشَرِعُ في الأمورِ العظام وينتهي بها إلى حِّدِ الختامِ من غير أنْ يذكر عليها –اسم الملِكِ العلَّامْ– ووجهُ الدفعِ أظهرُ من أنْ يخفى على ذوي الأفهام، قوله:" **كل أمرٍ ذي بال**" أي؛ ذي شأن يَهتَمُ بهِ لشرفهِ فكأَنهُ مَلَك بالَ صاحبهِ، أي قلبه لاشتغالهِ به وفي هذا الوصف فائدتانِ، تعظيمُ –اسم الله– حيثُ يبتدأُ بهِ في الأمورِ المهتمِ بها دونَ غيرها أو التيسيرُ على الناس في محقراتِ الأمورِ والأبترُ يقال: في الأصل لمقطوعِ الذَنَبِ، والمرادُ به هنا الذي لا يستبتعُ الكمالَ لعدمِ الاعتِدادِ به شرعاً قال الفاضل الرومي[201] –رحمه الله– وفي جعلِ تركِ التسميةِ في أولِ الأمرِ موجبَ النقصِ الآخرِ رَمْزٌ إلى

---

[197] في نسخة، ب، به.

[198] سبق ترجمته.

[199] الاستبتاع: هو ملازمة الشيء للشيء كملازمة الضوء للشمس.

ينظر: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، *دستور العلماء/جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1421هـ، 2000م، 136/3.

[200] إنه، موجود في المتن المخطوط. والصحيح ما اثبتناه.

[201] محمد الرومي: محمد بن مصطفى بن الحاج حسن المولى، العالم الفاضل، الرومي الحنفي، ت:911هـ، قرأ على علماء عصره، واتصل بخدمة المولى يكان، وولي التدريس والولاية، وكان رجلاً طويلاً عظيم اللحية، طلق الوجه، محباً للمشايخ، وكان بحراً في العلوم، محباً للعلم والعلماء، عارفاً بالعلوم العقلية والشرعية، ومن مؤلفاته، حاشية على تفسير سورة الأنعام من تفسير القاضي البيضاوي، وحاشية على المقدمات الأربع في التوضيح، وكتاباً في الصرف سماه " ميزان التصريف " وكتاباً في اللغة جمع فيه غرائب اللغات، ولم يتم، وبنى مسجداً وداراً للعلم و مدرسةً بالقسطنطينية ودفن بها بعد ان جاوز التسعين سنة، رحمه الله.

سِرايةِ النقصانِ في جميعهِ من أوّلِهِ إلى آخرِهِ، قوله: "**وقيل الباء للمصاحبة**" هذا هو الذي أختاره صاحب الكشاف حيث قال: وهذا الوجهُ أعربُ وأحسنُ[202] وبَيَّنهُ العلامةُ الشريف[203] بوجوهٍ قد سبقَ إليها النحريرُ في الكشفِ،[204] مع زياداتٍ منه –قدّس سرّه– توجيهاً وتفصيلاً فقال: أولا: أمّا أنّه أَعرَبَ أي أُدخلَ في لغةِ العربِ وأفصحُ وأَبْيَنُ فلأنَّ باء المصاحبةِ والملابسةِ أكثرُ في الاستعمالِ من باء الاستعانةِ لاسِيما في المعاني وما يجري مجرِيها من الأقوال، وقوبل هذا بالمنعِ؛ لأن أكثريةَ كونِ الباء للمصاحبةِ في الاستعمالِ من كونها للاستعانةِ غيرَ منقولةٍ عن الثقاتِ ولا هي مما يمكن أَنْ تُثبَتَ بدليلٍ أو إيرادِ شاهدٍ لهُ من نَظْمٍ أو نَثْرٍ من كلامِ البُلغاء فأنى يتيسَّر إثباتها، وثانياً: وأمّا أنّه أحسنُ أي أوفقُ بمقتضى المَقامِ؛ فلأنَّ التبركَ، /12–ب/–باسم اللهِ– تأَدُّبٌ معهُ وتعظيمُ لهُ بخلافِ جعلهِ آلةً فإنّها مبتذِلةٌ وغيرهُ[205] بذاتها؛ ولأَنَّ الباء إذا حملتْ على المصاحبةِ كانتْ أَدَلَّ على ملابسةِ جميعِ أجزائهِ الفعلَ –لاسم الله– منها إذا جُعلتْ داخلةً على الآلةِ، ورَدَّ أَولُ هذينِ الوجهينِ بأَنَّ الملحوظَ في آليةِ –اسم اللهِ– جهتها الدالةُ على التعظيمِ والأجلالِ لا الجهةَ الأخرى المشْعِرَةَ بالتبعِيَةِ والابتذالِ، وثانيهما، بأنَّ الظاهرَ مساواتهما فيما ذكر؛ لأن المقدرَ اقرأ والقراءة ملابسةَ لجميعِ أجزاءِ المقروء، نعم لو كان التقدير ابدأْ لكانَ الحال كما قال، ثُمَ قال: ولأَنَّ ابتداء المشركين بأسماء آلهتهم كان على وجهِ التبركِ فينبغي أن يُردَّ عليهم في ذلك؛ ولأن التبركَ –باسم الله– معنى ظاهر يفهمهُ كلُ أحدٍ، والتأويلُ المذكور في كونهِ آلةً لا يهتدي إليهِ إلا بنظرِ دقيقْ؛ ولأن كون –اسم الله– آلةً للفعل ليس إلا باعتبار التوسل إليهِ ببركتهِ[206] فرجعَ بالآخرة إلى معنى التبرك، وهذه الأوجهُ الثلاثةُ أيضاً منتقدةٌ؛ لأن ما جعل فيها سبباً لرجحانِ حملِ الباء على المصاحبةِ إنَّما يصلُحُ سبباً لهُ، أنْ لو كان التبركُ معنى باء المصاحبةِ أو لأنها مُساوياً لهُ وهو [ممنوع]؛[207] لأن معناها المصاحبةَ والملابسةَ لا غيرَ وما يلحقها من المعاني إنّما يلحقها ويَفهمُ من اللفظِ من خارجٍ وبواسطةِ قرينةٍ وظاهرُ أنّها تُلحقُ معنى الاستعانة أيضاً كذلكَ بلا فرق إذ لا مُعانَدَةَ بينها وبين تلكَ المعاني على أنّ في الوجهِ

ينظر: الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*، ت: خليل المنصور، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1997م، 72/1. ابن عماد، *شذرات الذهب*، 55/8.

[202] ذكر في تفسير الكشاف، 4/1.

203 سبق ترجمته.

[204] ذكر في تفسير الثعلبي، 92/1.

205 في نسخة، ب، غير.

[206] في نسخة، ب، فقد.

[207] نسخة، أ، مم.

الأخيرِ اعترافاً برجوعِ معنى الاستعانة إلى التبركِ أمّا على وجهِ الاتحادِ بهِ أو الاشتمال عليه فَيَنْهدِمُ بذلك بَنيانُ ما ساقَ الكلامُ لهُ في الأوجهِ الثلاثةِ فليَتفطنْ لهُ، قوله: "**والمعنى متبركاً باسمه اقرأ**"[208] هذا اللفظ بعينهِ وقعَ في عبارة الكشاف[209] فيحتمل أن يكون تتِمَةَ القِيلِ نقلاً لكلامهِ بتمامهِ وأنْ يكون من كلامِ المصنف ذكره تصوير الحاصل المعنى على كِلا الرأيينِ إشارةً إلى أَنَّ التبركُ ليس من خواصِ معنى المصاحبةِ وعلى التقديرينِ الباء ليستْ صلةً للتبركِ لمّا صرَّحا بهِ وشيَّدا من أركانهِ، من أنّها متعلقة بالفعل الخاص، المحذوف أعني اقرأ فقولهُ: متبركاً حالٌ من المستتر فيه، قوله: "**وهذا وما بعده إلى آخر السورة مقول**" [انتهى] دَفْعُ لمّا يكادُ أنْ يُدْهِشَ العقولَ ويتحيَر فيهِ الفحولُ وهو: أنّه كيف يمكن أنْ، /13-أ/ يستعينَ-سبحانه وتعالى-باسمه[210]متبركاً أو يتبركَ بهِ مصاحباً، قوله :"**كيف يتبرك باسمه**" قال: العلامة الشريف[211]-قدّس سرّه- أَي بأَيّ عبارةٍ يتبركُ فلا يَرُدُ أن ما ذكر تَعليمٌ للتبركِ باسمهِ لا تَعليمَ لكيفيّةٍ وقال: صدر المحققين وفيهِ بحثٌ إذ لا خفاءَ في أنَّ ما ذكرَ مُشتمِلُ على التبركِ باسمهِ على وجهِ معينٍ وكيفيةَ مخصوصةَ وبهذا الاعتبار صُحَ أنْ يقعَ جواباً للسؤالِ عن كيفيةِ التبركِ بلا احتياجِ اعتبار العبارةِ وصرفِ الكلامِ إلى السؤالِ عنها أنتهى، لا يخفى أَنَّ هذا عينُ ما أشارَ إليهِ -قدّس سرّه- وتفصيلُ لمّا أَجملهُ لا بحثَ فيهِ فتأملْ، متمهلاً، قوله: "**وإنّما كسرت ومن حق الحروف المفردة أن تفتح**" المرادُ بالحروفِ ما يقابلُ الاسماءِ والأفعالِ ويقالُ: لها[212] حروفُ المعاني وأمّا البسائطُ التي تركّب منها الكَلِمَ فيقال: لها حروفُ المباني والمرادُ بالمفردةِ ما وقعتْ من بين حروفِ المعاني على حرفٍ واحدٍ وإنّما كان من حقّها أنْ تُفتَحَ؛ لأنَّ المبْنِيَّ يدومُ على حالةٍ واحدةٍ لا يتغيرْ بتعاقبِ العواملِ المختلفةِ عليهِ والدائمُ حريٌّ بالتخفيفِ فاختصتْ بالسكونِ لخفّتِهِ، قال: الشريفُ العلامةَ -قدّس سرّه- وأيضاً، الأصلُ في الإعرابِ أن يكون وجودياً لكونهِ أَثَرُ العاملِ وعملاً للمعاني فأَصلُ ما يقابلهُ أَنْ يكون عَدَمِياً وقد عَدَلوا عن السكونِ في هذه الحروفِ لأنّها من حيث أنّها كَلِمٌ بِرأَسها مظنّةٌ لوقوعها في ابتداء الكلامِ وَهمْ رفضوا الإبتداء بالساكنِ فحَقُها أن تُبْنى على الفتحةِ، التي هي أختُ السكونِ في الخِفَةِ وإن كانتْ الكسرةُ أختاً لهُ في المخرجِ لأنّها أدواتٌ كثيرةُ الدورِ على الألسنةِ فاستحقتْ الأخفَ وأعترض عليهِ بعضُ المحققينَ، بوجهينِ: أَحدهما، أنّهُ إنْ أرادَ بكون السكونِ عَدَمِياً أنّهُ من حيثُ ذاتهِ أَمرٌ معدومٌ لَزِمَ

---

[208] والمعنى متبركاً باسم الله تعالى اقرأ، والأصل في المتن هكذا.

[209] ذكر في متن الكشاف، 2/1.

[210] غير موجودة في نسخة، أ.

[211] سبق ترجمته.

[212] في نسخة، ب، لهُ.

أَنْ لا يكونَ لهُ مخرجٌ فكيفَ يكونُ أختَ الكسرةِ باعتبار المخرجِ وإنْ أرادَ أنّهُ يصدقُ عليهِ أنّهُ عدمُ الحركةِ فيَّردُ عليهِ أنَّ الحركةَ أيضاً يصدقُ عليها أنّها عدمُ السكونِ، وثانيهما: إنَّا لا نُسلِّمُ أنْ أصلَ ما يقابلُ الوجودِي أنْ يكونَ عدمياً فإنّ التقابلَ كما يكونُ بين الوجودِّي والعدمِّي كذلكَ يكونُ بين الوجودِيينِ كالتضادِّ و دعوى كونِ التقابلِ أصلاً في الأولِ دون الثاني يحتاجُ إلى البَيانِ، قلتُ: كلُ واحدِ من الاعتراضينِ أشبهُ بالآخرِ في السقوطِ، أمّا الأولَ؛ فلأن معنى قولِهمْ الكسرةُ أختُ السكونِ في المخرجِ، إنَّ مخرجَ الحرفِ المكسورِ قريبُ من مخرجهِ إذا كان ساكناً وليسَ يَلزِمُ منهُ أنْ يكون لِلأمرِ، /13–ب/ المعدومِ مَخْرَجُ، وأمّا الثاني؛ فلأن مقصودهُ–قدّس سرّه– مِمَّ ذكر هو: أَنَّ اللَّائِق بعلامةِ الأعرابِ الدَّالِ على المعنى الأمرِ الوجودِيّ فالمناسبُ بالبِناءِ الذي هو: عدمُ الإعرابِ العدَّمِي إذا العكسُ قلبُ المناسبِ والتشريكُ موجبٌ للاشتباهِ في الجملةِ وهل يدعى أحدٌ أن التقابل منحصر في الوجودي والعدمي؟ أو أَنَّ اللائِقَ بمقابلِ كلِ وجودِي أَنْ يكونَ عدمياً حتى يَردَ ذلكَ عليهِ وقد ذُكِرَ المُحَشيّ المدقق لتوجيهِ اختصاص هذهِ الحروفِ بالفتحةَ ما لو لم يذكره لكان أستَر لاشتمالهِ على مصادرة لا تخفى على أحدٍ، قوله: "**لاختصاصها بلزوم**[213] **الحرفية والجرّ**" إنَّ حملَ اللزومِ على ما هو: مصطلحُ أربابِ المعقولِ و[الشائعُ][214] في استعمالاتهم من امتناعِ وجودِ الملزومِ بدونِ اللَّازِمِ فإضافتهُ إلى الحرفية والجرّ لا مَحَالَةَ تكونُ من إضافةِ المصدرِ إلى الفاعلِ لا إلى المفعولِ، وإلاّ لَزِمَ عدمَ تَحقُقِها بدونِ الباء على ما هو مقتضى اللَّزُومِ فيلزِمُ أنْ يكونَ كلُ حرفِ جرٍّ باء، وهو كما ترى لِزوماً وفَساداً وإنْ حُمِلَ على ما هو: المعتبرِ في اللغةِ حيثُ يقالُ: فُلانٌ لَزِمَ بَيتَهُ أي لمْ يفارقهُ ولمْ يوجدْ في غيرهِ وهو المستعملُ بحسبِ اصطلاحِ أَهلِ العربيةِ ومنهُ قولهمْ أَمْ المتصلةَ لازِمةُ لهمزةِ الاستفهامِ فالإضافةُ إلى المفعولِ لا إلى الفاعلِ لمّا ذكر من المحذورِ بِعينِهِ وعلى التقديرينِ، فَمَآلَ المعنى، أَنَّ الباء تختصُ بِلزومِ الحرفيةِ والجرِّ لها وإنّها لا تنتقلُ منهما إلى صفةِ غيرهما لكنْ ينبغي أَنْ يُعلمَ أَنَّ المرادَ بلزومهما لها أنّهما يلْزِمَانها بذاتها ومن حيثُ كونِها كلمةً دَالةً على المعنى فقط، لا من حيثُ خصوصِ كونِها حرفَ جرٍّ؛ لأن جميعَ الحروفِ باعتبار ذلكَ الخصوصِ يختصُ بلزومهما فلا يَرُدُ النقضَ بكافِ التشبيهِ ولامِ الإضافةِ وواوِ القسمِ وتائِهِ، لِعدمِ اختصاصها بلزُومِهما لها بذواتها لمجيءِ الكافِ اسماً، واللَّامُ للابتداء، والواو للعطفِ، والتاءُ للخطابِ، ووجهُ اقتضاء اختصاصها بذنِيكَ الأمرينِ كسّرها، هو: أَنَّ كُلاً منهما يناسبُ الكسرَ مناسبةً ضعيفةً

---

[213] لأختصاصها باللزوم، موجود في أصل المتن البيضاوي.

[214] في نسخة، أ، الشايع .

فلما اجتمعا ولَزَمتهما الكَلِمَةُ ولم تُفارِقهُما معاً، قرُبتْ المناسبةُ وتَمَّ الاقتضاءُ، قال السيد[215]–قدّس سرّه– أمّا الجرَّ فلموافقةِ حركتها أَثَرَها، وأَمّا الحرفيةَ فلاقتضائها السكونَ، الذي هو: عَدمُ الحركةِ والكسرِ لقلتِهِ كالعدمِ لعدمِ وجودهِ في الأفعالِ والاسماءِ الغيرِ المتصرفةِ والحروفِ إلا نادراً كجير، قوله: "**كما كسرت لام الأمر ولام الإضافة داخلة على المظهر**" يريدُ أَنَّ خروجَ الباء من،/14–أ/ هذهِ الحروفِ المفردةِ التي حَقُّها الفتحةُ إلى الكسرةِ لاقتضاءِ العلةِ، ذلكَ ليسَ بأَمرِ بديعِ بلَ لهُ مثيلٌ ثُمَ مَثِيلٌ حيثُ كسِرَ لامُ الأمرِ ولامُ الإضافةِ الداخلةِ على المظهرِ سوى ما دخلتْ على المستغاثِ لعلةِ دفعِ الالتباسِ بينهما وبينَ لامِ الابتداء لأنّها لدخولها على الاسم والفعلِ مَظَنَةٌ لوقوعِ الاشتباهِ بينهما وبينها بخلافِ هذينِ فإنّهما متميزانِ بجوهرِ مدخوليهما فلا حاجةَ إلى الفرقِ بينهما[216] وكذا لا حاجةَ إلى الفرقِ بينَ لامِ الإضافةِ الداخلةِ على المضمرِ ولامِ الابتداء لوجوبِ اتصالِ ضميرِ الأُولى، وانفصالُ ضميرِ الثانيةِ، ولم يعكسْ بإخراجِ لامِ الابتداء عمّا هو حَقُّها وإبقاءُ لامَيْ الأَمرِ والإضافةِ على حالهِما مع حصولُ الفرقِ بذلكَ أيضاً، بلا فرقِ لزيادةِ مناسبةِ الكسرةِ بأثريهما كما عرفتَ، وأمّا الفرقُ بالإعرابِ فلا عبرةَ بهِ لعدمِ حصولهِ في المَبْنِياتِ والموقوفِ عليهِ والمقدرُ إعرابهُ، وإنّما قَيَدَنا اللاَّمَ بالداخلةِ على غيرِ المستغاثِ لأنّها فتحتْ للتميزِ بينهُ وبينَ المستغاثِ لهُ ولمْ يعكسْ؛ لأن المستغاثَ واقعُ موقعِ كافِ أَدعُوكَ فهي في الحقيقةِ داخلةُ على المضمرِ، قوله: "**والاسم عند أصحابنا البصريين من الاسماء**"[217] [انتهى].

قد توجهَ بعضُ المدققينَ نحو توجيهِ إعرابِ عِنْدَ وإبداءِ ما يتعلقُ بهِ في هذا التركيبِ وفي أمثالِهِ من قولِهِمْ مبدأُ الاشتقاقِ عندَ البصريينَ المصدرُ، وقولُ الفقهاءِ،[218] الوضوءُ عندَ أَصحابِنا الشافعيَّنَ، عبارةُ عنْ: غَسْلِ الأعضاءِ الثلاثةِ ومَسْحُ الرأَسِ معَ النِيَةِ إلى غيرِ ذلكَ فَذُكِرَ ما يُفهمُ منهُ أنّهُ خبرُ لمبتدأِ محذوفِ والجملةُ معطوفةُ على الجملةِ الواقعةِ هي بينِ طرفيها فَبَعُدَتْ عليهِ الشِقَةُ والأظهرُ أنّهُ متعلقُ بالثبوتِ المفهومِ من نسبةِ الخبرِ إلى الابتداء، قوله: "**لكثرة الاستعمال**" لا لِلأعلالِ إذ المحذوفُ للعلةِ القياسيةِ، كعصاً بمنزلةِ المذكورِ فلا يتعاقبُ على ما قبلهُ

---

[215] محمد بن الحسين بن موسى، أبو الحسن، الرضي العلويّ الحسيني الموسوي، ت: 359، 406هـ، 970، 1015م، أشعر الطالبيين، على كثرة المجيدين فيهم. مولده ووفاته في بغداد.

ينظر: ابن خلكان، *وفيات الاعيان*، 414/4. الصفدي، *الوافي بالوفيات*، 276/2–280.

[216] العبارة من (بخلاف هذين فإنّهما متميزان بجوهر مدخوليهما فلا حاجة إلى الفرق بينهما)، غير موجودة من نسخة، ب.

[217] "التي حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال".

ينظر: البيضاوي، *تفسير البيضاوي*، 25/1.

[218] في نسخة، ب، الفقيه.

الحركاتِ الإعرابيةِ بخلافِ ما لو حُذِفَ لمجردٍ، والتخفيفُ فإنّهُ منسِّيٌ فيبقى ما بقى بمنزلةِ الاسم التامِ، قوله: "**وبُنِيَتْ أوائلها على السكون**" عطفُ على قولهُ حذفتْ إعجازها فهو: أيضاً معللُ بالتخفيفِ الذي توجِبُهُ كثرةُ الاستعمالِ، فالأولى أَنْ يُقدمُهُ أيضاً على التعليلِ المذكورِ وتلكَ الاسماءُ عشرةَ أو أحدَ عشرةَ على اختلافِ لهمْ فيها فأصلُ اسم على المذهبِ المنصور[219] سِمّو بكسر السين كقِنو أو بضمها كعضُوُ حذفتْ الواو لاستثقالِهِمْ تعاقبَ الحركاتِ الإعرابيةَ عليها ونَقْلُ سكونِ الميمِ إلى السينِ،/14-ب/لتعاقبِ تلكَ الحركاتِ عليها وأُتِيَ بهمزةِ الوصلِ دفعاً للابتداء بالساكنِ فَوَزنُهُ افْعٌ، قوله: "**وأدخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل**" فإنْ قلتْ، أي فائدةُ في حذفِ حرفِ للتخفيفِ ثُمَ الإتيانَ بحرفِ آخرِ يَنُوبُ مَنابَهُ في الثقلِ، قلتُ: فائِدتهُ اندفاعُ ما أشتغلهُ من تعاقبِ الحركاتِ الإعرابيةَ على الواوِ والبقاءِ على الحرفينِ، وسكونُ الأوائلِ في كثيرِ من الأحوالِ أعني حالاتُ الدرجِ معَ عدمِ الخروجِ عمّا هو دأَبُهمْ من الابتداء بالمتُحَركِ؛ لأنَّ الهمزةَ تسقطُ في الدرجِ وتَثْبُتُ في الابتداء و هذا هو سِرُّ اختيارهمْ خصوصيتها بالزيادةِ لا ما استصوَبَهُ السيّد-قدّس سرّه- من أنّها أُختيرتْ من بينِ أخواتها لِيَنْجبِرَ بقوتها، وكونها من أقصى المخارجِ ضعفها بسكونِ أَوائلها فتأمل، قوله: "**لأنّ من دأبهم أن يبتدئوا**[220]" بالمتحركِ فيهِ إشعارُ بأنَّ الابتداء بالساكنِ ممكنُ لكنهمْ استكرهوهُ لِسلامةِ لُغتِهِمْ عنْ اللَّكنَةِ والبشاعةِ ووضعها على غايةِ من الأحكامِ والرصانةِ، قالَ: الشريف العلامة-قدس سره- مَنْ قالَ: بامتناعهِ فليسَ يُحكى إلا عنْ لسانهِ، "نعم يَمْتَنِعُ الابتداء بالمداتِ إلاّ أَنَّ ذلكَ لِذواتِها لا لِسكونها وإذا استقريتَ لغةَ العجمِ وجَدَّتَ الابتداء بالساكنِ المُدْغَمِ وقد يستدلُ على الجوازِ بأنهُ لولا ذلكَ لتوقفِ التلفظِ بالحرفِ المبتدأِ بهِ على التلفظِ بالحركةِ فيدورُ؛ لأن الحركةَ موقوفةُ على الحرفِ في التلفظِ توقفُ العارضُ على المعروضِ ويجابُ؛ بأنَّ امتناعَ الابتداء بالساكنِ يستلزمُ امتناعَ انفكاكَ الحركةِ عن

---

[219] أي المذهب الراجح، [بِاسْمِ تَمْييزٍ وُسِمْ] أي وُسِم باسمِ تمييزٍ، باسم جار ومجرور متعلّق بقوله وُسِمْ، لأنه مأخوذٌ من الوسْم وهو العلامة، وعند الكوفيين أن الاسم اشتُق من السِّمَة وهي العلامة لأنه جُعِل علامة على مسماه. والأصح أنه مشتق من السمو وهو العلو، وأصله سِمْو أو سُمْو فِعْلٌ أو فُعْل، ووزن اسم على مذهب البصريين افعٌ، وعلى مذهب الكوفيين اِعلٌ، لأن المحذوف هو لام الكلمة عند البصريين، والمحذوف عند الكوفيين هو فاء الكلمة. [بِاسْمِ تَمْييزٍ وُسِمْ] أي عُلِّمَ هذا الاسم المبيّن لما قد انبهم من الذوات بكونه تمييزاً.
ينظر: الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)*، ط: الأولى، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 1431هـ، 2010م، 545.

[220] يبتدأوا، موجود من النسخ.

الحرفِ المبتدأِ بهِ لا توقفهُ عليها إذ يجوزُ أَنْ تكونَ تابعةً لهُ غيرَ منفكةَ عنهُ"[221]، قوله :"**ويقفوا على الساكن**" بيانٌ لتمامِ دأَبِهِمْ وطريقَتِهِمْ و لا دخلَ لهُ في العليةِ وهو: ظَّنُ وإنما دأَبوا الوقفَ على الساكنِ؛ لأن الوقفَ ضَّدَ الابتداء واخْتِيَرَ لهُ الحركةَ اضطراراً أو تخلصاً من اللَّكْنَةِ فناسبَ أنْ يختارَ لهُ ضدها وهو السكون[222] الذي هو أيضاً عَدَمِيُ، قال: صدر المحققين–روح الله روحه– وجهُ دأَبُهُمْ الوقفَ على الساكنِ هو: أنَّ الحركةَ آخرِ الكلمةِ منافِ لمّا يَدلُ ويُشْعرُ بهِ الوقفَ فكانَ بينهما تنافِ وذلكَ؛ لأن الوقفَ على الكلمةِ يَدُلُ ويُشْعِرُ بالوقفِ وعدمِ التجاوزِ عنها والتلفظُ بالحركةِ بعدَ التلفظِ بحرفِ المتحركِ بها؛ لأن الحركةَ بعضِ الحروفِ المصَّوَتَةِ وإذا زِيْدَّ عليهِ البعضُ الآخرِ، حتى يَتُمَّ الحروفُ المصوَّتِ كانَ بتمامِهِ بعدَ الحرفِ السابقِ عليهِ،/15– أ/ بالضرورةِ فيكونُ جزئُهُ الذي هو: الحركةُ بعدهُ أيضا، يريدُ أَنَّ الوقفَ عبارةٌ عن الانتهاءِ وعدمُ التجاوزِ عن الموقوفِ عليهِ أو مُستلزمً لهما والتلفظَ بالحركةِ إنَّما يكونُ بعدَ التلفظِ بالحرفِ المتحركِ بها وهو: عينُ التجاوزِ وعدمُ الوقوفِ عليهِ فلا يبقى للوقفِ مع الحركةِ مجالُ وفيهِ ما فيهِ لأَنَّهُ إنْ أرادَ أنْ التلفظَ بالحركةِ بعدَ التلفظِ بالحرفِ بُعْدِيَةٌ زمانِيَةَ، فهو غيرُ مُسَلَمِ، وما ذكر دليلاً عليهِ لا يُثْبِتُهُ؛ لأن الحرفَ المصوَّتَ كما اعترف بهِ تدريجيُ بتركبِ من جزئيينِ بينهما تَرتُبٌ، فالجزءُ الأولٌ منهما، وهو: حركةُ الحرفِ يمكنُ أنْ تكونَ مقارناً لهُ غيرَ مُنفَكِ عنهُ، والجزءُ الثاني متأخرُ أو يصدقُ على الكلِ من حيثُ، هو: الكلُ أَنَّهُ متأخرُ بتمامِهِ والضرورةُ إنّما تقضي بذلكَ لا بأَنَّهُ متأخرُ باعتبار كلِ واحدِ من جزأيهِ وإنْ أَرادَ أَنهُ بعدهُ بُعْدِيَةُ ذاتيَهِ فهو: مُسَلَمٌ لكن لا يجديهِ نفعاً، إذ ليسَ بهِ تنافي المقتضي الوقفَ كما لا يخفى على مَنْ لهُ ذِهْنٌ مستقيمٌ، قوله: "**ويشهد له**" أي لمّا ثبتَ عند أَصحابِنا من كونهِ معتلِ اللَّامِ لا الفاءِ تحويلهُ لجمعهِ وجمعِ جمعهِ وتصغيرهِ والإخبارَ بهِ على ما ذكرهُ من الصيغِ لأنّها كُلَها نواقصُ إذ أصلُ اسمآءَ اسماوٌ وقعتْ الواو متطرفَةً بعدَ الألفِ فَقُلِبتْ همزةُ واصلِ، أسامي وسمّى أساميو وسُميو، ولو كان من الوَسْمِ لكان جمعهُ أوساماً وجمعُ جمعهِ أواسم، وتصغيرهُ وسِيما، والفعلُ المأخوذُ منهُ وسمّتُ، وليس كذلكَ فليسَ ذلكَ، قوله: "**وأسامي**" قد تطابقتْ النُسخُ على إثباتِ الياءِ في خطِ هذهِ الكلمةِ، وهو: دليلٌ واضحٌ على أنّها كانتْ مُشدَّدةَ الياءِ على وزنِ مصابيحَ لا على وزنِ مَساجِدَ؛ لأن

---

[221] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، *نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي* على تفسير البيضاوي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، السعودية، 1424هـ، 2005م، 108/1–109. الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، ت: علي عبد الباري عطية، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، 54/1.

[222] في نسخة، ب، ولأن الامتناء عدمي فحق له السكون.

المقرَّرِ في بابِ قاضٍ رسمهُ[223] بدون الياء وإنْ جاءَ جمعُ الجمعِ مِنَ الاسم على وزنهِ أيضاً، كما أثبتهُ المُحَشيّ المدقق نقلاً عن القاموس،[224] قوله:" **وسمّى**" قال: المُحَشيّ المدقق، أمّا تصغيرُ أو فعيلُ يقالُ فلانٌ سَمَّى فلانً، إذا وافقَ اسمهُ اسمهُ، ولكَ أنْ تحملِ عليهما تكثيراً لِلشاهدِ واعترض عليهِ بعضُ الأذكياءِ بأنَّ هذا اللفظَ وردَ في جميعِ التفاسيرِ على صيغةِ التصغيرِ وضبطوهُ روايةً، وبمحضِ الاحتمالِ لا بتكثرِ الشاهدِ، أقولُ: هذا ليسَ من قبيلِ الاستشهادِ بالاحتمالِ؛ لأن الصيغ المُستَشهدِ بها بأجمعها وردتْ في الكلامِ العربِ العرباء على التحقيقِ، وكذا سمّى على وزن فعيل أيضاً بل هو: وردَ في أفصحهِ من قولهِ تعالى: ﴿ لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيّاً ﴾[225] والمصنفِ بصددِ تَعدِيدِ الشواهدِ وتكثيرها فالظاهر أنّهُ ما تركهُ أيضاً، بل اكتفى باحتمالِ شكلِ الخطِ./15- ب/ لكِلا الشاهدينِ المحققينِ عن إفرادِ كل منها بِرسمِ مخصوص دوماً للاختصارِ، قوله: "**ومجيء سمى كهدي لغة**" فيهِ عطفُ تصريفهِ، وقولهُ لغةً أمّا حالُ مِنْ سمىً أو منصوبُ بنزعِ الخافضِ قيل: أو خبُر مجيءِ على أنّهُ مصدرُ جاءَ بمعنى صارَ، ثُمَ أنَّ المصنفَ قد أوردَ البيتَ تكثيرُ السوادِ الشهودِ استظهاراً وإلاّ فقد جرحتْ شهادتُهُ بما قالهُ: شارحُ كتابِ سيبويه،[226] من أنّهُ يجوزُ أنْ يكونَ سما فيهِ غيرِ مقصورِ فتكونُ ألفهُ ألفَ تنوينِ، وإعرابهُ ظاهراً لا تقديراً سِيّما و قد روى بكسرِ السينِ أيضاً، قوله: "**والقلب بعيد غير مطرد**" دفعُ لمِّا عسى، أَنْ يقالَ: من طرفِ الخصّمِ على الاستشهادِ من أنَّ الأمثلةَ المذكورةَ جميعها من تقاليبِ الوَسْمِ حيثُ نقلَ الفاءُ منهُ إلى موضعِ اللاَّمِ إرادةً تخفيفهَ بالحذفِ؛ لأن أكثرُ ما يُحْذَفُ من الكلمةِ هو: الحرفُ الأخيرُ ثُمَ إذا رَدَّ في التصاريفِ رَدٌّ إلى الموضعِ الذي حذفَ منهُ، بأَنَّ ذلكَ خلافُ الأصلِ، والظاهرُ لا يرتكبُ إلاّ لضرورةٍ أو داعيةٍ قويةٍ، فالقولُ بهِ بعيدٌ، وأيضاً القلبُ لا يطردُ في جميعِ تصاريفِ الكلمةِ بحيثُ لا يكونُ للأصلِ ظهورٌ أصلاً، فالقولُ: بالقلبِ هنا قلبُ لحقِ القولِ، قوله: "**واشتقاقه من السمو**" بالواوِ المشَّدَدةِ على ما في أكثرِ الحواشي، ولا تنافيَ بهِ لمِّا يُشعِرهُ بهِ أولُ كلامهِ، هو: من الاسماءِ المحذوفةِ إعجازها من أَنَّ أصلهُ سَمو كقِنو أو عَضْو، وقدْ سبقَ تفصيلهُ؛ لأن هذا مبدأُ اشتقاقيٌ لهُ، وذلكَ مبدأُ إعلاليٌ ولا مانعَ من تحققِ مبدأَيّنِ للكلمةِ بحسبِ الاشتقاقِ والأعلالِ، كما يقالُ: أصلُ قالَ[227] قَوَل على

---

[223] في نسخة، ب، غير واضحة.

[224] سبق ترجمتها ، ذكر في *القاموس*، 1296/1.

[225] مريم، 7/19.

[226] في نسخة، ب، سبوي. ينظر: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، *شرح كتاب سيبويه*، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، 46/1-51.

[227] في نسخة، ب، هو.

هيئةٍ الماضي واشتقاقهِ من القولِ، أي[228] المصدرُ، قال: الوالدُ طابَ ثراهُ حَكُمُ أصحابِ الحواشي بتشّديدِ الواو هنا، أي في مبدئِهِ الاشتقاقي، يدلُ على أنّهُ لم يجئ سَمو بالتخفيفِ مصدراً على حِيالهُ لِسَمى يَسْمو، وإلاّ فالواجبُ أنَّ يكونَ، هو: المبدأُ لهُ اشتقاقاً وإعلالاً، قوله: "**و شعار له**" يرفعُ بهِ المُسمى عن حضيضِ الكتْمِ والخفاءِ إلى أَوجِ الظهورِ والجلاءِ، فلا ورودَ لمّا قيلِ الشِعَارَ يُناسِبُ الوَسْمَ لا السَموَ، فمحلُ ذكرهِ عندَ بيانِ مذهبِ الكوفيينَ، قوله: "**ومن السمة عند الكوفيين**" قالَ: العلامةُ الثاني[229]–رحمه الله– الاسم عندَ الكوفيينَ مشتقٌ من الوَسْمِ فَحَكَمَ بعضُ المتأخرينَ بأَنَّ، ذلكَ أرجحُ مما ذهبَ إليهِ المصنفُ، لأنّهُ حينئذٍ لا حاجةَ إلى إسكانِ السينِ بخلافِ، ما إذا[230] مشتقاً مِنَ السِمَةِ، قلتُ: الظَّنُ أنّهُ غفلَ عنْ قولهِ، وأصلهُ وَسَمَ، لأنّهُ أيضاً، حُكِمَ بأنَّ أصلهُ إعلالاً، هو: الوَسْمُ فلا حاجةَ فيما ذهبَ إليهِ أيضاً، إلى إسكانهِ لكنْ يَرُدُ على المصنفِ./16– أ/أنَّ الظاهرَ، هو: اتحادُ مبدئيّ الاشتقاقِ والأعلالِ لِلاسم على هذا المذهبِ؛ لأن الوَسْمَ كما يصحُ أنْ يكونَ مبدأً لهُ إعلالاً، كذلكَ يصحُ أنْ يكونَ مبدأً لهُ اشتقاقاً فلا وجهَ للحكمِ بِتَعَدُدِهما، وأيضاً لا مغايرةَ بينَ الاسم والِسَمةِ في المعنى، معَ أنّهُ لابُدَّ من تَغْيّرِ ما بينَ المشتقِ والمشتقِ منهُ عندَ المحققينَ من أهلِ الاشتقاقِ وقدْ سَنحَ لي توجيهُ لكلامِ المصنفِ، يندفعُ بهِ عنهُ ما ذَكَرنا، إلاّ إني تركتهُ لبعدهِ عن الظاهرِ جداً فالرجوعُ إلى الحقِ أولى، قوله: "**حذفت الواو وعوّضت عنها همزة الوصل**" فوزنهُ أَعْلُ قيلَ: لا حذفَ ولا تعويضَ بل، قُلبَتْ واوهُ همزةً كإعاءٍ ووشاحٍ ثُمَّ كثرا استعمالهُ فَجُعِلتْ همزتهُ همزةَ وصلٍ، فوزنُهُ فَعْلُ، وقيل: مشتقٌ من السِّيما فوزنه اِفلٌ، قوله:" **ليقلّ أعلاله**" متعلق بما يُفهمُ من سِياقِ الكلامِ بمعنى ذهبوا إلى ذلكَ، أو حكموا بهِ، لِيقُلَّ أعلالهُ، لأنّهُ على مذهبهمْ بالحذفِ والتعويضِ وعلى مذهبِ البصريينَ بهما وبإسكانِ السينِ، لكنْ حقُ العبارةِ حينئذٍ لقلةِ إعلالهِ، إذ يتَبادرُ من ظاهرِ عبارةِ المتنِ، أنَّ قلةَ الإعلالِ دائرةٌ على ذهابهمْ ومُترَتِبَةٌ عليهِ، وليس الأمُر كذلك؛ لأن قِلَتَهُ متحققٌ[231] في الاسم

---

[228] في نسخة، ب، الى.

[229] شمس الدين محمد بن علي بن الحسين بن ابي الحسن الموسوي العاملي الجبعي . سبط الشهيد الثاني . ولد 946هـ المتوفى 1009هـ. وهو كتاب فقهي استدلالي، مدارك الاحكام في شرح قيّم لكتاب «شرائع الاسلام» للمحقق الحلي، وعلى الكتاب حواش كثيرة عدّ منها الشيخ الطهراني في كتابه الذريعة إحدى وعشرين حاشية ترشدنا إلى أهمية الكتاب ومقامه العلمي ، وكان قد فرغ منه مؤلفه سنة 998هـ. قامت مؤسسة آل البيت عليهم السلام) لإحياء التراث بتحقيقه على أربع نسخ خطية وصدر في ثمانية مجلدات سنة 1409هـ.
ينظر: في كتابه، 1/32–38.

[230] في نسخة، ب، كان.

[231] في نسخة، ب، تتحقق.

على ذلكَ التقديرِ ذهبوا إليهِ أو لمْ يذهبوا، فالأقربُ أنّهُ متعلقُ بالتعويضِ المذكورِ، أي عوّضتْ عنها همزةُ الوصلِ ليقلَ تغييرهُ؛ لأن بالحذفِ يتطرقُ إلى الكلمةِ تَغَيُّرٌ، أنَّ أحدهما: نقصانُ كميةِ الحروفِ، والآخرُ فقدَ خصوصيةَ الحرفِ المحذوفِ، وبالتعويضِ يَقُلُ التغييرُ حيثُ ينجبرُ بهِ نقصانَ الكميةِ دونَ فقدِ الخصوصيةِ تأملْ فيهِ متمهلاً، قوله: "**ورد بأنّ الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم**"؛ لأن المعهودَ عندهم فيما حُذِفَ فاؤهُ أنْ يعوضَ بالهاءِ في آخرهِ كعِدة وزنةُ و غيرهما وفيما حُذِفَ لاَمَهُ أنْ يُعوضَ بالهمزةِ في أَولهِ، كابن وأَبنم وأَخواتهما وارتكابُ كثرةِ الأعلالِ أهونُ من الحملِ على ما ليسَ في كلامِهِمْ لهُ نظيرٌ، قوله:" **ومن لغاته سِمٌ وسُمٌ**" بالكسر والضم قدْ جَعلها، صاحبُ الكشافِ[232] على ما حققهُ الشريف العلامة من تَتِمَةِ مذهبِ البصريَّينَ، حيثُ قال: في بيانِ حاصلِ كلامهِ، منهم مَنْ لمْ يزدْ الهمزةَ في الابتداء وأستغنى بتحريكِ الساكنِ فيهِ وجَعلَ الدرجَ تابعاً لهُ فَحركهُ فيهِ أيضاً، كما في المستشهد به وإذْ أثبتَ التحريكَ فيهِ معَ الاستغناءِ عنهُ كانَ في الابتداء أَولى فيحركُ تارةً بالكسرِ؛ لأنّهُ الأصلُ في تحريكِ الساكن؛ ولأنّه حركةُ أصلهِ الذي هو: سِمْو، /16- ب/ بكسرِ السينِ وسكونِ الميمِ، وأُخرى بالضمِ جبر النقصان لَامِهِ؛ ولأنّهُ أيضاً حركةُ أصلهِ الذي هو: سُمْو ضَمّ السينِ، والمصنفُ –رحمه الله– لمّا رأى أنَّ لا اختصاص لهما بمذهبهمْ لاحتمالِ كونِ أصلهما وسِما فحذفتْ الواوَ وكسرتْ السينُ في لغةِ؛ لأن الساكنَ إذا حَرِكَ حُرِكَ بالكسرِ وضُمّتْ في أُخرى للدلالةِ على حذفِ الواوِ أخرهما إلى هذا المقامِ إشارةً إلى عدمِ اختصاصهما بواحدٍ من المذهبينِ، قوله: "**بسم الذي في كل سورة سمُهُ**" هو: لرؤيةٍ وبعدهُ على ما قالهُ: النحرير في الكشف، "أَرسلَ فيها بازلاً يقرّمهُ،[233] فهو بها ينحو طريقاً يعلمهُ"،[234] أَي أَرسلَ بازلاً، حالَ كونِ المرسلِ قرّمهِ، أي تركهِ عن العملِ لِيَتقوى للفحلةِ، فالبازليٌ يقصدُ بتلكَ الإبلِ طريقاً يعلمهُ؛ لأنّهُ أَلِفَ ذلكَ العملِ، يقال: بَزلَ البعيرُ يبَزوُلُ بزولاً، فَطَرَنا بهِ، أي أنشقَ فهو: بازلُ وذلكَ في السَنَة

---

[232] ذكر في متن الكشاف، 4/1.

[233] القرم: الشهوة للحم، قد قرم فلان إلى اللحم، والقرم: الفحل من الابل الذى أقرم للفحلة، أي ترك من الركوب والعمل وودع للفحلة. مصدر قرمت البهمة تقرم قرما، وهو أكل ضعيف في أول ما تأكل.

ينظر: ابن السكيت الاهوازي، *ترتيب اصلاح المنطق*، رتبه وقدمه: الشيخ محمد حسن بكائى، ط: الاولى، 1412هـ، مجمع البحوث الاسلامية ايران، مشهد، 305. أبو منصور الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، *فقه اللغة وسر العربية*، ت: عبد الرزاق المهدي، ط: الأولى، 1422هـ، 2002م.

[234] هذا البيت ذكر في تفسير الثعلبي، لرؤبة بن العجاج يصف إبلا، وذكر في الكشاف، 4/1.

التاسعةِ، وربما بزلَ في السَنَةِ الثامنةِ، كذا في الصحاحِ،[235] قوله:" **والاسم أن أريد به اللفظ فغير المسمى**" قدْ تطاولَ التنازعُ بينَ الأشاعرة[236] والمعتزلة[237] من غيرِ فصلِ من إحدى الطائفتينِ، على ما يَرضى في أنَّ الاسم هلْ هو: عينُ المسمى أو غيرِهِ؟ وتمادى التجاذبُ بينهم لأطرافُ، البحثَ عن ذلكِ، وقدْ تَحيَّرَ تحاريرُ في تحريرِ محلِ النزاعِ، ولمْ يَتَيسْر لواحدِ منهمْ بحيثُ يَصفوُ عن شَائبةِ الاشتباهِ فمنهمْ، مَنْ أَجراهُ في خصوصيةِ لفظِ الاسم وإليهِ ذهب الاستاذ: أبو نصر بن أيوب على ما نقلهُ السَّيدْ–قدّس سرّه– عنهُ في شرحِ المواقف ومنهم مَنْ حَكَمَ بذلكِ، لكنْ قَيَّدهُ بشرطِ الإضافةِ[238]، فقالَ: محلُ الخلافِ هو: الاسم المضافُ إلى الشيءِ، كما يقالُ: اسم اللهِ واسم العالمِ واسم الخالقِ مثلاً، وهذا هو الراجحُ؛ لأن يرادُ إذ هو الذي يمكنُ تطبيقهُ على ظاهرِ عباراتهم بلا كلفةٍ كما هو غيُر خافِ على مَنْ أَمْعَنَّ النظرَ في دلائلِ الفريقينِ وعليهِ، بَنى المُحَشيّ المدقق، توجيههُ لكلامِ المصنفِ هنا، وما أوردهُ عليهُ من أنّهُ يأَبى عنهُ، قوله :"**ويختلف باختلاف الأمم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد أخرى**" غيرَ متجهِ إلاّ بحسبِ النظرِ الجليلِ؛ لأنّهِ لمّا كان عبارةُ عن المضافِ هو إليهِ فكل وصف يجري على المضاف إليهِ يجري عليهِ، لكونهِ

---

[235] الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط: الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ، 1987م، 1635/4.

[236] الأشعرية فرقة إسلامية سنية اتبع منهاجها في العقيدة عدد كبير من فقهاء أهل السنة والحديث، وتنتسب لأبي الحسن الأشعري، حيث كان معتزليا يأخذ المذهب عن الجبّائي، وما لبث أن عارض شيخه ورجع لمنهج أئمة السلف ومنهم أبو حنيفة النعمان والشافعي وغيرهما، وذكر انه اعتزل الناس مدة خمسة عشر يوما، وتفرغ في بيته للبحث والمطالعة، ثم خرج إلى الناس في المسجد الجامع، وأخبرهم أنه انخلع مما كان يعتقده المعتزلة، كما ينخلع من ثوبه، ثم خلع ثوبا كان عليه ورمى بكتبه الجديدة للناس، وهو الذي واجه المعتزلة وانتصر لآراء أهل السنة فيما يخص صفات الخالق ومسائل القضاء والقدر. التي تدعمت بنيتها العقدية بالأساليب الكلامية كالمنطق والقياس.

ينظر: ابن عساكر، *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري*، ط الثانية، دار الفكر، 1979م، 472. ابن العماد، *شذرات الذهب*، 141/4.

[237] المعتزلة فرقة إسلامية تنتسب إلى واصل بن عطاء الغزال، ولد80هـ، وتوفى131هـ، تميزت بتقديم العقل على النقل، وبالأصول الخمسة التي تعتبر قاسما مشتركا بين جميع فرقها، سموا معتزلة لاعتزال مؤسسها مجلس الحسن البصري بعد خلافه معه حول حكم الفاسق . ومن اصولهم التوحيد، العدل، المنزلة بين المنزلتين، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ينظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 175/6.

[238] ذكر في المواقف، 305/3،301.

عينهُ ونفسهُ، قال: صاحبُ المواقفِ[239] ولا يشكُ عاقلٌ في؛ أنّهُ ليسَ النزاعِ في لفظِ فَرَسْ، إنهُ هل هو نفسُ الحيوانِ المخصوصِ أو غيرهِ؟[240] فإنَّ هذا مما لا يشتبهُ على أحدٍ، /17- أ/ بل النزاعُ في مدلولِ الاسم، أهو الذاتُ من حيثُ هي هي، أَمْ هو الذاتُ باعتبار أَمرٍ صادقٍ عليهِ عارضُ لهُ ينبئ عنهُ فلذلكِ، قال: الشيخُ أبو الحسن الأشعري[241] قدْ يكونُ الاسم، أي مدلولهُ عينُ المسمى، أي ذاتهُ من حيثُ هي نحو الله، فإنهُ اسم علمٍ للذاتِ من غيرِ اعتبار معنى فيهِ، وقد يكونُ غيرهُ، نحو الخالقُ والرازقُ. مما يدل على نسبةٍ إلى غيرهِ، ولا شكَ أنّها غيرهُ وقدْ يكونُ لا هو ولا غيرهُ كالعليمِ والقديرِ. مما يدلُ على صفةٍ حقيقيةٍ قائمةٍ بذاتهِ تعالى ومِنْ مذهبهِ أنّها، أي الصفةٌ الحقيقيةُ القائمةٌ بذاتهِ تعالى، لا هو ولا غيرهِ فكذا الحالِ في الذاتِ المأخوذةٍ مع تلكَ الصفةٍ انتهى، كلامهُ ممتزجاً بكلماتٍ شرحهُ الشريفُ، أقولُ: هذا التأويلٌ منهُ لكلامِ القومِ مُشعِراً، بأنّهُ جعلَ موردِ النزاعِ بينهمْ، مطلقَ ما صدقَ عليهِ مُسَمَّى الاسم من الألفاظِ الدالةٍ على المعاني أعلاماً، كانتْ أو اسماءَ أَجناسٍ، أو صفاتٍ أو غيرها، كما هو صريحُ، كلامِ ابن فورك،[242]

---

[239] كتاب "المواقف" هو لعبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الإيجي، ولد بإيج من نواحي شيراز بعد السبع مائة وأخذ عن مشايخ عصره ولازم زين الدين تلميذ البيضاوي، وكان إماماً في المعقولات محققاً مدققاً قائماً بالأصول والمعاني والعربية ، ومشاركاً في الفقه وغيره من الفنون، وغضب عليه صاحب كرمان فحبسه بها . أي بالقلعة في إيج . فاستمر محبوسا إلى أن، ت: 756هـ.

ينظر: السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، 46/10. الشوكاني، القاضي العلامة محمد بن علي، *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، ويليه الملحق التابع *للبدر الطالع*، جمعه، سنة 1348هـ، بالقاهرة السيد الحافظ المؤرخ محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة الحسني اليمني الصنعاني، وضع حواشيه خليل المنصور، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1998م، 227/1.

[240] ذكر في المواقف، 301/3.

[241] هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق الأشعري اليماني البصري. ولد بالبصرة سنة 260هـ، توفي ودفن ببغداد سنة 324هـ، وهو المنظر الأول لمواقف أهل السنة ومؤسس المذهب المعروف باسمه، بعد أن انشق عن المعتزلة إثر خلاف بينه وبين شيخه. كان يريد أن يقيم مذهبا وسطا يجمع بين منهج المعتزلة العقلاني والفكر السني المعتمد على الرواية والحديث، له مصنفات كثيرة تفوق ثلاثمائة تأليف منها : الرد على المجسمة، ومقالات الإسلاميين، في جزئيين، ومقالات الملحدين، والإبانة عن أصول الديانة، وخلق الأعمال، وإمامة الصديق، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، وغيرهم.

ينظر: ابن الأثير، *اللباب*، 1/ 52. وفي ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، 1/ 326.

[242] أبو بكر، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، ت: 406هـ، 1015م، قتله محمود بن سبكتِكين بالسم، لقوله: كان رسول الله صلّى الله عليه وسلم رسولا في حياته فقط، وإن روحه قد بطل وتلاشى. له كتب كثيرة ما يقارب المائة ، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري هو كتاب من تأليف ابن فورك الأصبهاني جمع فيه آراء أبى الحسن الأشعري – الملقب بإمام أهل السنة والجماعة – في

حيثُ قال: أنَّ كلَ اسم فهو المُسَمّى نفسهُ، فقولكَ–الله– قولٌ دالٌ على اسم هو المُسَمَّى، وقدْ أَبدى الإمام الرازي[243]–رحمه الله– تأويلاً لِكلامِهِمْ، وسمّاهُ لطيفاً دقيقاً،[244] وهو: أنَّ لفظَ الاسم، اسم للفظِ الدَّالِ على المعنى المجردِ عن الزمانِ، ومن جملةِ تلكَ الألفاظِ، لفظُ الاسم، فيكونُ لفظ الاسم اسماً لنفسهِ، فاتحَدَ هنا الاسم والمسمّى، وفيهِ نظرٌ، أما أولاً؛ فلأن هذا إنّما يصحُ، إذا كان النزاعُ في خصوصِ الاسم فقطْ وأما ثانياً؛ فلأنَّه لا يناسبُ التمسكَ من طرفِ القائلينَ بالعَيَنِيَةً، بقولهِ تعالى ﴿ سبح اسم ربك﴾[245]ولا منْ طرفِ الخصمِ بحديثِ: (إنَّ للهِ تسعةً وتسعينَ اسماً من أحصاها دخلَ الجنة)[246] وأما ثالثاً؛ فلأنَّ الكلامَ على ذلكَ التأويلِ، لا يتأتى لأحدِ إنكارهُ، فلا يصلحُ أنْ يكونَ مَحالاً للنزاعِ ثُمَ هو بجلالِ شأَنهِ، قدْ أعرضَ عن هذهِ المسألةِ، وقالَ: وعندي البحثُ عنها فضولٌ، أي جارِ مجري العبثِ، وكلامُ المصنفِ في هذا المقامِ ينحو في الجملة نحو كلامِ الإمامِ؛ لأن محصلهُ أَنَّهُ لا وجهَ للنزاعِ بوجهٍ من الوجوهِ؛ لأَنَّهُ إنْ أُريدَ بهِ اللفظُ، فهو غيرُ المُسَمَّى، أو الذاتِ فهو المُسَمَّى،[247] أو الصفةٌ أنقسَمَ مثلُها: الى ما لها عندَ الشيخِ أبى الحسن الأشعري[248]–رحمه الله– من الأقسامِ وهو أيضاً، وإنْ كانَ خالياً عن تعيينِ محلِ النزاعِ،

مختلف قضايا أصول الدين التي بحثها. والكتاب كان مخطوطا ثم طبع عام 1987م، ت: المستشرق دانيال جيماريه، وقد اعتمد ابن فورك في كتابه على حوالي 32 كتاب من مؤلفات الإمام الأشعري.

ينظر: الزركلي، *الاعلام*، 215–216.

[243] سبق ترجمته.

[244] ذكر في تفسير الكبير، 106/1.

[245] الأعلى، 1/87 .

[246] حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : عن النبي صلى الله عليه و سلم قال (إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة) قال وليس في هذا الحديث ذكر الأسماء، قال وهذا حديث حسن صحيح رواه أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد ولم يذكر فيه الأسماء، قال الشيخ الألباني: صحيح.

ينظر: الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، *الجامع الصحيح سنن الترمذي*، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 532/5. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، السعادة، مصر، 1394هـ، 1974م، 122/3. أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، *موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان*، ت: حسين سليم أسد الدّاراني، عبده علي الكوشك، ط: الأولى، دار الثقافة العربية، دمشق، 1990م، 1992م، 16/8.

[247] ذكر في تفسير الكبير، 412/15.

[248] سبق ترجمته.

إلاّ أَنَّهُ مَسُوقٌ على وجهِ ينطبقُ على ما أُريدَ بهِ سواءِ أُعتِبَر الخلافُ، /17- ب/ في الاسم المضافِ الى الشيءِ، أو أُعتبرَ في مطلقِ الاسماءِ بالمعنى الأَعمِ، التي من جملتها الاسم وما أَوردَ على كلٍ من الاعتبارينِ من عدمِ موافقةِ بعضِ ما في متنِ الكتابِ لهُ مندفعٌ، إما اندفاعهُ عن الأولِ، فقدْ عرفتهُ، وإما اندفاعهُ عن الثاني، فستعرفهُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى عما قليلْ في هذا البحثِ، قوله: "**لأنه يتألف من أصوات مقطعة غير قارة**" الحُكمُ بمغايرةِ الاسم والمسَمَّى، إذا أريدَ بهِ التلفظُ بَدِيهيٌّ، وما ذكرَ في صورةِ الاستدلالِ تَنبِيهٌ عليهِ، فالتعرضُ لهُ بالمنوعِ، أو النقوضِ خارجٌ عن نهجِ المناظرةِ، ثُمَ أقولُ: أَنْ جعلَ ما ذكرَ في جزءِ العليةِ منْ الأحكامِ، مجموعها دليلاً واحداً، وأكتفى عن بعضها بثبوتِهِ لهُ بالقوةِ، و من حيثُ الإمكانِ كما يقالُ للسيف المغمود، أَنَّهُ قاطعُ أي من شأَنِهِ أنْ يقطعْ، يَتُمُ الاستدلالُ على المدَّعي، وإنْ أُخِذَ كُلياً، أَعني مغايرةَ كُلِ اسم لِمُسَماهُ سَالماً عن تطرقِ الإشكالِ، إذ هو: [حينئذٍ] يكونُ مركباً على هيئةِ الشكلِ الثاني من مُوجِبَةِ كُليَةِ صغرى وسَالبَةِ كُليَةِ الكُبْرى، هكذا كُلُ اسم متصفٌ بالتأليفِ من الأصواتِ المقطعةِ، وجوازِ الاختلافِ باختلافِ الأُمَمِ والاعصارِ، والتعَدُّدِ تارةً، والاتحادِ أخرى، ولا شيء من المُسَمَّى كذلكَ، ضرورةَ امتناعِ الاختلافِ، والتَعَدُّدِ، على فردِ ما منهُ، وإنْ كانَ بعضُ أفرادهِ يتألفُ من الأصوات كسورِ القرآنِ، والقصائِدَ المُسَمَّاةِ، بالأسماءِ ينتجُ لا شيءَ من الاسم بِمسَمَّى وهو المطلوبُ، وبعضهمْ قدْ أَوردَ على جزئيةِ المُدعي قياساً على هيئةِ الشكلِ الثاني أيضاً، لكنْ عقيماً، فلا يَليقُ بِنا أَنْ نذكرهُ، والأظهرُ أنْ يجعلَ قولهُ والمُسَمَّى، لا يكونُ كذلكَ جملةً حاليةً من الجملِ الثلاث، فالمعنى الاسم لا يتألفُ من الأصواتِ، حالَ كونِ المُسَمَّى غيرُ متألفِ منها، ويختلفُ باختلافِ الأُمَمِ، والحالِ أنَّ المُسَمَّى غيرُ مختلفِ، ويَتَعَدُّدُ حالُ اتحادِ المُسَمَّى، ويَتَحِدُ حالَ تَعَدُّدِهِ، قوله: "**وإن أريد به ذات الشيء**" أي نفسُ المعنى الذي وضعَ بإزائِهِ الاسم، فهو المُسَمَّى، مثالُ ما إذا ذكِرَ وأُريدَ بهِ اللفظُ، قولكَ لصاحبكَ ما اسمكَ أو اسم أخيكَ، ومثالُ: ما إذا أُريدَ بهِ ذاتُ الشيءِ، كما إذا قلتَ بعد ما شفى اللهُ زيداً مثلاً: عن مرضِ شديدِ أَشرفَ فيهِ على الهلاك جعلَ-الله تعالى- اسم زيدِ في زُمرَةِ الأحياءِ تارةً أخرى، هذا إذا كانَ الخلاف في الاسم المضافِ إلى الشيءِ، وأَمّا إذا كانَ في مطلقِ الاسماءِ، فمثالُ الأولِ، زيدُ مُركبُ من ثلاثةِ أَحرفِ، أو ساكنَ الوسطِ. ومثالُ الثاني، جاءَ زيدٌ، أو رَكِبَ عمروُ إلى غيرِ ذلكَ. قوله: "**لكنه لم يشتهر بهذا المعنى**" هذا، /18- أ/ منهُ- رحمه الله- دليل واضحُ على أَنَّهُ لمْ يعتَبِرْ الخلافَ في مطلقِ الاسماءِ، كما ذهبَ إليهِ كثيرٌ من الفضلاءِ؛ لأن ذكرها وإرادةِ مُسَمِياتِها منها أغلبيٌ أكثرُ من أنْ يُحصى، وأَشهرُ من أنْ يخفى، قولهُ: وقوله تعالى﴿ سَبِّح اسم رَبِّكَ الأَعْلَى﴾[249]

---

[249] الأعلى، 1/87.

وفي بعضِ النسخِ ﴿ تبارك اسم ربك﴾[250] وعلى النسختينِ، هو إشارةٌ إلى حجةِ القائلينَ، بأنَّ الاسم، هو المُسَمَّى، ووجهُ الاحتجاجِ أَنَّ المتباركَ المُتعالي، الذي أَمرنا بتسبيحهِ وتنزيههِ، هو ذاتهُ تعالى، لا اسمهُ الذي هو من جنسِ الأصواتِ،[251] والحروفِ[252] ويجوزُ، أنْ يكونَ رداً لقولهِ لأَنَّهُ لمْ يشتهرْ؛ لأنَّ وقوعهٌ في القرآنِ من أَقوى أَدلةِ اشتهاره، وقولهٌ المرادُ بهِ اللفظُ، جوابٌ لهُ على التقديرينِ، فإنْ قلتَ كيفَ يصحُ التمسكَ بالآيةِ لمنْ يدّعى أَنَّ الخلافَ في مطلقِ الاسماءِ، ومُؤَدِي الاحتجاجِ، هو: أَنَّهُ أُريدَ فيها بخصوصِ الاسم ذاتهِ تعالى، لا بكُلِ اللفظِ مُسَمَّاهُ، كما هو: مطلوبهم قلتُ: قدْ وجهَ التمسكُ بها وبنحوها العلامةُ الثاني–رحمه الله– في شرحِ المقاصد بما محصلهُ، "أَنَّهُ أُريدَ بالاسم الذي من جملةِ الاسماءِ، اسم من اسمائِهِ تعالى، أَعني ما أضيف هو إليهِ ثُمَ أُريدَ بهِ مُسَمَّاهُ، الذي هو الذاتُ"،[253] واعتراضَ بعضُ المتأخرينَ عليهِ، بأَنَّ ذلكَ الاسم، ليسَ معناهُ الموضوعُ لهُ، بل هو فردٌ من أفرادهِ ناش[254] من قِلَّةِ التتبُعِ؛ لأَنَّهُ قدْ تَقَررَ في محلهِ أَنَّ العامَ المستعملٌ في الخاصِ، من حيثُ كونهِ حصتُهُ حقيقيةٌ، يعني مستعملةٌ فيما وضعتْ لهُ، كما إذا رأيتَ زيداً مُقبِلاً، فقلتَ: جاءَ إنسانٌ وكفى بهِ اتحاداً للاسم بالمُسَمَّى، قوله: "**أو الاسم فيه مقحم**" إشارةً إلى جوابِ آخرِ والإقحام زيادةً في الكلامِ يَتُمُّ بدونِهِ المرامُ لكنْ لابُدَّ لهُ منْ فائدةٍ ما ولو يحسينُ اللفظَ، وفائدتُهُ هنا سلوكُ طريقَةِ الكنايةِ،[255]حيثُ صوَّرَ تنزِيهَ اسمهِ

---

[250] الرحمن، 55/ 78.

[251] في نسخة، ب، الصوت.

[252] في نسخة، ب، الحرف.

[253] منقول من شرح المواقف بتصرف قليل، 170/2.

[254]شان، شنأ، ناش، نَشأ، نشي، أشن. يقال للرجل إذا تناول رجلاً ليأخذ برأسه أو بلحيته: نَاشَ فلانٌ فلاناً ليأخذ برأسه، ويقال: نَهَش فلان إلى فلان ليأخذ برأسه، وهما سواء.

ينظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، *إصلاح المنطق*، ت: محمد مرعب، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي، 1423هـ، 2002م، 306.

[255] بأسلوب الكناية: هو إرادة المعنى الأصلي للفظ، ففي قوله تعالى مثلًا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الشورى: 11 وذلك على القول بأن الكاف أصلية، وأن الآية تفيد نفي المثلية عن الله –عز وجل– بطريق الكناية، إذ نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل، ويمتنع في الآية إرادة المعنى الأصلي، وهذا الامتناع ليس بسبب القرينة، وإنما بسبب عارض خارجي، وهو إفادة ثبوت المِثل لله، وذلك محال. ويجوز جعل الكاف صلة زائدة، فلا يكون في الآية كناية حينئذٍ.

ينظر: مناهج جامعة المدينة العالمية، *البلاغة البيان والبديع*، جامعة المدينة العالمية، 253. مناهج جامعة المدينة العالمية، *الأدب المقارن*، 533/1.

لينتقلَ منهُ إلى تنزيهِ ذاتِهِ بالطريقِ الأولى، قوله:" **إلى الحول ثم اسم السلام عليكما**" شَطرُ بيتِ للبيدِ بن ربيعة الصحابي[256] قدْ عاشَ مدةً مديدةً ثُمَ قاربَ الوفاةَ فخاطبَ إبنتيهِ بهذهِ الأبياتِ:

تَمَنّى ابنَتَايَ أنْ يَعيشَ أبُوهُما وهلْ أنا إلاَّ من ربيعةَ أوْ مَضرْ.

فَقُوما فَقُولا بالذي قَدْ عَرِفتُما[257] وَلا تَخْمِشَا وَجْهاً وَلا تحْلِقا شَعَرْ.

وقُولا هوَ المرءُ الذي لا خليلَهُ أضاعَ، وَلا خانَ الصَّديقَ وَلا غَدَرْ.

إلى الحَوْلِ ثمَّ اسم السّلاَمِ علَيكُما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فقدِ اعتذرْ.[258]

نَهاَهُما عمَّا تفعلهُ جهلةُ الأعرابِ في العزاءِ منْ خَمْشِ الوجهِ،[259] وحَلْقِ الشَعْرِ ولكنْ أَمَرَهُما، بذكرِ محاسنِهِ،/18- ب/ التي عرفتاها، ونَشرِ مكارمِ أخلاقهِ بين الناسِ والندبَةِ والبُكَاءِ عليهِ إلى تمامِ الحولِ، إجراءٌ لمِّا تقتضِيهِ طِبَاعُ العربِ وسلامهُ عليهما[260] توديعٌ وترحالُ، قوله: "**كما هو رأي الشيخ أبي الحسن الأشعري**[261]" الظاهرُ؛ أنَّ الظرفَ متعلقٌ بأُريدَ، فيكونُ هذا نقلاً عن الشيخِ؛ بأنَّهُ يُفسِّرُ الاسم المضافَ أبدا بالصفةِ، فإنْ وجدَ النّقلُ كذلكَ عنهُ صريحاً، حُكِمَ بهِ، وإلا فيقالُ؛ أنَّهُ يتعلقُ بالصفةِ من حيثُ المعنى، كما ارتضاهُ أكثرُ أربابِ الحواشي، فيكونُ تقييداً لها احترازاً، عن أنْ يرادَ بها ما دَلَّ على ذاتِ مبهمةٍ، باعتبار معنى هو المَقْصَدُ، مما يحملُ

---

[256] هو: ابن مالك بن جعفر بْنِ كِلابِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ صعصعة الشاعر، ويكنى أبا عقيل، ت:41هـ، قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم – فأسلم ورجع إلى بلاد قومه ثم هاجر إلى الكوفة فنزلها ومعه بنون له. ومات بها لَيْلَةَ نَزَلَ مُعَاوِيَةُ النُّخَيْلَةَ لِمُصَالَحَةِ الْحَسَنِ بْنِ علي. رحمهما الله. ودفن في صحراء بني جعفر بن كلاب، ولم يقل لبيد في الإسلام شعرا وقال: أبدلني الله بذلك القرآن.

ينظر: ابن سعد، *الطبقات الكبرى*، ط العلمية، 107/6. أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، *معرفة الصحابة*، ت: عادل بن يوسف العزازي، ط: الأولى، دار الوطن، الرياض، 1419هـ، 1998م، 2421/5.

[257] في أصل قصيدة اللبيد هكذا، عَلِمْتُمَا.

ينظر: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة، *ديوان لبيد بن ربيعة العامري*، اعتنى به: حمدو طمّاس، ط: الأولى، دار المعرفة، 1425هـ، 2004م، 1/50-51.

[258] ولم يذكر المُحَشيّ في حاشيته أصل الأبيات كلها.

ينظر: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، *ديوان لبيد بن ربيعة العامري*، 1/50-51.

[259] خَمش الْوَجْه بالأظفار حَتَّى تدمى وَكَانَ النِّسَاء يفعلن ذَلِك فِي المآتم.

ينظر: الازدي، *جمهرة اللغة*، 1/ 602.

[260] موجود في نسخة، ب، سلام.

[261] سبق ترجمته.

على الموصوفِ مواطأةً، كالعالمِ والقادرِ وغيرهما، فإنَّ رأى الشيخِ ليسَ فيها، بل في الصفةِ بالمعنى القائمِ بالموصوفِ الذي يحملُ عليهِ اشتقاقاً، وتُسَمَّى بالصفةِ المعنويةِ، كالوجودِ والعِلْمَ والخُلُقَ وغيرها، وهي التي تَنْقَسمُ إلى الأقسامِ ثلاثةٍ على رَأْيِهِ، قوله: "**إلى ما هو نفس المسمى**" الصفةُ التي هي: عينُ المُسَمَّى عندهُ هو: الوجودُ والتي هي غيرهُ، كلُ صفةٍ أمْكَنَ مفارقتها عن الموصوفِ، كالصفاتِ الفعليةِ، من كونهِ خالقاً ورازِقاً ونحوهما، لكنْ على فرضِ وجودها؛ لأن الغيرَ من أقسامِ الموجودِ عندهُ، وما ليسَ هو ولا غيرهُ، ما يمتنعٌ انفِكَاكَهُ عنهُ كالعلمِ والإرادةِ والقدرةِ وغيرها، من الصفاتِ القديمةِ الذاتيةِ، قوله: "**لأنّ التبرك والاستعانة بذكر اسمه**" قال: المُحَشيّ المدققُ، لأنَّهُ الذي يتلبسُ بهِ الفاعلُ، ويأتي بهِ دونَ ذاتهِ المنزهِ عن أنْ يتلبسَ بهِ أحدٌ، ويأتي بهِ فَنَبَّهَ بذكرِ الاسم على ذلكَ، واعترض عليهِ بعضُ المحققينَ من المتأخرينَ، ثُمَ تَبِعَهُ كلُ مَنْ لحقهُ مِنْ أصحابِ الحواشي، بأنَّ دعوى الحصرِ وإنْ سَلِّمَتْ بالنظرِ إلى التبركِ، لكنها بالسبةِ إلى الاستعانةِ غيرُ مُسَلَّمةٍ؛ لأن الاستعانةَ بذاتهِ-سبحانهُ وتعالى- شائعةٌ ذائعةٌ، وقدْ وردتْ في هذه السورة أيضاً، ﴿ وإيّاك نستعين﴾[262] أقولُ: قدْ تقرَّرَ فيما سبقَ، أنَّ التَبركَ لا اختصاص لهُ بمعنى المصاحبةِ، بل هو: ومعنى الاستعانةِ سِيّانِ في اقتضائهما التبركَ هنا لا ينفكانِ عنهُ بوجهِ، ومعلومُ أنَّ التبركَ بالشيء، إنّما يكونُ بالتلبسِ بشيءِ، مما يتصلُ بهِ من اسمهِ أو صفتهِ أو ذاتهِ، والاخيرانِ باطلانِ في حقّهِ تعالى، فتعيَّنَ الأولُ. فإنْ قلتَ: فليقلْ باللهِ مُراداً بهِ الاسم فقطْ، قلتُ: يمنعٌ وصفهُ بالرحمنِ الرحيمْ، أنْ يحمِلَ لفظُ الجلالةِ على غيرِ الذاتِ الجليلةِ، هذا هو حقيقةُ الحالِ، فلا تلتفتْ إلى ما قيلَ أو يقالُ، قوله: " **وللفرق بين التيمَّن واليمين**"؛[263] لأن بالله صريحٌ،/19- أ/ في اليمينِ، لتبادرهِ إلى الذهنِ كنايةٌ في التَيَمُّنِ، لا يحصل إلاّ بالنيةِ، وإرادةُ اللفظِ وبسمِ اللهِ صريحٌ، في التَيَمُّنِ كنايةُ في اليَمِينِ، لا ينعقدُ بهِ، إلاّ إذا أُريدَ بهِ للذاتِ، وهذا هو الذي أَرادهُ الشريفُ العلامةُ-قدّس سرّه- بقولهِ: فإنَّ التيمُّنَ، إنَّمَا يكونُ باسمهِ لا بذاتهِ، إنَّما يكونُ بهِ لا بأسمائِهِ التي هي الألفاظٌ، فلا وجهَ للرَدّ عليهِ، بما صرحَ بهِ الفقهاءُ، من أنَّ اليمينَ ينعقدُ، باسم اللهِ، إذا أُريدَ بهِ الذاتُ، إذ لا نزاعَ لهُ في ذلكَ كما عرفتَ، قوله:" **ولم يكتب الألف**" عَبَّرَ عنهُ، أولاً بالهمزةِ، وثانياً بالألفِ، رعايةً لحالتيهِ المختلفتينِ تلفظاً وكتابةً، قوله :"**على ما هو وضع الخط**" من بناءِ الكتابةِ في الأولِ مطلقاً، على الابتداء وفي الآخرِ كذلكِ على الوقفِ، قوله: "**لكثرة الاستعمال**" كتابةٍ وخطاً أيضاً، وإلاّ فلاَ دخلَ لكثرةِ الاستعمالِ من حيثُ اللفظِ في التخفيفِ الخطيِ نظيرهُ، قولُ: النحاةِ لا تَكْتُبُ همزةُ الإبنِ الواقعِ

---

[262] الفاتحة، 1/ 5 .

[263] أو للفرق بين اليمين والتيمن، وأصله هكذا في المتن البيضاوي.

صفةً بينَ العَلَمْينِ لكثرةِ الاستعمالِ، قوله :"**وطولت الباء عوضاً عنها**" قال: المُحَشيّ المدققُ، إنَّما عوضتْ لتكونَ الباء بمنزلةِ أَلَفِ، اسم اللهِ فيكونُ ابتداء، ببسمِ اللهِ ابتداء باسم اللهِ، فأَعرفْهُ فإنَّهُ ليسَ من عَمَلِ الأفهامِ، بل من مبذولاتِ الإلهَامِ، ومن الناسِ مَنْ اعترض عليهِ، بأنَّ كلامهُ هذا يقتضي تخصيصَ، الامتثالَ بالابتداء الخطي فقطْ، فهو في الأَوهامِ لا في[264] الإلهام، أقول: تطبيقُ الابتداء خَطأٌ على الابتداء لفظاً، من المطالبِ والمهامِ قِلمَّا يَهمَلُهُ العلماءُ الأعلامُ، إشعاراً بامتثالهمْ لحديثِ سيّدِ الأنامِ، تُحدثاً بنعمةِ المُفْضِلِ المنعامِ، ولِيَقتدِيَ بهمْ، مَنْ لَحِقَهمْ من الخلفِ الكرامِ، بل هُمْ نزلوا الابتداء الخطيَ منزلةَ عينِ الابتداء اللفظيِ، بلا فرقِ يدلُ عليهِ تكلفُ الشُّراحِ للاعتذار عَمَّنْ لمْ يَصدُّرْ كتابُهُ من المصنفينَ بهَ، أو بالحمدِ كتابَةُ، معَ أَنَّهُ لا يَلزمُ من ذلكَ عَدَمُ الإتيانِ[265] بهِ مطلقاً، لجوازِ الإتيانِ بهِ لفظاً، وإنَّ لمْ يأتِ بهِ كتابَةُ، لكنْ يتجهُ على المُحَشيّ، أنَّ ما ذكرهُ إنّما يحسنُ، أنْ لو كانَ العوضُ الباء لا طولها، والأمرُ على خلافِ ذلكِ اللَّهُمَ إلاّ أنْ يقالَ: أنَّ الباء لا تنفكُ عن الطولِ بسببِ كونهِ عوضاً، أو ما يشابهَ الألفَ، ويكونُ بمنزلتِهِ هي الباء الطويلةُ، فكأنّها هي العوضُ، وقيلَ: طُولَتْ الباء تعظيماً، المفتحَ كتابِ اللهِ، وأَيّدَ بما قالَ: أَعدَلَ بَنِى مروانَ عُمرُ بن عبدالعزيزِ[266] لكتابهِ طوَّلَ الباء، وأظهرُ السيناتِ، ودوَّرٌ المهِمْ، /19- ب/ عَبَّرَ من[267] سنّانِ[268] السينِ بالسيناتِ مبالغةً، كأنّهُ قالَ: أجعلْ كُلَّ سنَّةَ كسينةِ في الظهورِ، قوله: "**والله أصله إله**" على وزن فِعالٍ بكسرِ الفاءِ وتخفيفِ العينِ، بمعنى مأَلوهً ككتابِ بمعنى مكتوبِ، أتى بالأصلِ منكراً على خلافِ صاحب الكشاف،[269] أصلهُ الآلة معرفاً،[270] لئَلاَ يَردَّ عليهِ، ما أَوردَ عليها من أَنَّهُ لا صحةَ لتعويضِ أَداةِ التعريفِ حينئذٍ لوجودها فيهِ قبلَ الحذفِ،

---

[264] في نسخة، ب، عن.

[265] في نسخة، ب، الابتداء.

[266] ابو حفص، عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الاموي القرشي، 61 – 101هـ، 681 – 720م، ولد في المدينة المنورة، وفي سنة 87 هـ، ولاّه الخليفة الوليد بن عبدالملك على امارة المدينة وبعده صار واليا على الحجاز كلها، وبعد وفاة سليمان بن عبدالملك سنة 99 هـ تولى الخلافة، ومن مميزاته: العدل والمساواة، ورد المظالم، وعزل الولاة الظالمين ومعاقبتهم وعمل بالشورى ويعتبر خامس خلفاء الراشدين، كما عمل بالعلوم الشرعية وامر بتدوين الحديث النبوي الشريف، وكانت مدة خلافته 2 سنة و 5 اشهر و 4 ايام واستشهد مسموما، وتولى يزيد الخلافة من بعده.

ينظر: ابن سعد، *الطبقات الكبرى*، 331/5. احمد بن فارس، معجم *مقاييس اللغة*، 42/4.

[267] في نسخة، ب، عن.

[268] في نسخة، ب، السينات.

[269] في نسخة، ب، عبارة، ذكر في متن الكشاف، 6،5/1 .

[270] في نسخة، ب، عنده، ذكر في متن الكشاف، 6،5/1 .

وإجتماعُ العِوضُ والمعَوَضِ عنهُ، فيحتاجُ إلى أنْ يجابَ بأنَّ معنى تعويضها جعلها، أو اعتبارها عوضاً، لا الإتيانَ بها للعوضِ، أو بأنَّ العوضَ لُزُومها، و يمكنُ أنْ يقالَ: الإلفُ و اللَّامُ هناكَ في[271] الحكايةِ لا لِمَحْكِي فصاحبُ الكشافِ أَيضاً، ذاهبُ إلى أنَّ أَصلهُ آلهٌ بالتنكيرِ، لكنْ أَتَى بهِ معرفاً، لإرادةِ الحصرِ ردّاً على مَنْ زَعَمَ أنَّ أصلهُ لاهٌ، وليكونَ الكلامُ صريحاً، في ما هو الراجحُ، من أنَّ حذفَ الهمزةِ منهُ على غيرِ القياسِ، إذ لا يمكنُ تطبيقهُ عليهِ حينئذٍ بحذفها، بعد نقلِ حركتها الى ما قَبلِها تخفيفاً، فيكونُ كلٌ من التعويضِ ووجوبِ الادغامِ قياساً؛ لأن ارتكابَ مخالفةِ واحدةٍ أَهونُ من ارتكابِ مخالفتينِ، قوله :"**فحذفت الهمزة**" حذفاً ابتدائياً على خلافِ القياسِ، والدليلٌ عليهِ تقديرهُ الأصلِ بحيثُ لمْ يتقدمْ الهمزةَ حَرفْ، ولزومُ الادغامِ والتعويضِ، إذ المحذوفُ قياساً، في حُكْمِ الثابتِ، فلَا معنى لتعريفِهِ بشيءِ، ولا وجوبَ للإدغامِ بينَ المثلينِ اللّذينِ[272] توسطهما ذلكَ المحذوفِ لمكانِ حكمِهِ، فلا يتَلاقيانِ حقيقةً، وأختار أبو البقاء[273] على ما نقلهُ النحريرُ عنهُ في الكشفِ،[274] أنَّهُ على قياسِ تخفيفِ الهمزةِ، فيكونُ لُزومَ الحذفِ والتعويضِ معَ وجوبِ الإدغامِ من خواصِ هذا الاسم لِيمتازَ بها عن نظائِرِهِ، كامتيازِ مُسَمَّاهُ عن سائرِ الموجوداتِ، بما لا يوجدُ إلاّ فيهِ، ولا يخفى أنَّهُ عُذرُ باردٌ، فالفصلٌ للمتقدمِ، قوله :"**وعوض عنها الألف واللام**" رَدَّ الجوهريٌ[275] هذا التعويضَ، بأنهما لو كانا عوضاً لمَّا اجتمعا معَ المعوضِ عنهِ في الاله، قلت: إنّما يتجهُ ما قالهُ: لو فُسِرَ تعويضهما بالإتيان بهما لِلعوضِيَةِ، وأما إذا فُسِّرَ بجعلهما أو اعتبارهما عوضاً، فلا اتجاهَ لهُ؛ لأنَّهُ ظاهرٌ أَنَّ ذلكَ الجعلَ، أو الاعتبار لا يكونُ إلاّ بعدَ الحذفِ على؛ أنَّهُ يقالُ اجتماعهما معهُ في الآلهِ لمحضُ التعريفِ، لا ينافي كونهما عوضاً، في اللهِ المحذوفِ عنهُ الهمزةَ أبداً، ثُمَ إنَّ المصنفِ–رحمه الله، /20–أ/ قدْ

---

[271] في نسخة، ب، من.

[272] في نسخة، ب، الذي.

[273] هو أبو البقاء أيوب ابن موسى الحسيني الكوفي، صاحب الكليات.

ينظر: الزركلي، *الاعلام*، 38/2.

[274] ذكر في تفسير *الثعلبي*، 96،95/1.

[275] أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: 939هـ/1003م، ولد في قرية، فاراب، هو علم لغوي، يعلم الكتابة، وينسخ المصاحف، ذو خط حسن جميل، ويصف في علوم اللغة، صاحب كتاب، الصحاح، المشهور.

ينظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 81–82.

نصَّ في التعبيرِ عن حرفِ التعريفِ على مذهبِ الخليل،[276] إما لِرجحانِهِ في نظرِهِ، لمّا رأى أنَّ إلحاقَ الشيءِ بالغالبِ في بابهِ أولى، و وضعُ أكثِرِ حروفِ المعاني على التركيبِ أو لكونِهِ أوفقَ، بقولهِ: ولذلكَ قيلَ يا اللهْ بالقطعِ؛ لأن الهمزةَ حينئذٍ جزءُ العوضِ قطعاً، بل لِخفاءِ اللَّامِ بالإدغام، كأنها هي العوضُ، فلا ينبغي أَنْ تحذفَ، فإنْ قلتَ: فإذن كان الأنسبُ لذلكَ، أَنْ يختارَ مذهبُ المبرّدِ[277] من أَنَّ حرفَ التعريفِ، الهمزةَ المفتوحةَ، وحدها زيدَتْ عليها اللَّامُ فرقاً بينها و بينَ همزةِ الاستفهامِ، قلتُ: لمْ يلتفتْ اليهِ، لغايةِ ضعفهِ، وعدمِ اعتدادِ النحاةِ بهِ، قوله: "**ولذلك قيل يا الله بالقطع**" أي لأجلِ كونِ حرفِ التعريفِ عوضاً عن الحرفِ الأصليِ، لمْ تحذفْ همزتهُ، هذا عند القائلِ، بأَنَّ حرفَ التعريفِ: عبارةٌ عن مجموعِ الألفِ واللَّامِ ظاهرٌ، إذ الهمزةُ جزءُ العوضِ عندهُ، فلو حذفتْ لَزِمَ حذفُ العوضِ والمعوضَ عنهُ، وأما عند القائلِ؛ بأَنَّهُ هو: اللَّامُ الساكنةُ وحدها، فلأَنَّهُ يقولُ: لمَّا كانتْ اللَّامُ الساكنةُ، بدلاً عن حرفِ وحركتها كانَ للهمزةِ المجتلبَةِ للنطقِ بالساكنِ المعاقبةِ للحركةِ أيضاً، مدخلُ في التعويضِ فقطعتْ، ولمْ تسقطْ، وما أَوردَ على هذا الدليلُ من أَنَّ قطعَ الهمزةِ لو كان دائِراً على التعويضِ لوجبَ قطعهاً، حيثُ وجدَتْ في هذهِ اللفظةِ المفخمَّةِ من مواردِ استعمالاتها، من غيرِ أَنَّ يختصَ بحالةِ النداءِ مندفعٌ، بأَنَّ اختصاص قطعهاً، بالنداءِ لتمحّضَ الحرفُ هناكَ للعوضيةِ، وعدمُ بقاءِ شائبةِ التعريفِ فيهِ بوجهِ من الوجوهِ لِئَلا يلزمَ اجتماعُ أداتَي التعريفِ، وأَما هو في غيرِ النداءِ فالتمحضُ للعوضيةِ غيرُ حاصلِ لهُ فيبقى على ما هو عليهِ، وإنْ وقعَ في النداءِ من غيرِ كونهِ عوضاً على الشذوذِ، وكما في نحو يا أَللَّتي، فلا أَقلَ من رعايةِ لَمْحِ الأصلِ فيهِ، وإنْ أُضمَحلَ عنهُ معنى التعريفِ بصيرورتِهِ جزءً، ونُقِلَ عن الخليلِ أَنَّهُ حَكَمَ بكونِ همزةِ أَداةَ التعريفِ، همزةُ قطعِ مطلقاً، إلاّ أَنّهَا خُففِتْ وصلاً، لكثرةِ الاستعمالِ لكنْ في غيرِ النداءِ لِكراهتِهمْ اجتماعَ التي تعريفِ[278] قال: المُحَشيّ المدققٌ ظنَّي أَنَّ منعَ حرفَ النداءِ، عن حرفِ التعريفِ ليسَ لِكراهةِ اجتماعِ التي التعريفَ، بلْ لأَنَّ ألفَ يا مما يحافظُ عليهِ، لأَنَّ مدارَ النداءِ وهو رفعُ الصوتِ عليهِ، وهو يحذفُ لو اجتمعَ معَ حرفَ، /20–ب/ التعريفِ الساكن، فلمَّا أستكرهوا التوسلُ في نداءِ اللهِ–سبحانهُ

---

[276] هو الخليل بن عمرو بن تميم الفراهيدي، من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض، ت: 170هـ، 786م.

ينظر الزركلي، *الأعلام*، 314/2.

[277] هو ابو عباس، محمد بن يزيد بن المبرد، من أئمة اللغة والأدب وصاحب كتاب، *الكامل في اللغة*، ت: 210،285هـ.

ينظر: ابن عسكر، *تأريخ دمشق*، 56/249،250. ياقوت الحموي، معجم *المؤلفين*، 3/1382.

[278] في نسخة، ب، التعريف.

وتعالى– بالاسم المبهمِ، وجعلُ اسمهِ تابعاً لمّا هو: المنادى في مقامِ النداءِ، جعلوا همزتهُ قطعيةَ حفظاً، لألفِ[279] لكونها مأمونَةٌ من حذفِ ألفها، ولا يخفى أنَّ ما ذكرهُ وجهٌ لطيفُ، إلاّ أنَّهُ لا وجهَ لنفيهِ، كونُ كراهتِهمْ اجتماعيْ أداتيْ التعريفِ أيضاً، سبباً مقتضياً للتوسلِ بالاسم المبهمِ في نداءِ المعرفِ باللَّامِ، معَ أنَّ هذا هو الوجهُ في الحقيقةِ؛ لأن ذلكَ إنَّما يَتمُ أنْ لو كانَ الاستعمالَ في كلِ ما إذ ألقى حرفَ النداءِ همزةَ الوصلِ، وإنْ لمْ تكن من أداةِ التعريفِ على التوسلِ بالاسم المبهمِ، أو القطعِ لها وليسَ كذلكَ حيثُ يقالُ: يا ابنةَ عمي ويا ابنَ خالي، بالدرجِ وفي التنزيلِ ﴿"**يا ابن أم**"[280] لا تأَخُذْ بلحيتي﴾، وقدْ وَرَدَ في قصيدةِ كعب بن زهير[281] التي أَنشَّدها بحضورِ النَّبي–صلّى الله عليه وسلّم– إنّكَ يا ابنَ أبي سُلْمى، المقتولِ؛ لأن اجتماعَ سببينِ من أسبابِ متعدِّدَةٍ، لا يُرادُ الكلامَ على نحوِ مخصوصِ، ليسَ كاجتماعِ العاملينِ على إعرابِ كلمةٍ واحدةٍ، لأنّهُ ممتنعٌ امتناعَ توارُدِ العلتينِ المستقلتينِ في الخارجِ على معلولٍ واحدٍ شخصيٍ، بخلافِ اجتماعِ ذلكَ السببينِ، فإنّهُ من قبيلِ قصدِ شيئَينِ من شيءٍ، لأنّهٌ كما يتوسلُ بالتوسلِ المذكورِ إلى اجتلابِ نفعِ مَدِّ الصوتِ في النداءِ، كذلكَ يتوسلُ بهِ إلى التَوَقِي عن محذورٍ ما كرهوهُ من اجتماعِ أداتيْ التعريفِ، وأيضاً قدْ تقرَّرَ في المعاني، أنّهُ لا مانعَ من تزاحمِ النكتِ والمقتضياتِ للكلامِ، قوله: "**إلاّ أنّه مختص بالمعبود بالحق**" استدراكُ لِدفعِ ما يَتوَهمُ من الحُكمِ، بأنَّ أَصلهُ إلهٌ من جوازِ إطلاقهِ، حيثُ يطلقُ أصلهُ، لأنّهُ ظاهرُ، إنّهُ أرادَ بهِ الأصلَ الإعلالي، والغالبُ في الفرعِ، والأصلِ الإعلاليينِ، عدمُ الفرقِ بينهما معنىً واستعمالاً، فكأنّهُ قالَ: وإنْ أقتضى كونُ أصلهِ ذلكَ، أنَّ يكونَ هو أيضاً عاماً مثلهُ، إلاّ أنّهُ مختصُ في أصلِ الوضعِ بالمعبودِ بالحقِ، أعنى ذاتهُ–سبحانهُ وتعالى– لمْ يستعملْ في غيرهِ أصلاً، بخلافِ إلهِ، فإنّهُ كانَ في الأصلِ مستعملاً، في كلِّ معبودِ حقاً أو باطلاً، ثُمَ خصَ بالغلبةِ بذاتهِ تعالى، الظاهرُ أنَّ المختصَ بالغلبةِ، هو لا إلهَ المعرفِ لا المنكِر، وبهِ حَكَمَ الشريفُ العلامةٌ–قدّس سرّه–، قوله: "**و لآله في الأصل يقع[282] على كل معبود**" حقٌ أو باطلُ، لمْ يقلْ، بمعنى المعبودِ أو ما يؤديْ مُؤداهُ ليشملِ البيانَ حالهِ، باعتبار اشتقاقهِ، مما سِوى إلهِ بمعنى عَبَدَ أيضاً، وعدل عمّا، /21–أ/ في الكشافِ، اسم يقعُ لكلِ معبودِ؛[283] لأن اختيارهُ كما يأتي أنّهُ وصفٌ خُصَّ بذاتهِ المقدّسةِ تغليباً،

---

[279] في نسخة، ب، يا فأجتمع معه يا.

[280] طه، 94/20.

[281] كعب بن زهير، *ديوان كعب بن زهير*، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، 1997م، 66.

[282] يقع، غير موجود في المتن البيضاوي.

[283] ذكر في متن الكشاف، 6/1.

قوله: "**واشتقاقه من إله**" هذا شروعٌ في بيانِ الأصلِ لاشتقاقي[284] للفظِ الجلالةِ، والضميرُ راجعٌ إليهِ، لكنْ باعتبار أصلهِ الذي هو إلهٌ بالتنكيرِ، لا إليهِ باعتبار نفسهِ، ولا إلى الإلهِ المعرفِ، إذ لا وجهَ للاشتقاقِ معَ حرفِ التعريفِ، وأيضاً يَنْبُو عنهُ قولهُ: وهو يجيرهُ حقيقةً، أو بزعمهِ لأنّهُ، إنّما زِيدَ هذا القيدُ ليصحَّ اشتقاقهُ من ذلكَ الأصلِ على العمومِ، يعني مستعملاً، في المعبودِ بحقِ أو باطلٍ ولا مساغَ لاستعمالِ لفظِ الجلالةِ، أو الإلهِ المعرفِ باللَّامِ فيما سِوى المعبودِ بالحقِ، ثُمَ سِياقُ كلامِهِ مُشْعِرٌ، بأنَّ اشتقاقُهُ أمرُ مُقَرَّرُ مَفروغٌ عنهُ، وإنّما الكلامُ في تعيينِ ما أشتقَ منهُ، وبأنّه هو الفعل الماضي، من أيّ بابٍ أُخِذَ بحسبِ ما رُأِيَ مناسباً والأولٌ، إنْ كانَ مسلّماً، فالثاني غيرَ مُسَلّمُ؛ لأن المذهبَ الراجحَ المنصوبِ، هو أنّ الأصلَ الواحدِ لتصاريفِ الكلمةِ هو: المصدرُ لا الفعلَ الماضي، فالظاهرُ؛ أنّهُ بتقديرِ المضافِ أي واشتقاقهُ من مصدرِ إلهِ، أو المرادُ أنّهَ مأخوذُ من مادةِ صيغةِ الماضي ارتكبَ هذا التجوَّزَ إشارةٌ، إلى أنَّ اشتقاقهُ هذا هو: الاشتقاقُ الصغيرِ الذي لابُدَّ فيهِ من بقاءِ جميعِ الحروفِ الأصليةِ، للمشتقِ منهُ، معَ رعايةِ الترتيبِ الواقعِ بينها في المشتقِ، إذ ما هو الواجبِ، أنْ يعتبرَ فيهِ ذلكَ، هو الماضي فإنّ المصادرَ كثيراً، ما يقعُ فيها الزيادةُ والنقصانُ، باعتبار الحروفِ الأصليةِ، كالعروجِ والنزولِ والعِدَةِ والزِنَةِ وأمثالِها، قوله:" **بمعنى عبَدَ**" وزِنَتِهِ في الماضي لا الآتي، إذ هو يألَهُ بفتحِ العينِ فيهِ، ومصادرهِ كمصادرهِ وزناً ومعنىً، فإلهةَ بكسرِ الهمزةِ ومدِّ اللَّامِ كعِبادَةِ، وأُلُوهةَ كعبودةَ، وأُلُوهِيَّةَ بالحاقِ الياءِ المصدريةِ كعبوديةَ، قوله: "**ومنه تألّه واستألّه**" أيْ مِنْ إلَهْ بأحِد التأويلينِ السابقينِ، فإنَّ قيلَ: ما الفائدةُ في إيرادِ هذا الكلامِ وهل هو إلاّ كقولكَ ومن عبَّدَ تَعبَدَّ وأستعبَدَ، ومعلومٌ أنّهُ لا طائِلَ مُعتدّاً به تحتهُ، قُلنا: فائدتهُ هو: أنَّ صاحبَ الكشافِ، لمَّا ذهبَ إلى أنَّ الإلهَ اسم يقعُ على كُلِ معبودٍ، وإنْ كانَ لهُ نوعُ اشتقاقِ مِنْ إلِهَ بكسرِ العينِ بمعنى تحيَّر،[285] لكنْ لا بحيثُ يخرجهُ من الاسميةِ إلى الوصفيةِ على ما فَصَّلهُ الشريفُ العلامةَ–قدّس سرّه– ورأْى وُرُوَدَ نحو تألَّهُ واسْتَأَلَّهُ، /21–ب/ الإلهَةَ بمعنى العبادَةَ في اللغةِ، حَكَمَ بأنَّ الإلهَةَ وتصاريفها من نحو أَلَهَ وتألَّهَ،[286] الخ مُشتقةٌ من الإله، وإنَّ كانَ اسم عينٍ؛ لأنَّ الاشتقاقَ قدْ يكونُ مَنَ الأعيانِ كأستَنوقَ وتَحجَّرَ وتَجَسَّمَ وتَجَوهَرَّ فَردَّهُ المصنفُ، بأنَّهُ تَحَكُمُ، بلْ العكسُ هو: الأَظهرُ؛ لأن اشتقاقَ الأفعالِ من الأعيانِ على خلافِ القياسِ، لا يقالُ رُبّمَا لاَحَ لهُ بِنقْلِ أو

---

[284] في نسخة، ب، الاشتقاق.

[285] ذكر في متن الكشاف، 6/1.

[286] هذه العبارة غير مذكورة في نسخة، ب، الإلهة بمعنى العبادة في اللغة حكم بأنّ الإلهة وتصاريفها من نحو أَلَه وتأله.

تتبُّع، أنَّ الإلهةَ لمْ توجدْ في اللغةِ الأصليةِ، واستعمالاتِ الأقدمينَ، بخلافِ الإلهِ فلِذا لمْ يجوزْ اشتقاقَهُ منها، لأنَّا نقولُ: كفى بقراءةِ ابنِ عباسْ–رضي الله[287] عنهما–﴿ ويَذَرَكَ و إلهتَكَ﴾[288] بكسرِ الهمزةِ أي عِبادَتَكَ شاهداً، على وُرُودِها فيها وكَثْرتِها في استعمالاتهم أيضاً، قوله:" **وقيل من أَلِهَ**" على حدِّ عِلْمِ يَعَلَمُ، وكذا ما بعدهُ ممّا في سِياقِهِ إذا تَحَيَّرَ قالَ: بعضُ أصحابِ الحواشي ضَّعَفهُ؛ لأن الأصلَ في الاشتقاقِ أنْ يكونَ لِمعنىَ قائمٍ بالمشتقِ، والحِيَرةُ قائمةٌ بالخَلْقِ لتَحَيُرِهِمْ في ذاتهِ وصفاتهِ قلتُ: هذا مشتركُ الورودِ لأنّهُ؛ يقالُ في الوجهِ الأولِ أيضاً، العِبادَةُ قائمةٌ بالخلقِ لا بهِ لعبادَتِهِمْ إيّاهُ، وهو معبودُ لَهُمْ فهو غَفلةٌ، عن أنَّ الإلَهَ بمعنى المأْلُوهِ، إذ الأصلُ في اشتقاقِ اسم المفعولِ، أَنْ يكونَ لِتَعلُقِ المعنى و وقوعهِ على ما أُريدَ بالمشتقِ لا لقيامهِ بهِ، فالوجهُ أنَّ يقالَ: مَرَّضَ ما سِوى الوجهَ الأولِ، لأنَّ معنى الاشتقاقِ فيهِ أظهرُ منهُ في سِائرِ ما يليهِ، واعترض الجوهريٌ على هذا القولِ: بأنَّ أصلِ إلَهْ بمعنى تَحيَّر، وَلِهَ بالواو فلا يمكنُ أنْ يشتقَ الإله منهُ، أيْ اشتقاقاً صغيراً؛ لأن من شَرطِهِ على ما عرفتَ بقاءُ الحروفِ الأصليَّةِ للمشتقِ منهُ في المشتقِ، ولمْ تبقَ فيهِ الواو، وأَجابَ عنهُ العلامةٌ –رحمه الله– بالتزام كونه اشتقاقاً كبيراً، وفيهِ من البعدِ ما لا يتحملْ، وغيرهُ بأنَّ ذلكَ إنّمَا يتجهُ أنْ لو كانَ همزةُ الإلَهِ غيرُ منقلبةٍ عنِ الواوِ، وهو ممنوعٌ، وهذا وإنْ كانَ دافِعاً للاعتراضِ المذكورِ، لكنْ لا يصلحُ توجيهاً لكلامِ المصنفِ هنا؛ لأنّهُ لا يبقى حينئذٍ للتقابلِ بينَ هذا القولِ وبينَ قولهِ، أو من وَلِهَ وجهٌ، وأيضاً كانَ عليهِ أنْ يَردَّهُ بالجمعِ على إلهةَ دون أَولهةَ، كما رَدَّ القولَ الآتيْ بهِ إلاّ أنْ يعتذرَ بِتوَهُمِ صيرورةِ الهمزةِ بعدَ الانقلابِ، أصليةِ لِكثرةِ وقوعها مُثَبتَةٌ في البابِ لكنهُ تَمَحُّلٌ لا ينبغي أنْ يقبلَ عليهِ بالارتكابِ فالصوابُ في الجوابِ أنْ يمنعَ من أَولِ الأَمرِ، كونُ أَلِهَ بمعنى تحيَّرَ[289] وأويا متفرعاً، من وَلِهَ ويَستَنِدُ بِنَقلِ الثقاتِ لهُ من أَئِمةِ اللَّغةِ منهم صاحبُ القاموسِ،[290] /22–أ/ حيثُ ذكرهُ بهذا المعنى في المادّتينِ، قال: العارفُ باللهِ سَمَّى هذا الحقيرَ السيد صبغة الله [291] كيفَ يصحُ اشتقاقُ اللهِ أو الإلهِ من أَلِهَ بمعنى تَحيَّرَ، ومن شروطِ الاشتقاقِ بقاءِ معنى المشتقِ منهُ في المشتقِ، وههنا ليسَ كذلكَ؛ لأن الإلهَ اسم للمعبودِ مطلقاً، واللهُ عَلَمُ لِلذاتِ المقدّسةِ تعالى وحْدَها، والقولُ بأنَّهُ مشتقُ أولاً من أَلِهَ بمعنى تحَيَّر فصارَ معناهُ الذاتُ المُتَحَيِرِ فيها العقولُ ثُّمْ نقلَ منهُ إلى المعبودِ بالحقِ، أو إلى الذاتِ المقدَّسةِ وحَدَها بَعيدٌ نهايةَ البُعدِ ولمْ يقلْ بهِ

---

[287] في نسخة، ب، تعالى.

[288] الاعراف، 7 / 127.

[289] ذكر في القاموس، 1/594،1242.

[290] سبق ترجمته.

[291] سبق ترجمته في القسم الدراسي من البحث.

أَحدُ، وأَجابَ بأنَّ بقاءَ معنى المشتقِ منهُ في المشتقِ أَعَمُ، من أَنْ يكونَ على سبيلِ الجزئيةِ، أو على سبيلِ كونهِ مُرَجَحاً للتسميةِ بذلكَ المشتقِ من بينِ الاسماءِ، وفيما نحنُ فيهِ من قبيلِ الثاني، ثُمَّ اعترض بأنّ هذا إنّما يَصحُ، أنْ لو كانَ لفظُ اللهِ أو الإلَهَ اسم جنسٍ، وأمَّا إذا كانَ من الصفاتِ، فلا إذْ المختارُ عندَ المحققينِ وجوبَ بقاءِ معنى المشتقِ منهُ في المشتقاتِ التي هي: صفاتُ انتهى وفيهِ نظرٌ، أَمَّا أولاً؛ فلأن ما بَنى عليهِ كلامهُ من عدمِ بقاءِ معنى المشتقِ منهِ فيهِ، لوْ كانَ مشتقاً من أَلِهَ بمعنى تَحيَّر للمعبودِ مطلقاً باطلٌ قطعاً؛ لأن الإلَهَ حينئذٍ يكونُ بمعنى المُتَحَيِّرِ فيهِ، ويَعْلَمُ مَنْ يَعْلَمُ شيئاً، أنْ لا تُمانعَ بينَ عِبادَةَ الخلقِ لشيءٍ، وتَحيُّرِهِمْ فيهِ بلْ بينهما تصادقُ واِجتماعٌ دائماً، على ما سِيَاقٌ بعيدٌ هذا نقلاً عن العلامةِ الشريفِ –قدّس سرّه– وأمَّا ثانياً؛ فلأن مختارَ المصنفِ أنّهُ وصفٌ لا اسم، فلا وجهَ لإدخالِ اسميّتِهِ فيما يعترضُ عليهِ، أو يجابُ بهِ من قبلهِ، وأمّا ثالثاً؛ فلأن ما حُكِمَ عليهِ بأنَّهُ بعيدٌ نهايةَ البعدُ، ولمْ يقلْ بهِ أحدٌ قريبٌ غايةَ القُربِ، بلْ هو حقُ الثابتُ في مَقَرِّهِ؛ لأن إلهاً بالتنكيرِ لتحققِ مبَّدأِ الاشتقاقِ فيهِ على وجهِ الجزئيةِ، أَعنِّي التَحَيُرَ فيهِ، يصحُ إطلاقُهُ على كلِ معبودِ ومعلومُ، أَنَّهُ لا بأَسَ بغلبةِ المعرفِ منهُ في المعبودِ بالحقِ، وأمّا اختصاص لفظِ الجلالةِ من أَولِ الأَمرِ بالذاتِ المقدّسةِ تعالى، شأَنُهُ فأَمْرٌ متفقُ عليهِ، فأَنّى يتطرقُ إليهِ البعدُ، وإليهِ ذهبَ أَكثرُ العلماءِ ومنهم المصنفُ، كما سبقَ تحقيقَهُ فكيفَ، لمْ يقلْ بهِ أَحدٌ، قوله:" **إذ العقول تتحيّر في معرفته**"[292] أي في معرفةِ ما يطلقُ عليهِ الإلَهَ قالَ: الشريفُ العلامةَ –قدّس سرّه– فاتَّخذَ الناسُ آلِهَةً شَتّى، وَزَعَمَّ كُلٌ أنَّ الحقَ ما هو عليهِ، فَكَثُرَ الضَلالةُ في الأَفكارِ، وفشا الباطلُ في الاعتقادِ وقَلَّ النَظرُ الصحيحُ، وما يُؤَدِي إليهِ من الحقِ الصريحِ وإنّمَا أَرجعنا الضميرَ إلى مطلقِ الإله؛ لأن الكلامَ في اشتقاقِ لفظِ اللهِ باعتبار أَصلهِ، /22–ب/ الذي كانَ يقعُ على معبودِ ولو فُسِّرَ بالحقِ تعالى فتَحَيَّرَ العُقولُ في ذاتهِ وصفاتهِ، وما يجوزُ عليهِ ويمتنعُ ظاهرُ لدى كلِ أحدٍ، قوله: "**أي سكنت إليه**" في الأساسِ سَكَنتْ إلى فلانٍ، أي استأْنَستْ بهِ، فعليهِ الإلِهَ بمعنى المُستَأْنِسُ بهِ، قوله: "**لأنّ القلوب تطمئن بذكره**" القلبُ والنفسُ والروحُ عِندَ المحققينَ، مُتحِدَةٌ بالذاتِ متغايِرَةٌ بالاعتبار؛ لأن اللطيفَةَ الإنسانِيَةَ المدْرِكَةَ من حيثُ اشتغالها بِتَدْبِيرِ البَدنِ وجامِعيَتها لِلقُوتينِ الشهويةَ والغضبيةَ تُسَمَّى نفساً، ومن حيثُ توجّهها إلى عَالَمِ القُدْسِ وتجَرُدِّها عن الكدوراتِ الطبيعيةِ والعوائقِ البدنيةِ، روحاً ومن حيثُ تَقلبِها بينَ الجهتينِ وميلانِها تارةً إلى الجهةِ الأولى، وأخرى إلى الجهةِ الثانيةِ على حسب ما أَرادَ اللهُ منها، بالأَمْرِ التكوِيني تُسمَّى قلباً، فإذا أَرادَ اللهُ بِعَبْدٍ خيراً، صرفهُ إلى ذكرهِ وفتحِ بابِ قَلْبِهِ إلى الخيرِ فَيْدخُلهُ ويَتَمَكُنُ ويَستَوطِنُ فيهِ فَيَصيرُ عقلاً صرفاً، لا يَتطرقُ

---

[292] إذا تحير لأن العقول تتحير في معرفته، وأصله في المتن البيضاوي هكذا.

إليهِ خاطِرُ الشَّرِ من القوةِ ألوَهْمِيَةَ لا[293] اختلاساً، ويَزُولُ اضطِرابُها الحاصلُ بسببِ هذهِ القِوى الثلاثِ، إلاّ ﴿ بذكر الله تطمئن القلوب﴾[294] هذا إذا أُريدَّ بالضميرِ المعبودِ بالحقِ، وأمّا إذا أُريدَّ بهِ مطلقَ المعبودِ كما قَرُبَ تعالى، فالتوجيهُ ظاهرٌ؛ لأن كلَ من اطمئنانِ القلوبِ الضعيفةِ، وسكونِ النفوسِ السخيفةِ لدى آلِهَتِهِمْ الباطِلَةِ ثابتٌ غيرُ خفيّ، قوله: "**والأرواح تسكن إلى معرفته**" لأنّها مجبولةٌ على طلبهِ تعالى، فإذا أَكملتَ في إتباعِ الشريعةِ وتَحققتْ بالانقطاعِ، و توجهتَ إلى جنابِ الحقِ تعالى كبرياؤهُ، وعمّتْ آلاؤهُ ونَعَماؤُهُ بالتوبةِ الكاملةِ، والتفريغُ عن جميعِ التعلُّيقاتِ الشاغلةِ، أي الكونيةِ معَ توحيدِ العزيمةِ و دوامِ الجمعِيَّةِ، وأَخذتْ في القطعِ القُدْسِ العروجَ من دائرةِ سَرَيانِ نُقَطِةِ الوحدةِ فَسارَ سَيراً معنوياً إلى اللهِ، تَصِلُ إلى مقامِ الجمعِ، وتعرفُ الذاتَ الإلَهِيةَ وجوداً بَحتَاً قائماً بذاتِهِ، بَريّاً عن جميعِ شوائِبِ، ما بالقوةِ لا يحصرهُ التَقيدٌ بشيءِ، وتَرى الموجوداتِ المتَكَثِرةِ المخصوصةِ مُضمحلّةِ في جَنْبِ وجودهِ، اضمِحلاَلَ أَنوارِ الكواكبِ تحتَ شُعاعِ الشمسِ، بلْ لا تَرى غيرهُ في الوجود، فَتَسكنُ إليهِ ولا تَضطربُ في شيءِ من الأحوالِ للعِلْمِ، بأنَّ الكلَ أطوارهِ و شؤُنِهِ تَعالى وتَقدِسُ، كذا قالهُ: الوالدُ أَسكنَهُ اللهُ تعالى إليهِ في أَعلى الفَرادِيسِ وأَنالَ روحهُ العزيزَ أنواعَ التقديسِ. /23-أ/ فإنَّ قلتَ: لا ينبغي أَنْ يُنزَّلَ الكلامُ على هذا الوجهِ ولا على الوجهِ الذي ذكرُ أوّلاً: في اطمئنانِ القلوبِ بذكرهِ لأنّها مبنيّانِ على إرادتِهِ-سبحانه وتعالى- من الضميرِ، وإطلاقُ الإلِهَ عليهِ تعالى جَدُّهُ فقطْ، وشيءُ منهما لا يُناسبُ السِياقَ والسِبَاقَ، قلتُ: يُجابُ عنهُ بما أُجِيبَ بهِ عن مثلهِ، من أَنَّهُ لا يَبْعُدُ أَنْ يكونَ ملحوظَ، واضِع اللّغةِ في وضعِ الإلِهَ اطمئنانَ القلوبِ بذكرِ المعبودِ الحقِ وسُكونِ الأرواحِ إلى معرفتِهِ فقطْ، ثُمَ أستعملَ في الآلِهَةِ الباطلةِ بعدَ عِبادِتها استعمالاً حقيقياً على زعمِهم، قوله: "**أو من إله إذا فزع من أمر نزل عليه**" أَرادَ إذا فَزِعَ إلى أحدٍ أي التجأ إليه من أَجلِ أَمْرِ نَزلَ لِينطبقَ ما ذكرهُ من التعليلِ، بقولهِ إذا العائِذٌ يَفزِعُ إليهِ فلا وُرودَ لما أَسْتصعبَ على هذا المَقامِ من أَنْ كلامَ المصنفِ هنا، لمْ يقعْ على ما ينبغي؛ لأنّهُ في المدَعى يَدُلُ على أَنّهُ مشتقُ من أَلِهَ[295] بمعنى فَزِعَ من أَمرِ، أي خافِ منهُ وفي التعليلِ على أَنّه مشتقٌ منه، إذا كان بمعنى فزِعَ إليهِ فأينَ [الَثرَى] من الثُرَيا، وذلكَ؛ لأنَّ الفَزَعَ إذا أستعمِلَ بمَنْ يكونُ بمعنى الخوفِ والرَّهْبِ وإذا أُسْتُعْمِلَ [بإلى] يكونُ بمعنى اللواذِ واللِجَاءِ، وما أُجِيبَ بهِ عنهُ، من أَنَّ إلى في التعليلِ بمعنى مِنْ غيرُ سَدِيدٍ؛ لأن ذلكَ إنّمَا يُجوزُ عندَ الأَمْنِ من الالتباسِ، ولا أَمْنَ هُنا لمّا عرفتَ، ويمكنُ أَنْ

---

[293] في نسخة، ب، إلا.

[294] الرعد، 13/ 28 .

[295] في نسخة، ب، منهُ إذا.

يجابَ أيضاً، بأنَّ الكلامَ مُشتَمِلٌ على ما يُسَمَّى في البديعِ بصنعةِ الاحتباكِ[296]، وهي: أنْ تحذفَ منْ الأَولِ ما أَثبتَ نظيرهُ في الثاني، ومن الثاني ما أَثبتَ نظيرهُ في الأولِ، فيقالُ: أنَّ المصنفَ أعتبرَ كِلا القيدينِ، أَعني منْ أَمرِ نَزلَ، وإليهِ في كلِ واحدِ من المدعي والدليلُ؛ إلاّ أنّهُ أكتفى بِذكرِ القيدِ الأولِ في المدعي، عن ذِكرهِ في التعليلِ، وبِذكرِ القيدِ الثاني في التعليلِ عن ذكرهِ في المدعي، فيكونُ هذا منهُ–رحمه الله– بياناً لأصلينِ للإلهِ متغايرينِ بحسبِ المعنى تَغايراً حقيقياً، ضَمِنَ أَحُدهما في الآخرِ فذَكرهُما معاً، بهذهِ العبارةِ البديعةٍ اختصاراً و تفنّناً فيها، معَ إشارةٍ خفيَّةٍ إلى ما بينَ الخوفِ واللجأِ من التَلازُمِ غالباً، وهذا توجيهٌ لطيفٌ قدْ سَنَحَ للخاطرِ الفاترِ من غيرِ جِدٍّ جهيدٍ جعلتُهُ نزلاً، لكلِ وافدٍ علينا منْ قريبٍ أو بعيدٍ، قوله: "**وآلهَةٌ غيره**" ذكرَ المزيدَ إشارةً إلى كِثرْةِ مجيءِ مادَّتِهِ في معنى الفزعِ، وما يتَبِعُهُ كالسلبِ فإنَّ الهمزةَ فيهِ للإزالةِ كأشكيْتُهُ وإشعاراً، بإمكانِ اشتقاقِ الإلَهِ من مُتعَدي هذهِ المادةِ أيضاً، بأنْ يكونَ مصدراً منهُ، بمعنى اسم الفاعلِ أي المَوْلَهَ على أن يكونَ أصلهُ إلهاً، /23–ب/ فَخُفِفِ بحذفِ الهمزةِ الثانيَةِ على خلافِ القياسِ، إذْ القياسُ أبداً لها كإيلاف لا حذْفِها كالأفِ، وإنْ جازَ هو أيضاً، كما في قولهِ زعِمتمْ أنَّ إخوتُكمْ قريشُ لهمْ أَلفٌ، وليسَ لكمْ الأفَ، قوله :"**إذ العائذ[297] يفزع إليه وهو يجيره**" نَشَر على تَرتيبِ الأفِ، فقولهُ إذ العائذُ يفزعُ إليهِ، ناظِرُ إلى اشتقاقِهِ من إلَهْ، وقولهُ وهو يُجيرُهُ ناظِرُ إلى اشتقاقِهِ من آلِهةَ، ثُمَ إنّهُ كما أَدمجَ ذِكُر مبدَأِ أَحدِ الاشتقاقينِ في الآخرِ، كذلك أَدمَجَ تعليلُهُ في تعليلِهِ رعايةً لِلتناسبِ قوله: "**حقيقة أو بزعمه**" أو رَدَّ هذا التَردِيدَ لِيَطرُدَ الوجهِ في الإلِهَ الباطلُ أيضاً، قوله:" **أو من إله الفصيل إذا ولع بإمّة**" الفَصيلُ رَضيعُ النَاقةِ، يقالُ: وَلِعَ بها أي لَّازَمَ مَحبَتَها، ولمْ يُرِدْ مُفَارَقَتَها بوجهٍ، وفي بعضِ النسخِ إذا أَوْلَعَ على صيغةِ المجهولِ من بابِ الأفعالِ بمعنى أخرى، وألحقَ بأمِهِ، فإنّهُ كثيرُ إمّا ينَفَصلُ عنها فَيصيحُ صياحاً عجيباً، لا يَلحقُ بها إلاّ بعدَ تَعْبِ شَديدٍ أو فَورَ اضطرابهِ إلى كلِ جانِبِ لغايةِ وَلَعِهِ و وَلَهِهِ بِها، والعِبَادِ بكسرِ العينِ وتخفيفِ الباء، جمعَ عُبِّدَ وبضَمها وتشدِيدِ الباء جمعُ عَابِدْ، قوله: "**أو من وله**" لمْ يذكُرْ وجههُ اكتفاءِ بِمعرفَتِهِ من قولهِ، إذْ العُقولُ تَتَحيّرُ في معرفتِهِ وفي بعضِ الحواشي هذا تَصريحٌ منهُ، بأنَّ كُلاً من وَلِهَ وإلَهَ لغةً برأَسهِ، لا كما ذكرهِ الجوهريٌ من أَصلِ أَلِهَ وَلِهَ انتهى. ونحنُ قدْ بَيَّنا ذلكَ فيما سبقَ، وقَررَّنا ما يتعلقُ بكلامِ الجوهريِ ممّا لهُ وممّا عليهِ

---

[296] البديع: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من كل واحد منهما مقابلة لدلالة الأخذ عليه.

ينظر: الزركشي، بدر الدين عمر بن عبد الله، *البرهان في علوم القران*، ت: محمد أبو فضل إبراهيم، ط: الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1376هـ،1957م، 129.

[297] في نسخة، أ، العايذ.

بالتفصيلِ، قوله: "**إذا تحيّر وتخبط عقله**" قال: بعضُ المعلَّقينِ على الكتابِ أنَّ بينِ التَحيُريَّنِ فرقانا[298] فإنَّ التَحَيُرَ الأولَ، بالنسبةِ إلى العارفينَ الواصلينَ في كبرياءِ ذاتهِ، ويبدأُ عَظَمةِ صفاتِهِ وهذا بالنسبةِ إلى النازلينِ عن درجةِ الاعتبار الساقطينَ في هاويةِ البوارِ، وذلكَ يحصلِ للعقولِ بواسطةِ وفَورِ العِلْمِ والكَمْاَلِ، وهذا يَحصلُ لها من فَرطِ الجهلِ والضلالِ، أقول: هذا وإن كانَ قريباً من مَطمَحِ نظرِ المصنفِ، ويدلُ عليهِ اختلافَ عبارتِهِ في الموضعينِ حيثُ أُسنِدَ في الأولِ التَحَيُرِ إلى العقولِ في معرفتِهِ، وهو يدلُ على وصولِها إليها، ثُمَ تَحيُرِها فيها، وفي الثاني إليها بواسطةِ تَخبُطِها وهو: يُشْعِرُ بالمسِ والجهالةِ، لكنهُ مخالِفٌ لمّا عليهِ أَئِمَةَ اللغةِ، من أنّهُ لا فرق بينَ أَلِهَ ووَلِهَ في المعنى ولا تفاوتَ بينَ التحيرينِ المفهومينِ، /24-أ/ منها بالشدةِ والضعفِ، ولا بكونِ أحَدِهما [ناشئا]، من سببِ لا يكونَ الآخر [ناشئا] منهُ، ولا بغيرِ ذلكَ من الحالاتِ والاعتبارات المنافيةِ لِترادِفهما، قال: الإمامُ في حلِّ هذا المقامِ الخَلقِ، أمّا واصلونَ إلى معرفتهَ أو محرمون[299] عنهما، أمّا المَحْرُمونَ فَوقَعوا في ظلماتِ الحَيَّرةِ وتِيَهِ الضلالةِ والجهالةِ، فكَأنهمْ فَقَدوا عُقُولهَمْ،[300] وأمّا الواصلونَ إلى عرضهِ العظمةِ وفَسحةِ الكبرياءِ، فَتاهوا في ميادينِ الصَمَدِيَةِ فالخلقُ كُلهمْ والهَونُ في معرفتهِ وفيهِ، تصريحُ بما قُلْنا حيثُ لمْ يخصصِ الوالهينَ بإحدى الفريقتينِ، قوله:" **وكان أصله ولاه**" قالَ: الفاضلُ الرومي[301]-رحمه الله- إنّمَا قالَ: المصنفُ وكانَ أصلهُ وَلاهُ؛ لأن المصدرَ المشهورَ لِوَلِهَ وَلَهَ و وَلَهانَ بالتحريكِ فيهما لا وَلاهُ، فَصَرحَ بهِ لِعَدَمِ انسِياقِ الذِهْنِ إليهِ واعترض عليهِ بوجهينِ، أَحُدهما أَنَّ كلامَّهُ هذا صريحُ في أَنَّ وَلاهَا مصدرٌ، ومع ذلكَ هو مُشتقٌ؛ لأن الظاهِرَ أنَّ قولَ: المصنفِ وكانَ أصلهُ وَلاهُ بيانُ لِلأَصلِ الإعلالي، وقدْ صرحَ بأَنَّ أصلهُ الاشتقاقي وَلَهَ، فإنَّ أَبقى على ظاهرِهِ يَلْزِمُ اشتقاقِ المصدرِ من الفعلِ، وإنَّ أوَّلَ بما قدْ سَبقَ مِنْ أنَّ المُرادَ بهِ مصدرهُ، يَلزمُ اشتقاقُ المصدرِ من نفسهِ، وشَناعةُ كُلٍ منهما غَنِيَّةٌ عن البيانِ، وثانيهما؛ أنّهُ يُفْهَمُ منهُ، أنّهُ حَمَلُ كلمةَ كانَ في كَلامَ المصنفِ، على أنَّهَا فِعْلٌ ماضي مِنْ الأفعالِ الناقصةِ، لا حرفُ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ ولا يساعدهُ رسمُ الخطِ؛ لأن رَسمُهُ وَلاهَا بالألفِ لِكونِهِ مَنصوباً حينئذٍ على الخبريةِ، ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنهُ الأولَ بأَنَّ مُرادُ الفاضلِ هو أنَّ اشتقاقَ الإلَهَ من وَلِهَ يُناسبُ أَنْ يكونَ من مصدرهِ، الذي هو وَلاهُ وهذا هو الذي فِهمَهُ من كلامِ المصنفِ، في تقرير هذا الوجهِ ثُمَ لمَّا كانَ مصدراً

---

[298] الأصلح أن يكتب، فرقانِ.

[299] في نسخة، ب، محرومون.

[300] ذكر في تفسير الكبير، 146/1.

[301] سبق ترجمته.

غيرَ مشهورٍ صرحَ بهِ لِعَدمِ انسياقِ الذِهْنِ إليهِ، وعنِ الثاني بأنَّ؛ عَدَمِ رَسْمِ وَلاهُ بالألفِ لِجَوازِ حكايةِ لفظهِ، كما في بعضِ الحواشي لكنْ يَرُدُّ عليهِ أَنَّ، وَلاهَا فَعَالِ بمعنى المفعولِ أَيْ الوَلُوهِ فيهِ على سِنَنِ، ما ذُكِرَ في سائِرِ الوجوهِ فهو عِندَ المصنفِ على ما نُقِلَ عنهُ في الحاشيةِ، صفةُ مشبّهةُ ككتابِ بمعنى مَكتوبْ وإمامِ بمعنى مُؤْتَمِ بهِ، لا مصدراً مشهورٌ أكانَ أو غيَر مشهور، وأَنَّ الظاهرَ هو أَنَّ تلكَ الكلمةَ هي: كانَ المفيدَةَ لِلظَّنِ أو رَدِّها لِعدمِ جزمهِ بهذا الأصلِ لِكونِهِ قياساً محضاً غير وارِدٍ في الاستعمالِ قوله: /24–ب/ "**استثقال الضمّة أي عليها في وجوه**" فكثيراً ما تُقْلَبُ همزتُهُ،[302] فيقالُ أَجوهُ، وفي وقِتَتْ حيثُ قُلِبَتْ الواوُ همزةً لِلِاستِثقالِ المذكورِ فصارَ أُقِتَتْ، نَقَلَ الجوهريُ عن ابنِ السِكيتْ[303] أَنَّهمْ يَفعلونَ ذلكَ في الواوِ إذا أنضمتْ قوله: "**كإعاء واشاح**" فإنَّ أَصلهُما وِعَاءٌ وهو معروفُ، ووِشاحٌ وهو شيءُ[304] يُنْسَجُ من أَدِيمٍ ويُرَصَعُ من نحو الجَواهِرِ وتَشُدُّهُ المرأةُ بينِ مِنْكِبِها، وكَشْحِها قُلِبَتْ الواوُ فيهما همزةً لاستثقالِ الكسرةِ عليها وفي كاملِ المبردِ[305] كلُ واوٍ مكسورةٍ وقعتْ أولاً، جَازَ هَمزُها نحوَ وِشاحِ[306] وإسادَةٍ[307] وسادَةِ وإسادَةٍ، قوله: "**ويرده الجمع على آلهة دون أولهة**" أي يَرُدُ هذا القولَ: أَعنِي اشتقاقَهُ من وَلِهَ فَيَظُنُ بهِ، أَنَّ أَصلهُ[308] جمعهُ على آلِهةَ دونَ أَولَهةَ؛ لأن جمعَ تَكسيرٍ يَرُدُ الأشياءَ إلى أَصُولِها كالتصغيرِ، ولِذا يُجمَعُ إعاءَ و إشاحِ على أوعيةَ وأوشحةَ دونَ أعيةَ وأشحةَ والاعتذارِ، بأنّهُ لَتوهُمِ أَصالَةِ الهمزةِ حيثُ لمْ يُستعْمَلْ وَلاهُ أَصلاً، مع كونهِ خِلافُ الظاهرِ[309] وَاوٍ إذ لو كانَ هو في الأصلِ واوٍ بالجازِ بلْ لجاءِ ولو على الندرةِ جمعهِ على أَوْلهَةَ أيضاً، على الأصلِ وبهذا أيضاً يَنْدفِعُ ما قدْ قِيلَ إنّمَا يَرَّدَهُ الجمعُ على آلِهَةَ، أَنْ لو كانتْ هي لغةً أصليةَ غير مُتفَّرِعَةً عن أَوْلَهةَ، وهو ممنوعٌ؛ لأن بعضَ اللُّغاتِ على قلبِ الواوِ والياءِ السَاكِنَةِ المفتُوحِ ما قَبْلها ألفاً، ولو

---

[302] في نسخة ، ب، همزةُ.

[303] ابن السكيت، ابو يوسف، يعقوب بن اسحاق الدروقي الأهوازي البغدادي، ت: 186– 244هـ، 208–858م، من ائمة اللغة والنحوي واديب شهير اشتهر بتشيعه، من مؤلفاته المشهورة: اصلاح المنطق، تهذيب الالفاظ، الأضداد، الألفاظ، المذكر والمؤنث، ما اتفق لفظه واختلف معناه، المقصور والممدود، وغيرها من الكتب.

ينظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 12/17–18. ايضا الزركلي، *الاعلام*، 195/8.

[304] لم يذكر في نسخة، ب، شيء.

[305] يقصد به بحر من بحور الشعر السبعة من قصائد وشعر المبرد.

[306] في نسخة، ب، وإشاح.

[307] لم يذكر في نسخة، ب، وإسادة.

[308] في نسخة، ب، ولآه.

[309] في نسخة، ب، مع كونه خلاف الف.

لمْ يكنْ متحركاً في الأصلِ على أنّهُ؛ يَلْزِمُ منهُ توافُقُ جميعِ الُّلغَاتِ معَ هذهِ اللَّغةِ النادِرةِ في هذهِ اللَّفظَةِ فقطْ وهو بعيدٌ جداً، قوله: "**وقيل أصله لاه**" عطفٌ على قولهِ أصلهُ آلهَ فالضميرٌ راجِعٌ إلى اللهِ باعتبار ذاتهِ لا باعتبار أصلهِ، الذي هو إلهَ، كماَ قُرِرَّ في الوجُوهِ السابقةِ لبيانِ أَصلهِ الاشتقاقِ، فلا يَرُدُ أَنَّ كُلاً من الاحتِجابِ عن الأبصارِ، والارتفاعَ عن كلِ شيءٍ خاصِ بالمعبودِ بالحقِ، لا يتناولهُ غيرهُ من الآلِهَةِ الباطلةِ، والمُرادُ بالأصلِ هو: الأصلُ الاعلاُلي فحاصِلُ هذا الوجهِ هو: أنّهُ في الأصلِ مصدرٍ بمعنى الفاعلِ، أَعنيِ المحتجبَ عن إدراكِ الأبصارِ والمرتَفِعِ، أَطلقَ على ذاتِهِ تعالى بَعدَ إدخالِ لامِ العَهْدِ عليهِ وصارَ علماً لهُ تعالى بالغَلبةِ، قوله: "**مصدره لاه يليه ليها**" كباعَ يَبِيعُ بَيعاً، واعترض عليهِ، بأَنَّ هذا القولَ: منسوبٌ إلى سيبويهِ[310] ولمْ يَنْقُلْ عنهُ كونُ لاهَ مصدراً، وأَيضاً هو خلافُ ظاهِرِ كَلامِ الجوهريِ، /25-أ/ وأُجِيبَ بأَنَّ المصنفَ ثِقَةٌ وقدْ نقلهُ عن المثبت وشهادة الإثبات مقدمة على شهادة النفي فالاعتراضُ عليهِ به، وبأمثالهِ غيرُ مناسبِ، قوله: "**لأنّه تعالى محجوب عن إدراك الأبصار**" اتفقتْ كلماتُ أَصحابِ الحواشي على أَنَّهُ، لا يُناسبُ إطلاقَ المحجوبِ عليهِ-سُبحانهُ وتعالى- لإيهامِهِ المَقهُورِيةَ وهي لا تَليقُ إلاّ بِالعَبدِ، وأمَّا الحقَ فقاهرُ والصوابُ محتجبٌ، ففي العبارةِ مُسَاهَلةٌ، وقالَ بَعضُ المدققينَ مِنهمْ لا يقالُ في العبارةِ مساهلةٌ، بل يقالُ أَنَّها خطأٌ صِرفٌ لا يَتحِملُ التَصحيحَ أقولُ: ليسَ فيها مُساهَلَةٌ أَصلاً، فضلاً عن أَنْ يَحكُمَ عليها بأنّها خطأٌ، بل هي واقِعَةٌ على أحسنِ ما ينبغي أَنْ تقعَ عليهِ، حيثُ نَبَّهَ بها على فَائِدةَ جليلةَ، هي أَنْ فِعلَ الاحتجابِ من الأفعالِ اللَّازِمةِ التي قِلَّما تُستْعملُ في غيرِ الأفعالِ الطبيعيةَ، وصفاتِ اللَّازمةِ لِذواتِ الموضوعاتِ مِمَّا ليسَ فيهِ مَدْخَلٌ لِلاختِيارِ، فلو أُسْنِدَ إليهِ تعالى سِيَّما إذا كانَ على صِيغَةِ اسم الفاعلِ؛ بأَنَّ قِيلَ أَنَّهُ مُحتَجِبٌ لَرُبَما تَوَهَمَ أَنَّ احتِجابَهُ عن إدراكِ الأَبصارِ، ليسَ بإرادتِهِ تَعزُزَاً وتَمنُعاً بِحجابِ الكبرياءِ، كما هو مَذْهبُ أَهلِ الحقِ بلْ لاقتضاءِ ذاتهِ، ذلِكَ كما هو رأَيُ المُعتَزِلةِ فَعدلَ عنهُ إلى قَولهِ مَحجوبٌ اهتماماً، بِدَفعِ ذلكَ التَوهُمِ وتَبْعِيداً لِلناظرينَ عمَّا يَشُمُ مِنهُ رائِحةَ الاعتِزالِ ولو على أَبعدِ وجهِ، ولمْ يُبالِ بإيهامِهِ المقهوريةِ لِعَدمِ ذِهابِ أَحدِ إليها في حقهِ تعالى، وأَنَّى يَتصورُ أَنَّ أَحدٌ يَقدِرُ على أَنْ يَجعلهُ سُبْحاَنهُ وتعالى محجوباً، عن إدراكِ الأَبعَادِ حتى يَشتَغِلَ بِدفعهِ بِخلافِ [مَسألةِ] امتناعِ الرُؤْيَةِ وجَوازِها، بلْ الذي يُفْهَمُ مَنْ حَاقَ لفْظهُ، هو أَنَّهُ حَجَبَ ذَاتَهُ بإرادَتَهُ تَعزُزَاً واختياراً لا

---

[310] سيبويه، ابو بشر، عمر بن عثمان بن قمبر الحارثي بالولاء، توفي: 148 – 180هـ، 765 – 796م، إمام النحاة، أول من بسط النحو، وأحذ العلم من الخليل والاخفش وعيسى، وناظر الكسائي في العلم حتى وافقوه على خلافه، من مؤلفاته، كتاب سيبويه في النحو.

ينظر: ابن خلكان، *وفيات الاعيان*، 464/3. ايضا الزركلي، *الاعلام*. 81/5.

اقتضاءَ واضطراراً، و يَدُلُ على أنَّ ما ذكرناهُ هو مقصدَهُ من العُدولِ، ومغزاهُ تَفسيرهُ فَعلَ لَاهَ بقولهِ: إذا أَحَتجَبَ وأَرتَفعَ حيثُ لمْ يَسنُدْ إليهِ تعالى، وإبقاءِ الارتفاعِ حينَ ما أُسنِدَ إليهِ على ما هو عليهِ دونَ الاحتِجابِ هذا هو أَللَّهُمَ لِلصوابِ، قولهُ: "**ويشهد له قول الشاعر**" لا يخفى أَنَّ، غايةَ ما يَشهَدُ لهُ قولُ الشَّاعِرِ و يَدلُ عليهِ هو مَجيءُ لَاهَ، بمعنى إِلَهْ في كَلامِ الفُصَحاءِ ولا شَهادَةَ به؛ لأن أَصلَ لفظِ اللهِ هو لا وهذا هو المُدَعِي، فالثابِتُ بالشَهادَةِ ليسَ بِمُدَعِي والمُدَعَى ليسَ بِثابِتِ فالظاهرُ أنَّهُ، أَرادَ بقولهِ ويَشهَدُ لهُ قولُ الشاعرِ، أنَّهُ يَصحِحُ هذا القولُ، ويَجوزُهُ يدلُ عليهِ كلامُ الجوهريٌ جوزَ سيبويهِ أَنَّ يكونَ لاهَ أَصلُ اللهِ اسم، قالَ الشاعِرُ كحلفةِ الخ أَدخلتَ عليهِ الألفَ واللَّامَ فجرى، /25– ب/ مجرى العَلَمِ كالعباسِ والحسنِ أنتهى، عَبَّرَ عنهُ بهذهِ العبارةِ إشعاراً بأنَّهُ، يَكفي بِمجردِ مجَيءِ لاَهٍ بِمعنى إِلَهِ شاهِداً للِحُكم، بِكونِهِ أَصلاً لِلَفظِ الجَلالَةِ لِغايةِ قُربِهِ مِنهُ، حَيثُ لا فَرقَ بَينهُ وَبَينَ أَصلِهِ، حينئَذٍ إلاّ بِلزومِ لامِ التَعريفِ لهُ وصَيرورتِهِ جُزءُ مِنهُ، وأمّا تَضعيفهُ بِالنسبَةِ إلى كَونِ الإله أَصلاً لهُ، فَمنِ جِهَةٍ أُخرى هي أَن كِثرةِ دورانِ إله بِمَعنى المَعبود واستعمالُ المُعَرفِ مِنهُ في المَعبودِ بِالحقِ خاصةً، وإطلاقهُ على اللهِ بِلا قَرينةٍ، تُرجحُ جانِبِ الُحكمِ بِكونهِ أَصلاً لهُ، قولهِ :"**كَحَلِفَةِ مِن أَبي رَباحٍ يَسمَعُها لاهِهِ الكِبار**" البيتُ لِلأَعشى[311] وَهو مِن قَصيدةِ أَولُها، أَلم يَروا إرماً وعاداً..... أَفْنَاهُمْ اللَّيلُ والنَّهارُ.[312] الحِلفةَ بَفَتحِ الحاءِ المُهمَلَةِ وَالفاءِ المُرةِ مِن الحِلفِ أَي اليمين، وَتَصحيفهِ بِالقافِ بَعيدٌ وإن وَجَهَهٌ بَعضُ أَصحابُ الحَواشي. وأَبو رَباح بِالراءِ وَالحاءِ المُهمَلَتينِ ،كُنيَةُ رَجُلٍ مِن بَني ضُبَيعة[313] أُتِّهمَ بِقَتلِ رَجُلٍ مِن بَني سَعد،[314] وكَلّفوهُ بأَنَ يَحلِفُ أَو يَديَّ فَحَلَفَ ثُم قَتَلوهُ فَصارت حِلفَتُهُ مَثلاً، لَّما لا يَغني. وَالكُبار بِضَمِ الكافِ وَتَخفيفِ الباء مُبالَغةً، الكَبيرِ وَقَد أَتى لكِن لا في هذا الموضِعِ

---

[311] *ديوان الأعشى*، 1/12.

[312] ديوان الأعشى، *ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس*، ت: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.

[313] وهم من قيس بن ثعلبة بن وائل الى ان يصل بنو عدنان، ومن اشهرهم هو الفارس بن الحارث بن عباد بن ضبيعة، صاحب فرس النعامة، اشهر خيول ربيعة، وهي قرية عربية شهيرة تقع في السعودية، في محافظة الخرج في منطقة رياض، التي تقع على الطريق السريع الذي يربط الرياض بمنطقة عسير ونجران وجمهورية اليمن.

ينظر: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، *أمثال العرب*، ت: إحسان عباس، ط: الاولى،1981م، ط: الثانية، 1983م، دار الرائد العربي، بيروت، 174/1.

[314] وهم من بنو سعد بن بكر بن هوزان، وهي مجموعة من القرى والبلدان تقع جنوب الطائف وتابعة لها،وتبعد حوالي 75 كيلومتر عنها، وهي قرية مرضعة الرسول صلى الله عليه وسلم، حليمة السعدية) والتي تشتهر بالشجاعة والفروسية وفصاحة اللسان.

ينظر: *جريدة العكاظ*، العدد، 3496، أرشيف 2012/4/7م.

بِتَشديدها لِزيادةِ الْمُبالغةِ، قَولهُ: "**وَقيلَ علم لِذاتهِ المخصوصةِ**[315]" هذا أَيضاً عَطفُ على قَولِهِ، أَصلُهُ إله يَعنى هوَ: عَلَمٌ وُضِعَ ابتداء لِذاتهِ تَعالى، وَاللامُ قارَنَت وَضعُهُ وَلَيسَ لهُ أَصلٌ، لا إعلالي وَلا اشتقاقي، هذا هو الذي نَقلهُ الطَيبُي[316] عَن مالِك–رَحِمَهُ الله– وَهوَ مَذهَبُ الخَليلِ وَاختارهُ الإمامُ الرازي[317] وَنَسَبهُ إلى الأُصوليين وَالْفقَهاء، ثُم أَنَّهُم عَرَّفوا العِلَمَ بِما وَضَعَ لِشَخصٍ بِعَينهِ، فاعترض عَليهِ صَدر الْمحَققين –رَحِمَهُ الله– بأَنّهُ يَلزمُ مِنهُ أَن لا يُمكِن وَضعُ الَعلَمِ لِمن لم يَرهُ الواضعُ، وَكثيراً ما يَقَعُ في تَسميةِ الآباء أَولادَهِم حين تَوَلِدُهُم قَبلَ رؤيَتِهِم، وأَن لا تَكونَ الأعلامُ الَتي لا تَتَصور مُسَمياتِها على وَجهٍ شَخصيٍ مانعٍ عَن فَرضِ الاشتراكِ، كأسماءِ الأَنبياءِ وَالملائِكَةِ أَعلاماً لهَمُ، وَيَترَتَب عَليهِ أَن لا يُمكِنُ لِغَير اللهِ وَضعَ عَلَمٍ لِذاتهِ سُبحانهُ وَتَعالى وأَجابَ عَنهُ بَعضُ الْمحَقِقينَ: بأَنّه لا يَلزمُ مِن عَدَمِ العَلَمِ بِالشَخصِ المُعَيَنِ، مِن حَيثُ أَنّه شَخصٌ مُعَينٌ جُزئيٌ عَدَمُ إمكانِ وَضعِ الاسم لَهُ، أَلاّ يَرى أَنَ لَفظَ هذا مثلاً مَوضوعٌ لِكُلِ شَخصٍ مِن الأَشخاصِ، وَكذا لَفظُ أَنا وَالذي مَعَ أَنّ هذهِ الَمعاني غَيرَ مَعلومَةٍ لنا بأَعيانِها بَل يَستَحيلُ العَلَمُ بِها على الوَجهِ الجُزئي المانعِ عَن فَرضِ، الِاشتراكِ فَغايةُ ما يَشتَرطُ في الوَضعِ هو مَعرفةُ الْمسَمّى إما بِعينهِ، /26–أ/ أَو بِوجهِ مُساولَهُ في الواقعِ أَقولُ: هذا الجوابُ وإن كانَ حَقاً في ذاتهِ موافِقاً لِما ذَهَبَ إليهِ السَيد السَندِ–قَدّسَ سِرّهُ– في شَرحِ الَمواقِفِ[318] مِن عَدَمِ انحصارِ العَلَمِ فيما كان الَموضوعُ لَهُ مُشَخَصاً، وَالوَضعُ فِيهِ مُشَخَصياً كَما سَننقُلُ لَكَ في هذا الفَصلِ إن شاءَ اللهُ تَعالى، مِما ذَكَرهُ هُنالَكَ بِعَينِ عِبارتهِ الشَريفةِ غَيرَ مُنطَبقٍ على اعتراضِ_صَدر الْمحَقِقين، وَلا يَندَفِعُ هو بهِ لأَنّهُ؛ مَبنيٌ على ما هو الظاهِرُ الْمتَبادِر مِن التَعريفِ مِنهُ، إن قُيدَ بِعَينهِ فيهِ بَيانٌ لِآلَةِ الوَضعُ، وأَنَ المعنى هو ما وَضِعَ لِشَخصٍ مُعَينٍ مانِعٌ عَن فَرضِ المشرَكَةِ مَلحوظٌ بِعَينهِ، وَمُشَخَصِهِ لا بأَمرِ كُلي صادِقٍ عَليهِ وَلا شُبهَةَ في اتجاهِ ما ذَكَرَهُ حينئذٍ، فَالصَوابُ في الجَوابِ هوَ أَن يَمنَعَ كَونُ قَيدِ بِعَينهِ بَياناً، لِآلةِ الوَضعِ وَيَدعى أَنّهُ صِفةٌ كاشِفَةٌ لِلشَخصِ وَالمعنى العَلَمِ، ما وَضَعَ لِمُعَينٍ كُلياً كانَ أَو جُزئياً، مُشَخَصاً كَيفَ وَهذا هوَ الظاهِرُ إذ لا تَختَلُ جامِعيةُ التَعَريفِ حينئذٍ بِإعلامِ الأَجناسِ؛ أَو أَنهُ تَقييدٌ لِلوَضعِ بِحَيثيةِ التَعينِ، وَالمعنى حينئذٍ ما وَضع لِشخصٍ مِن حَيثُ أَنّه مُعينُ، إذ الوَضعُ للمُعينُ قَد يَكونُ مِن حَيثُ التَعينُ، وَقَد يَكونُ لا مِن حَيثُ التَعينُ، وَهو الفارِقُ بَينَ المَعرفةُ وَالنَكِرةِ، لا مُجَرد تَعيّنِ المَوضوعِ لهُ إذ كُلُ لَفظٍ مَوضوعٍ لمَعينٍ؛ أَو أَنّه

---

[315] ذكر في تفسير الكبير، 231/1.

[316] الحسين بن محمد بن عبد الله شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان.

ينظر: الزركلي، *الأعلام*، 265/2.

[317] سبق ترجمته.

[318] سبق ترجمته.

تأَكيدٌ لِلشَخصِ وَعلى التَقادير الثلاثة مَفهومٌ العَلَمِ أَعَمُ مِن أَن يَكونَ الوَضعُ لِلمُشَخَصِ بِملاحَظَةِ بِعينهِ أَو بأَمرٍ كُلي، قَولهُ: "**لأنّه يوصفُ ولا يوصفُ بهِ**" يُريدُ أَنّهُ يَوصفُ بِسائِرِ اسمائِهِ الحُسنى الدالةِ على المعاني وَلا يَجعَل هو وَصفاً لشيءٍ مِنها كما تَشَهَدُ بهِ الآياتِ وَالسُنَنِ، فَيَكونُ اسماً وَأَما هوَ في قَولهِ ﴿ إلى صِراطِ العزيزِ الحَميد اللهُ الَذي لهُ ما في السَمواتِ أَو ما في الأَرضِ﴾[319]على قِراءَةِ الَجرِ، فالُمحَقِقون على أَنّهُ عَطفٌ بَيانٍ لا نَعتَ، وأَورَدَ على هذا الوَجهِ وَالذي يَليهِ أَنَّهُما يَدُلانِ على الإسميةِ فَقَط لا العَلَميةِ، وَعلى الثالثِ أَنَ كَونَهُ غَيرَ وَصفٍ لا يَستَلزِمُ كَونَهُ عَلماً وأُجيبَ تارَةً بأَنَّ إثباتَ اسميَتهُ إثباتَ لِعَلَميتهِ إذ لا قائِلَ بِالفَصلِ وَأُخرى بأَنَّ المطَلوبَ هو إبطالُ مَذهَبُ الخَصمِ، أَعني كَونَهُ وَصفاً قُلتُ المُدَعي هو إثباتُ العَلَميةِ وَالأَوجهُ الثلاثةُ مَورُدَةٌ كَما هو الظاهِر لِإثباتِها، لكِن مَعَ مُلاحَظَةٌ مُقَدَمَةٌ مَطوّيةٌ بَعدَ قَولِنا، فَيَكونَ اسماً لم تُذكَر لِظهورِها وَتَنُبّه الأَذهانِ لَها مِن كَلامِهِ السابِقِ في أَول المبحَثِ، وَهي نَحوَ وَلاشَكَ أَنّه مُخَتصٌ بهِ تَعالى، لم يُطلَق على غَيرِهِ لا في الجاهليةِ وَلا في الإِسلامِ فَيَكونُ عَلماً، قوله: "**ولأنّه لابد له مِن اسمٍ تجرَى عَليهِ صِفاتُهُ**" وَجهُهُ أَكثر، /26–ب/ أَصحابُ الحَواشي بأَنّ كُلَ شَيءٍ يَتوَجّهُ إِليهِ الأَذهانُ، وَتَحتاجُ إلى التَعبيرِ عَنهُ قَد وَضِعَ لَهُ اسم مُختَصٌ أَو غَيرَ مُختَصٍ تَوقيفيٌ أَو اصطلاحيٌ، فَكَيفَ يُهمِلُ خالِقُ الأَشياءِ وَمبُدِعُها بِلا اسم يَجري عَليهِ، ما يَليقُ أَن يَعزى إِليه، وَبَعضُهُم بأَنَ قيامَ الصِفاتِ في الخارجِ كَما يَحتاجُ إِلى وجودِ المَوصوفِ فيهِ، كَذلِكَ إجراءِ الصِفاتِ عَليهِ في الأَلفاظِ يَستَدعي وجودَ اسم دالٍ على ذاتِهِ فيها، وأَنتَ خَبيرٌ بأَن كِلا الوَجهَينِ ظَنيٌ غَيرَ مُفيدٍ لِليَقينِ، فإِنَّ المحَالَ وجودُ الصِفةِ بِدونِ المَوصوفِ لا وجودَها لَهُ أَو إجراءِ الصِفاتِ علَيهِ بِدونِ سَبقِ اسم مَوضوعٍ لِذاتهِ مِن حَيثُ هي، هي لكِنَ يَكتَفي بِهِما وَبأَمثالِهما في المقَاماتِ الخِطابيةِ، قَولهُ: "**وَ لأَنَّه لَو كانَ وَصفاً لَم يَكُن قَولُ لا إِلهَ إِلا الله تَوحيداً**" تَوجيههُ؛ أَنّه لَو كانَ وَصفاً، لَم يَمنَع الشِركةَ وَ غايةُ اختصاصهِ بهِ تَعالى، لا توجَبُ إِلاّ أَن يَكونَ مِن الصِفاتِ الغالبَةِ، فلَم يَكُن لا إِله إِلاّ الله مُفيداً بِنَفسِهِ مِن غَيرِ مُلاحَظَةِ شَيءٍ آخرٍ مَعَهُ تُوَحّدُ ذلِكَ الفَردُ الواجِبُ لِذاتهِ تَعالى بالوجودِ، كَما أَن لا إِله إِلا الَرحمنُ غَيرَ مُفيدٍ لَهُ، لكِنَهُ باطِلٌ لانعِقادِ الشَرعِ على إفادةِ الأَولِ إياهُ دونَ الثاني، وَلابُدَ لِهذا الفَرقَ مِن سِرٍ يَستَنِدٌ هوَ إِليهِ، وَما ذلِكَ إِلا أَن مَدلولِ الصِفَةِ وَالذاتِ المبُهَمَةِ غايةُ الإِبهامِ المتُصَفَةِ بِالمعنى، فَلا يَمنَعُ الشِركَةَ وَ إِن اختَصَ في الاستعمالِ بِفَردٍ مِن مَفهومِهِ كَالرَحمنِ، فَلا يُفيدُ استِثناؤهُ التَوحيدَ بخِلافِ مَدلولِ الَعلَمِ، إذ هوَ الذاتُ المعُينَةُ فاستثناؤهُ لامَحالةَ يُفيدُ، وَعَلَمٌ مِما قَررنا أَن ما نُقِلَ مِن المصُنِفِ مِن حاشيةِ قالَ: فيها فيهِ نَظَرٌ لِجوازِ أَن يَكونَ التَوحيدُ مُستَفاداً مِن الشَرعِ انتهى، لَيسَ مِنهُ؛ لأَن المُستَدَلُ أَيضا

---

[319] ابراهيم، 1/14.

مُعتَرفٌ بأَنَ الفَرقَ بَينَ القَولَينِ مِن جِهةِ الشَرعِ كَما عَرِفَتَ، لكِنهُ يَقولُ أَن الِحكمَةَ في ذِلكَ هي عَلَميَتُهُ وَ وَصفيةَ الرحمنِ، وأَن هذا الوَجهَ كَما يَثبُتُ كَونهُ غَيرَ وَصفٍ، كَذلكَ يُثبِتُ عَلَميتُهُ إلا أَن المصُنِفَ اعتَمَدَ فِيهِ أَيضاً على المقُدَمَةِ المطَوِيةِ إجراءً للأوجه الثلاثةِ على نَسقٍ واحدٍ، قَولهُ: "**والأَظهَرُ أَنهُ وَصفٌ في أَصلِهِ**" قالَ بَعضُ أَصحابِ الحَواشي، هذا بَيانٌ لِلمذهَبِ الثالثِ مِن المذَاهبِ الأَربَعةِ الأُصولُ في تَحقيقِ لَفظِ اللهِ أَقول: وَالأَظهَرُ أَنهُ تَرجيحٌ لِلمَذهِبِ الأَولِ، وإثباتُ لِكَونِهِ وَصفاً مُشتَقاً على أَحدِ الوجوهِ السابِقةِ رداً على صاحِبِ الكَشافِ[320] حَيثُ ذَهَبَ الى أَنهُ اسم لا صِفَةٌ، مَعَ تَحريرٍ بَديعٍ للمُدَعى على وَجهٍ يَندَفِعُ بِما أُخَذَ فِيه مِن الاعتباراتِ ما استَدَلَ بِهِ الخَصمُ، على كَونهِ عَلَماً ابتداء مِن، /27–أ/ الأَدلَةِ الثلاثةِ المذَكورةِ، فَقولهُ: أَجرى مجَراهُ في إجراءِ الوَصفِ عَليهِ، إبطالٌ للاستدلال الثاني وَلِلشَقِ الأَولِ مِن الاستدلالِ الأَولِ، وَقَولهُ وَامتناعِ الوَصفِ بهِ إبطالُ لِلشَقِ الثاني مِنهُ أَيضاً، وَقولهُ وَ عَدَمُ تَطَرقِ احتمالِ الشِركَةِ إليهِ إبطالٌ للاستبدال الثالثِ، وَ مَنشأُ الكُلِ مَصيرهُ بِالغَلَبَةِ كالَعَلمِ، وَهوَ الفارِقُ بَينَ اللهِ والرحمنِ؛ لأَنهُ وإن أختَصَ بِذاتهِ بِحَيثُ لَم يُستَعمَل في غَيرِهِ إلا إنهُ لَم يَصر كالعَلمِ القَصدي في الدِلالةِ على ذاتهِ، بِدليلِ وقوعِهِ صِفَةً لا مَوصوفاً، ثُمَ عَلَميةُ العَلَمِ بِالغَلَبَةِ على ما في بَعضِ الحَواشِ، بِالوضعِ لكِنَ الرضى[321] صَرَّحَ بأَنها لا تَحتاجُ إلى وَضعٍ وَ قيلَ فيهِ غَيرَ قَصدي قَولهُ: "**بِحيثُ لَم يُستَعمَل في غَيرِهِ**" الغَلَبَةِ على ما قالَ: المحُقَقُ التَفتازاني[322]–رَحِمَهُ الله– أَن يَكونَ لَلفظُ عُمومٌ بِحَسَبِ الوَضعِ، فَيَحصلَ لهُ خُصوصيةٌ بِبَعضِ أَفرادِهِ بِمَعنى زيادةُ اختصاص لهُ بِهِ، أَمّا إلى حَدِّ التَشَخُصِ فَيَصيُر عَلَماً كَالنَجمِ أَولاً فَيَصيُر اسماً غالباً كَالسَنَةِ أَو صِفَةً غالِبَةً كالَرحمنِ، ثُم إن أُستُعمِلَ أَوّلاً وَلَو نادِراً في غَيرِهِ، فَالغَلَبَةُ تحَقيقيةٌ وإن لمَ يَستَعمِل أَصلاً فَهيَ تَقديريةٌ، فَلَمّا كانَ الظاهِرُ المتَبادرُ مِن الغَلَبةِ، هيَ: التَحقيقيةُ أَو المعَنى الأَعمُ مِنها ومِن تقديريةُ، أَتى المُصَنِفُ بِقولهِ: بِحَيثُ لَم تُستَعمَل في غَيرهَ إشارةً إلى أَنّ الغَلَبَةَ في اللهِ تَقديريةً لا تَحقيقيةً، قَولهُ: "**كالثُريا والصَعِقِ**" أَشار بأراد مثالين إلى تَنوعِ الغَلَبَةِ إلى نوَعينِ؛ لأن غَلَبَةَ الثُريا تَقديريةٌ وَغَلبَةَ الصَعِقِ تَحقيقيةٌ، كَذا قِيلَ وَ على هذا يُقالُ ،قَدّمَ المِثالُ الأَولِ لِكونِ المناسبةِ بيَنهُ وَبَينَ الُممثِلِ لهُ أَكملُ منِها بَينَهُ وَبينَ المِثالِ الثاني في القاموسِ،[323] امرأةٌ ثرَويٌ مُتَمَوّلةٌ، وَالثُريا تَصغيرُها وَالنَجمُ لِكثرةِ كَواكِبِهِ مَعَ ضَيقِ المَحلِ، والصَعِقِ بِفَتحِ الصادِ وَكَسرِ العَينِ الُمهمَلَتينِ صِفَةٌ مُشَبِهةٌ لِمَن أَصابَتهُ

---

[320] ذكر في متن الكشاف، 6/1.

[321] سبق ترجمته.

[322] سبق ترجمته.

[323] سبق ترجمته.

الصاعِقَةُ، ثُم صارَ عَلَماً لِخويلِدِ بِن نَفيل[324] قَولهُ؛ لأن ذاتهُ تَعالى مِن حَيثُ هو الخ، قالَ: صاحِبُ الَمواقِف[325] الاسم المأَخوذِ مِن الذاتِ فَرعٌ تَعَلَقَها، وَقالَ الشَريفُ العَلامَةُ–قَدّسَ سِرّهُ– في شَرحِهِ، فَمَن ذَهَبَ إلى جَوازِ تَعَقُلِ ذاتِهِ تَعالى جَوّزَ أَن يَكونَ لهُ اسم بإزاءِ حَقيقتِهِ الَمخصوصةِ،[326] ومَن ذَهَبَ إلى امتناعِ تَعَقُلِها، لمَ يجَوز لهُ اسماً مأَخوذاً مِن ذاتهِ؛ لأن وَضعَ الاسم لمِعنى فَرعِ تَعَقُّلِهِ ووَسيلةٌ إلى تَفهيمِهِ، فإذا لَم يُمكِن أَن يَعَقُلَ وَيُفهَمُ فَلا يَتصور اسم بإزائهِ، ثُم قالَ: وَفيهِ بِحثٌ؛ لأن الخِلافَ في تَعَقُلَ كُنهِ ذاتهِ وَوَضعِ الاسم لا يَتَوَقفُ عَليهِ، إذ يَجوزُ أنّ تَعَقُلَ ذاتُ ما بِوجهٍ مِن وجوهِها وبِوَضعِ الاسمِ لخِصوصيةِ تِلكَ، /27–ب/ الذاتِ وَيَقصِدُ تَفهيمَهُما باعتبار مّا لا بِكُنهِها، وَيكونُ ذلِكَ الوَجهُ مُصَحَحاً لِلوضعِ وَخارِجاً عَن مَفهومِ الإسم، على ما مَرَّ مِن أَن لَفظَ اللهِ اسم عَلَمٍ لهُ مَوضوعٌ لِذاتهِ مِن غَيرِ اعتبار مَعنى فيهِ انتهى، يُريدُ أَن تَعقُلَ الجُزئي بِوجهِ كُلّي، لا يَستَلزِمُ كُليّةَ الَمعلومِ لِلفرقِ الظاهِرِ بَينَ العَلَمِ بالشيءِ مِن وَجهٍ، وَبَينَ العَلَمِ بِوَجهِ الشيءِ كَيفَ وَقد اعتَرفوا بِعمومِ الوَضعِ، وَخصوصِ الموضوعِ لهُ فإن أُريدَ أَنَّ ذاتهُ غَيرَ مَعقولٍ لِلبشَرِ بِكُنهِهِ فَهو مُسَلَّمٌ لكِن لايَلزمُ مِنه عَدمُ إمكانِ وَضعُ اسم لهُ، لِمّا عَرفَتَ وإن أُريد أَنّه غَيرُ مَعقولٍ وَلَو بِوَجهٍ مِن الوجوهِ فَهو مَمنوعٌ، واعترض الُمحِققُ الدَواني[327] ايضا؛ بأَنَّ امتناعِ تَعقل ذاتهِ، إنّما يَدلُ على عَدَمِ تَمكُنِ البَشَرِ مِن وَضعِ العَلَمِ لهَ تعالى، لِعَدم اِطلاعهِ على خُصوصِ مُشَخَصِهِ، لا على أَنّ لَيسَ لهُ تعالى عَلَمٌ، وَقَد صَحَ أَنّ اسمائهُ تَوقيفيةٌ وَهوَ سبُحانَهُ عالمٌ بِخصوصيةِ ذاتهِ وَتشَخُصِهِ فَيَجوزُ أَن يَضعَ هوَ لِذاتهِ عَلَماً، نَعم. نحَنُ مَعاشِر الُممكناتِ لا يُمكننا ذلِكَ وَليسَ النِزاعُ فيهِ، وَلا يَخفى أَن هذينِ الإعتراضينِ لا يرِدُ أَنَ على ما أَرادهُ الُمصِنفَ مِن هذا الكلامِ، وإن وردا على ما هنالِكَ؛ لأن مَقصودَهُ مِنهُ أَنّهُ لَو كانَ اسم مَوضوعاً لِذاتهِ الَمخصوصةِ، لأَمكَنَ الدَلالةِ بهِ عَليهِ مِن حَيثُ هو بِلا مُلاحظةٍ، بِصِفَةٍ ثابتةٍ لهُ حَقيقيةً أَو إضافيةً، إذ لو اكتَفى في إمكانِ الدلالةِ عَليهِ بإمكانِ إخطارِهِ لِلمُمكِناتِ في ضِمنِ الوجوهِ لَكَفى لِذلكَ ما لهُ مِن اسماءِ الصِفاتِ والَمعاني، فَيبقى وَضعِ العَلَمِ لهُ عَبَثاً بلا فائدةِ مُعتدٍ بِها والتالي باطِلٌ، فالمقَدمُ مِثلَهُ أِمّا الُملازَمَةُ؛ فلأن الوَضعَ تَخصيصُ اللَفظِ لِلمَعنى بِحَيثُ مَتى أُطلِقَ فَهِمَ مِنهُ، وَهذهِ الحَيثيةُ هيَ إمكانُ الدَلالةِ بهِ، عليهِ وأَيضاً فائدةُ وَضعِ اللَفظِ لِلمعنى وَهي التَفهيمُ والتَفاهُمُ، تَتَوقفُ على هذا الإمكانِ، فإذا انتَفى هو تَنتَفى هي فلا يَليقُ بِالحِكمَةِ ارتكابُهُ، وأَمّا

---

[324] ذكر في القاموس، 900/1.

[325] سبق ترجمته.

[326] ذكر في المواقف، 305/3.

[327] سبق ترجمته.

بُطلانِ اللازمِ؛ فلأن إمكان الدَلالةِ بهِ عَليهِ تَتَوقَفُ على تَعَقُلنا إيّاهُ بخِصوصِ ذاتهِ المقَدَّسَةِ، وَهو أَعلى وأَجل عَن التَلّوثِ بِالحضورِ بِعَينهِ في أَذهانِنا مَعاشِرَ الُممكَناتِ مِن الماديات والمُجردات، وَفي كَلامهِ –رَحمهُ اللهُ– إيماءٌ إلى ذلِكَ، بَل تَصريحٌ بهِ حَيثُ قالَ: فلا يُمكِن أَن يَدُلَ عَليهِ بِلفظٍ، قَولهُ: "**ولأَنّهُ لَو دَلَ على مُجرَدِ ذاتهِ الُمخصوصِ**" دَلَ بِصيغةِ الَمعلومِ والُمستَترِ فيهِ عائداً إلى لَفظِ اللهِ، يَعنى لَو لَم يَكُن وَصفاً بَل كانَ عَلَماً، لاقتضى أَن يَدل على مُجَردِ ذاتهِ الُمشَخَصَةِ.

4. الخاتمة.

في ختام هذه الدراسة المتواضعة وبعد رحلة شاقة و شيقة في رحاب تفسير سورة الفاتحة وحياة الشيخ العلامة صبغة الله الحيدري، لا يسعني إلا أن أشكر الله سبحانه وتعالى الذي مَنَّ عليَّ بإتمام هذه الرسالة.

أولا– النتائج: ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها خلال بحثي هذا ما يلي:

1– اهتمام العلماء الاقدمين بتفسير القران الكريم.

2– الاهتمام بالشروح والتوضيحات على ما كتب من خلال كتابة الحواشي.

3– التركيز على جانب اللغوي/ البياني–البلاغي للآيات القرآنية.

4– التأثر بالاختلاف الفقهي.

5– الحياة العلمية لأسرة الحيدرية وتأثيرها على الحالة العلمية والدينية في العراق وما جاورها.

6– ظهرت مصادر ومراجع الشيخ صبغة الله الحيدري بشكل واضح من خلال كتابته لحاشيته وهي تدل على غزارة علمه وسعة ثقافته واطلاعه.

7– الشخصية العلمية الشيخ العلامة صبغة الله الحيدري، واضحة من خلال ما طرحه من أراء حول المسائل المختلفة وترجيحه للبعض منها ومخالفته ونقده لبعض ما طرحه الأقدمون وخاصة في المجال اللغوي/ البياني، فهو ليس مجرد تأمل للأقوال بل يرَّجح فيما بينها ويرد بعضها إن لم تطابق الضوابط العلمية التي سار عليها.

ثانيا– التوصيات:

نوصي ونقترح بعض الدراسات التفسيرية والتراجم للعلماء لإغناء مكتبة العلوم الشريعة ووفاءً لفضل الشيخ صبغة الله الحيدري وجميله، منها:

1– دراسة حياة الشيخ صبغة الله بن إبراهيم الحيدري بشكل مفصل.

2– دراسة موازنة بين حاشية الشيخ صبغة الله بن إبراهيم الحيدري وحواشي العلماء الاخرين على تفسير متن البيضاوي من حيث الأفكار والمعاني والآراء المطروحة.

3– دراسات تحليلية موضوعية/ وخاصةً الدراسات اللغوية النحوية والصرفية حول حاشية الشيخ صبغة الله بن إبراهيم الحيدري لما فيه من علم جمَّ.

4- اعداد منتديات علمية وأدبية ولغوية حول التراث العلماء السابقين ومنهم الشيخ صبغة الله بن إبراهيم الحيدري لغرض الاستفادة المرجوة من علمهم وتراثهم الذي تركوه لنا.

5- ادخال تراجم هؤلاء العلماء في المناهج الدراسية.

6- تسمية بعض الصروح العامة والمدارس بأسماء هؤلاء العلماء حفاظاً على تأريخهم وتعليماً للأجيال القادمة وبهدف سلوك طريقهم والتحلي بأخلاقهم.

7- إقامة الندوات العلمية التي تصادف تاريخ وفاتهم في المحافل العامة وتعريف الأجيال بهم ومدى علمهم وخدمتهم للدين.

8- إنشاء برامج مرئية ومسموعة ومقروءة وغيرها من وسائل الإعلام المختلفة للتعريف بالعوائل الكردية العريقة التي نشأ فيها العلم والعلماء الأفذاذ في جميع العلوم الشرعية والفلسفية واللغوية وغيرها من العلوم الذي انبهر بها العالم الإسلامي عبر التاريخ ويستفاد منهم إلى يومنا الحاضر كمصدر ومرجع للعلوم.

9- جمع تأليفاتهم ومخطوطاتهم وتعريفها من قبل المؤسسات الحكومية المعنية والاهلية وطبعها ونشرها في الأماكن المخصصة من دور المكتبات لتخليصها من الاندثار والمحوِ والضياع.

5 . المراجع.

1- ابراهيم الفصيح، ابراهيم بن صبغة الله بن أسعد الحيدري, *عنوان المجد في احوال بغداد والبصرة والنجد*, ت: أحمد فريد المزي, ط: الاولى، دار الكتب العليمة, بيروت.

2- إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، *المعجم الوسيط*، ط: الاولى، دار الدعوة.

3- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، ت:630هـ، *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، ت: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، 1415هـ، 1994م.

4- أبن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، ت: 833هـ، *غاية النهاية في طبقات القراء*، ط: الأولى، 1351هـ. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.

5- أبن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*، ط: الأولى، دار صادر، بيروت، 1358م.

6- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، ت: 646هـ، *الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط*، ت: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، ط: الاولى، 1431هـ، 2010م.

7- ابن الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين، ت: 827هـ، 1424م، *العيون الغامزة على خبايا الرامزة*.

8- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الأهوازي، ت: 244هـ، *ترتيب اصلاح المنطق*، رتبه وقدمه: الشيخ محمد حسن بكائي، ط: الاولى، 1412هـ، مجمع البحوث الاسلامية ايران، مشهد.

9- ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر الاشبيلي المالكي، ت: 543هـ، *المحصول في أصول الفقه*، ت: حسين علي اليدري و سعيد فودة، ط: الأولى، دار البيارق، عمان، 1999م.

10-ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري، ت: 1089هـ، شذرات *الذهب في أخبار من ذهب*، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط: الأولى، دار ابن كثير، 1412هـ 1991م.

11-ابن المستوفي، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، ت: 637هـ، *تاريخ إربل*، ت: سامي بن سيد خماس الصقار، دار الرشيد، العراق، 1980م.

12- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، ت: 354هـ، *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت: 739 هـ، ت: شعيب الأرنؤوط، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

13-أبن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، ت: 852هـ، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، ت: محمد عبد المعيد ضان، ط: الثانية، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، 1392هـ، 1972م.

14-ابن خلدون, ولى الدين عبدالرحمن بن محمد بن خلدون, *مقدمة ابن خلدون*، ت: عبدالله محمد الدرويش, ط: الاولى, دار يعرب, 1425هـ، 2004م.

15-أبن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي، ت: 681هـ، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900م.

16-ابن خياط، خليفة بن خياط أبو عمر الليثي العصفري، *الطبقات*، ت: أكرم ضياء العمري، ط: الثانية، دار طيبة، الرياض، 1402هـ، 1982م.

17-أبن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي، ت: 230هـ، *الطبقات الكبرى*، ت: محمد عبد القادر عطا، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ، 1990م.

18-ابن شرف شاه، حسن بن محمد، *الوافية في شرح الكافية*.

19-ابن عاشور، طاهر ابن عاشور، *مقدمة التحرير والتنوير*، مصدر الكتاب: موقع مشكاة للكتب الإسلامية.

20- أبن عبد البر، ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي ت:463هـ، *جامع بيان العلم وفضله*، ت: أبي الأشبال الزهري، ط: الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، 1994م

21-ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، ت: 571هـ، *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري*، ط الثانية، دار الفكر، 1979م.

22-ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، ت:851هـ، *طبقات الشافعية*، ت: الحافظ عبد العليم خان، ط: الأولى، دار عالم الكتب، بيروت، 1407هـ.

23-ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، *البداية والنهاية*، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: الأولى، دار هجر، 1419هـ، 1998م.

24-ابن معصوم، صدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد الحسني الحسيني، ت: 1119هـ، *أنوار الربيع في أنواع البديع*.

25-ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن على، الأنصاري الرويفعي الإفريقي، ت: 711هـ، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، 1414هـ.

26-أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري، ت: 577هـ، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، ت: إبراهيم السامرائي، ط: الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1405هـ، 1985م.

27-أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني الكوفي، ت: 1094هـ، *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

28-أبو الحسن برهان الدين، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، ت: 593هـ، *الهداية في شرح بداية المبتدي*، ت: ونشر، طلال يوسف.

29-أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، ت: 385هـ، *سنن الدار قطني*، ت: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1424هـ.

30-أبو العباس ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، ت: 668هـ، *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*، ت: نزار رضا، ط: دار مكتبة الحياة، بيروت.

31-أبو الفتح المطرزي، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن علي، برهان الدين الخوارزمي، ت:610هـ، *المغرب في ترتيب المعرب*، دار الكتاب العربي.

32-ابو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، ت: 1206هـ, *سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر*، ط: الثالثة، دار ابن حزم، 1408هـ،1998م.

33-أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، ت: 489هـ، *قواطع الأدلة في الأصول*، ت: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1999م.

34-أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، *أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري*، ت: نبيل بن مَنصور بن يَعقوب البصارة، مؤسَّسَة السَّماحة، ط: الأولى، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت، لبنان، 1426هـ، 2005م.

35-أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: 368 هـ، *شرح كتاب سيبويه*، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م.

36-أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت: 170هـ، *العين*، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

37-أبو محمد، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، ت: 772هـ، *نهاية السول شرح منهاج الوصول*، ط: الأولى، 1420هـ، 1999م.

38-أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، ت: 370هـ، *تهذيب اللغة*، ت: محمد عوض مرعب، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

39-أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: 393هـ، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط: الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ، 1987م.

40-أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت: 430هـ، *معرفة الصحابة*، ت: عادل بن يوسف العزازي، ط: الأولى، دار الوطن للنشر، الرياض، 1419هـ، 1998م.

41-ابو هلال العسكري، *الصناعتين الكناية والنشر*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عيسى البابي الحلبي، 1371هـ، 1952م.

42-أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، *السنن الكبرى للنسائي*، ت: عبد الغفار سليمان البنداري, وسيد كسروي حسن، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ، 1991م.

43-أحمد مختار عبد الحميد عمر، ت: 1424هـ، *معجم اللغة العربية المعاصرة*، ط: الأولى، عالم الكتب، 1429هـ، 2008م.

44-الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، ت: 321هـ، *جمهرة اللغة*، ت: رمزي منير بعلبكي، ط: الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

45-اسماعيل بن محمد بن ماجي السعدي الانصاري، ت:1417هـ، *حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب واثاره العلمية*, ط: الثانية, عمادة البحث العلمي بجامعة امام السعود الاسلامية, الرياض, المملكة العربية السعودية, 1420هـ, 1990م.

46-الأسنوي، عبد الرحيم الأسنوي جمال الدين، *طبقات الشافعية*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، 1407هـ، 1987م.

الإصابة في تمييز الصحابة، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.

47-الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، ت: 430هـ، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، السعادة، بجوار محافظة مصر، 1394هـ، 1974م.

إصلاح المنطق، ت: محمد مرعب، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي، 1423هـ, 2002م.

48-الأكمه، داود بن عمر الأنطاكي، ت: 1008هـ، *تزيين الأسواق في أخبار العشاق*.

49-الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، ت:1270هـ، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، ت: علي عبد الباري عطية، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.

50-الأهدل، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة، *روضة الشعر الهادف*، شرح وتعليق، سارة عبدالرحمن الأهدل و هاجر عبد الرحمن الأهدل.

51-الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، ت: 1399هـ، *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، 1951م.

52-البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، ت: 256هـ، *التاريخ الكبير*، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

53-بدر الدين العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، ت: 855هـ، *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

البرهان في أصول الفقه، ت: صلاح بن محمد بن عويضة، ط: الأولى 1418هـ، 1997م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

54-البيضاوي، القاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، ت: محمد صبحي حسن حلاق ومحمد أحمد الأطرش، ط: الأولى، دار الرشد ومؤسسة الإيمان، 1421هـ، 2000م.

55-البيطار الميداني, عبدالرزاق بن حسن بن ابراهيم, ت: 1335هـ, *حلية البشر في التاريخ القرن الثالث العشر*, ت: محمد بهجة البيطار, ط: الثانية، دار صادر, بيروت, 1413هـ, 1993م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1407هـ، 1987م.

تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، 1415هـ، 1995م.

تذكرة الحفاظ وذيوله، ت: زكريا عميرات، ط: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، 1419هـ، 1998م.

56-الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ت: 279هـ، *الجامع الصحيح سنن الترمذي*، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

57- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، *العقائد النسفية*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

58-الثعالبي، أبو منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ت:429هـ، *فقه اللغة وسر العربية*، ت: عبد الرزاق المهدي، ط: الأولى 1422هـ، 2002م، إحياء التراث العربي.

59-الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، ت: محمد التنجي، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995م.

60-الجصاص، أحمد بن علي الرازي، ت:370،305هـ، *الفصول في الأصول*، ت: عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

61-جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي، ت: 986هـ، *مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار*، ط: الثالثة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1387هـ، 1967م.

62-الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، ت: 478هـ، *التلخيص في أصول الفقه*، ت: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

63-الحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، ت: 1067هـ، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.

64-الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، *شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون*، مصدر الكتاب موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net.

65-حسين بن غانم, *تاريخ نجد*, ط: الاولى, مطبعة طبعة الحلبى، القاهرة, 1367هـ.

66-الحَمِيدي، أبو عبد الله بن أبي نصر، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي، ت: 488هـ، *الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم*، ت: علي حسين البواب، ط: الثانية، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، 1423هـ، 2002م.

67-خطيب دمشق، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، ت: 739هـ، *الإيضاح في علوم البلاغة*، ت: محمد عبد المنعم خفاجي، ط: الثالثة، دار الجيل، بيروت.

68-الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الحلبي، ت: 466هـ، *سر الفصاحة*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، 1402هـ 1982م.

69-الداودي، أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف، *الجامع الصحيح فِيمَا كَانَ عَلى شَرطِ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِمَا وَلم يُخَرِّجَاهُ*، ط: الأولى، دار قباء للطباعة، القاهرة، 1429هـ، 2008م.

70-الداودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين المالكي، ت: 945هـ، *طبقات المفسرين للداوودي*، ت: بإشراف لجنة من العلماء، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

71-ديوان الأعشى، *ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس*، ت: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، بدون التاريخ.

72-الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت: 748هـ، *سير أعلام النبلاء*، ت:إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1405هـ، 1985م.

73-الذهبي، محمد السيد حسين الذهبي، ت: 1398هـ، *التفسير والمفسرون*، ط: الاولى، مكتبة وهبة، القاهرة، الجزء 3، هو نُقول وُجدت في أوراق المؤلف بعد وفاته ونشرها د محمد البلتاجي.

74-الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، ت: 395هـ، *معجم مقاييس اللغة*، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.

75-الرضي الدين، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين، ت: 686هـ، *شرح الرضي على الكافية*، ت: يوسف حسن عمر، طبعة جديدة، جامعة قاريونس، 1398هـ، 1978م.

76-الزركشي، بدر الدين عمر بن عبد الله، ت: 794هـ، *البرهان في علوم القران*، ت: محمد أبو فضل إبراهيم، ط: الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

الزركلي, خير الدين بن محمود بن محمد بن على بن فارس الدمشقي, ت: 1396هـ، *الاعلام*, ط: الخامسة العشر, دار العلم للملايين, 2003م, 1423هـ.

77-الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

78-الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، ت: 538هـ، *أساس البلاغة*، ت: محمد باسل عيون السود، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ، 1998م.

79-السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي، *طبقات الشافعية الكبرى*، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، ط: الاولى، دار إحياء الكتب العربية.

80-ستودارد لوثروب, *حاضر العالم الاسلامي*, ترجمة: عجاج نويهض, ت: شكيب أرسلان, ط: الرابعة, 1394هـ.

81- سليمان فائق بك، الكتاب باللغة التركية، *تأريخ المماليك " الكوله مند" في بغداد*، ترجمة: محمد نجيب أرمنازي، مطبعة المعارف، بغداد، 1961م

82-السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين، ت: نحو 540هـ، *تحفة الفقهاء*، ط: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1414هـ، 1994م.

83-السنيكي، أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، ت: 926هـ، *غاية الوصول في شرح لب الأصول*، دار الكتب العربية الكبرى، مصر.

84-السيد العباس بن علي بن نور الدين الحسيني الموسوي المكي، *نزهة الجليس ومنية الاديب الانيس*، وضع المقدمة: السيد محمد مهدي الخرسان، ط: الاولى، منشورات المكتبة الحيدرية في النجف الاشرف، 1417هـ.

85-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.

86-الشحود، علي بن نايف، *المهَذَّبُ في تفسيرِ جزء عَمَّ*، ط: الأولى.

شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، ت: 1093هـ، ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395هـ، 1975م.

شرح مائة المعاني والبيان، مصدر الكتاب: دروس صوتية، قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، .http://alhazme.net.

87-شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، ت: 684هـ، *نفائس الأصول في شرح المحصول*، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1416هـ، 1995م.

88-الشوكاني، القاضي العلامة محمد بن علي، ت: 1250هـ، *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، ويليه الملحق التابع للبدر الطالع، جمعه، سنة 1348هـ، بالقاهرة السيد الحافظ المؤرخ محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة الحسني اليمني الصنعاني، وضع حواشيه خليل المنصور، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1998م.

89- الشيرازي، معين الدين أبو القاسم الجنيد بن محمود بن محمد بن عمر العمري الشيرازي، ت: بعد 740هـ، *شد الازار في حط الأوزار عن زوار المزار*، ت: محمد القزويني، وعباس إقبال، ط: الأولى، مطبعة المجلس، طهران، 1368هـ، 1949م.

90- الصباغ، محمد بن لطفي، لمحات في علوم القرآن، *تلخيص كتاب لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير*، تلخيص: أحمد محمد بوقرين.
91- صهيب عبدالجبار، *المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة*، 2013م.
92- طاهر ملا عبدالله البحركي, *حياة الأمجاد في حياة علماء الاكراد*, ط: الاولى, دار ابن حزم, 2014م.
طبقات الحفاظ، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.
93- عباس العزاوي، *تاريخ العراق بين احتلالين*, ط: الاولى، دار العربية للموسوعات, 2004م.
94- عباس حسن، ت: 1398هـ، النحو الوافي، ط: الخامسة عشرة، دار المعارف.
95- عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، ت: 1360هـ، *الفقه على المذاهب الأربعة*، ط: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ، 2003م.
96- عبد الغني كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، ت: 1408هـ، *معجم المؤلفين*، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
97- عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: 1093هـ، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، ت: عبد السلام محمد هارون، ط: الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ، 1997م.
98- عبد الله الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، ت: 764هـ، *الوافي بالوفيات*، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: الاولى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ، 2000م.
99- عبد الله العجلان، *حركة التجديد والإصلاح في نجد*، ط: الأولى، نشره عبد الله العجلان، 1409هـ، 1989م.
100-عبدالرحمن السويدي بن عبدالله, *تاريخ بغداد أو حديقة الزوراء في سيرة الوزراء*, ت: صفاء خلوصي, مطبعة الزعيم, بغداد, 1926م.
101-عبدالعزيز سليمان, *تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا*, دار أحياء الكتاب العربي للطابعة والنشر, القاهرة.
102-عثمان بن بشر، *عنوان المجد في تاريخ نجد*، مكتبة الرياض الحديثة.
103-عثمان بن سند الوائلي البصرى, *تاريخ العراق والنجد*, ت: عماد عبد السلام رؤوف, ط: الاولى، دار العربية للموسوعات, بيروت,2010م.
104-عثمان، مهران ماهر، *الشرح اليسير على مقدمة أصول التفسير*.
105-عصام الدين, عثمان بن على بن مراد العمرى، ت 1184 هـ, *الروض النضر في ترجمة أدباء العصر*, ت: سليم النعيمي, المجمع العلمي العراقي, 1395هـ.

106-عفيفي، عن حياة الشيخ عبد الرازق، رحمه الله، *أتحاف النبلاء*.
107-علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ت: 587هـ، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، 1406هـ، 1986م.
108-علي الجارم ومصطفى أمين، *البلاغةُ الواضِحَةُ*، جمعه ورتبه وعلق عليه ونسقه، علي بن نايف الشحود، الباحث في القرآن والسنة.
109-علي شار علي, *ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس العشر*, دراسة عن الاوضاع السياسية والاقتصادية, ط: الاولى, دار الغيداء, 1431هـ.
110- عماد عبد السلام رؤوف، *عادلة خاتون صفحة من تأريخ العراق*، مكتبة الجواد، بغداد، 1997م
111-الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، ت: 505هـ، *المستصفى في علم الأصول*، ت: محمد بن سليمان الأشقر، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ، 1997م.
112-الغزي نجم الدين محمد بن محمد، ت: 1061هـ، *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*, ت: خليل المنصور، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ، 1997م.
113- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: 393هـ، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط: الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ، 1987م.
114-فانديك، ادوارد كرنيليوس فانديك، ت: 1313هـ، *اكتفاء القنوع بما هو مطبوع*، أشهر التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف، الهلال، مصر، 1313هـ، 1896م.
فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي ، ط: الأولى، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، 1431هـ، 2010م.
115-فخر الدين الرازي، خطيب الري، ت: 606هـ، *مفاتيح الغيب التفسير الكبير* ، ط: الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
116-الفرهادي, عبدالله الفرهادي, *الأكليل في محاسن أربيل*, أربيل، 1422هـ، 2011م.
117-الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، ت: 817هـ، *القاموس المحيط*، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط: الثامنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1426هـ، 2005م.
118-القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، ت: 458هـ، *العدة في أصول الفقه*، ت: أحمد بن علي بن سير المباركي، ط: الثانية، 1410هـ، 1990م.

119-القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، ت: ق 12هـ، *دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 1421هـ، 2000م.

120-القرداغي, محمد على, *احياء التراث علماء الكرد*, من طريق مخطوطاتهم, ط: الاولى، 2004م، اربيل.

121-القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، ت: 463هـ، *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*، ت: علي محمد البجاوي، ط: الأولى، دار الجيل، بيروت، 1412هـ، 1992م.

122-القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، ت: 682هـ، *آثار البلاد وأخبار العباد*، دار صادر، بيروت.

123-القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، ت: 646هـ، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406هـ، 1982م.

124-القماش، عبدالرحمن بن محمد القماش، *جامع لطائف التفسير*.

125-القمي، عباس بن محمد رضا بن أبي القاسم، ت: 1359هـ، *الكنى والالقاب*، منشورات مكتبة الصدر.

126-القِنَّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري، ت: 1307هـ، *البلغة إلى أصول اللغة*، ت: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات، جامعة تكريت بإشراف الاستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر، دار رسالة جامعية، جامعة تكريت.

الكامل في التاريخ، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1417هـ، 1997م.

127-كبرى زاده، أحمد بن مصطفى طاش، *مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم*، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428هـ، 2007م.

128-كراع النمل، أبو الحسن، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، ت: بعد 309هـ، *المنتخب من غريب كلام العرب*، ت: محمد بن أحمد العمري، ط: الأولى، جامعة أم القرى، 1409هـ.

129-كعب بن زهير، *ديوان كعب بن زهير*، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، 1997م.

130-كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، ت: 681هـ، *شرح فتح القدير*، دار الفكر، بيروت.

131-لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة، ت: 41هـ، *ديوان لبيد بن ربيعة العامري*، اعتنى به: حمدو طمّاس، ط: الأولى، دار المعرفة، 1425هـ، 2004م.

لسان الميزان، ت: دائرة المعرف النظامية، الهند، ط: الثانية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، 1390هـ، 1971م.

132-المامقاني، الشيخ عبدالله، ت:1351هـ، *تنقيح المقال في علم الرجال*، ت: الشيخ محيي الدين المامقاني، ط: الاولى، مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث، 1423هـ.

133-المتناوي، إبراهيم عبد الفتاح، *طعنة في قلب علي رضي الله عنه*، قام بصف ونشر، أبو عمر الدوسري.

134-محمد بن محمد بن محمود، ت: 786هـ، *العناية شرح الهداية*، دار الفكر.

135-محمد بن محمود الاسروشني, *جامع أحكام الصغار*, دار الفضيلة, القاهرة.

136-محمد رشيد بن علي رضا، ت: 1354هـ، وغيره من كتاب المجلة، مجموعة من المؤلفين، *مجلة المنار*.

137-محمد سعيد الراوي البغدادي, *تاريخ الأسر العلمية في بغداد*, ت: عماد عبدالسلام رؤوف, ط: الاولى, دار الشؤن الثقافة العامة, بغداد، 1997م.

138-محمود عبد الرحمن عبد المنعم، *معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية*، دار الفضيلة.

139-المراغي، أحمد بن مصطفى، ت: 1371هـ، *علوم البلاغة البيان*، المعاني، البديع.

140-مرتضى، الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، ت: 1205هـ، *تاج العروس من جواهر القاموس*، ت: مجموعة من المحققين، ط: الأولى، دار الهداية.

141-المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، ت: 742هـ، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، ت: بشار عواد معروف، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ،1980م.

142-مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: 261هـ، *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

معجم البلدان، ط: الثانية، دار صادر، بيروت، لبنان، 1995م.

143-المغامسي، صالح بن عوّاد بن صالح، *سلسلة محاسن التأويل*، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

144-المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، ت: نحو168هـ، *أمثال العرب*، ت: إحسان عباس، ط: الاولى،1981م، ط: الثانية،1983م، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.

145-المؤيد بالله، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي، ت: 745هـ، *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*، ط: الأولى، المكتبة العنصرية، بيروت، 1423هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ، 1979م.

نيل الاوطار، ت: عصام الدين الصبابطي، ط: الأولى، دار الحديث، مصر، 1413هـ، 1993م.

146-الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، ت: 1362هـ، *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، ط: الأولى، المكتبة العصرية، بيروت.

147- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان ، ت: 807هـ، *موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان*، ت: حسين سليم أسد الدّاراني، عبده علي الكوشك، ط: الأولى، دار الثقافة العربية، دمشق، 1992م.

148-ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، ت: 826هـ، *الغيث الهامع شرح جمع الجوامع*، تح: محمد تامر حجازي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، 1425هـ، 2004م.

149-اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، ت: 768هـ، *مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان*، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، 1997م.

150-ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي، ت: 626هـ، *معجم الأدباء*، ت: إحسان عباس، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ، 1993م.

151-يوسف أحمد علي، *البيضاوي ومنهجه في التفسير*، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، قسم الدراسات العليا فرع الكتاب والسنة.

152- يوسف عزالدين، داود باشا ونهاية المماليك في العراق، منشورات دار البصرى، 1967م.

6. الملحقات.

ملحق رقم 1 الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مَن طلَعَ جمالُه في مَطلع كل موجود، فتجلّي لذاتِه بِذاتِه فهو الشاهد المشهود، ألبَسَ الصُّوَر العَمانيه صوراً مختلفة، فصارت الوحدةُ كثرةً بعوارِض التعيُّنات مُتكيَّفة، نحمدك حمد المتواضعين على بابك، والمتضرَّعين إلى جنابك، ونشكرك شكر العلماء الأتقياء المستغرِقين في بحار ألائِك، والمعترفين بحقوق نعمائك. صَلَّ على النور الساطع، خُلاصة الكَون الجامع، وعلى آله فصوص الحكم، وصَحبِه نُصوص الكَرَم، الحائزين للحظ الأوفى، الفائزين من عند الله بالزلفى.

وبعدُ، فنَخُص بالأدعية المُستَجابة الناشئة عن محض الصدق والإخلاص، والأُثنية المُستجابة التي حَصَلت لها الإكتِساب و الإقتناص، حضرة من اشتُهِر صِيته في الأقطار، وظهرت أوصافه ظهور الشمس على دائرة نصف النهار، صاحب التدبير اللائق الثاقب، والفكر الرائق الصائب، مؤسس أساس السياسة والدولة، ومُشَيِّد مباني الحكومة والصَولَة، الذي هو في المدرسة عالمٌ نِحرير، وفي المعركة ضَيغَم كبير، الوزير المكَرَّم، ابن الوزير المشير المُفَخّم، مُتمم قواعد الأحكام من الأوامر والنواهي، ومعمِّم موائد الإنعام إلى حد اللاتَناهي، مَن نَزَل بأعتابِه نَسي الأصحاب والأحباب، ومن لاذَ ببابه أتضته المطالب من كل باب، أفضَلُ أقرانِه، بل أحمد زمانه، ماحي العِناد، حامي العِباد، مُحافِظ مدينة بغداد.

إثرُ ذا، فالمعروض من هذا الداعي لدَوام إقبالكم، والراعي لِذِمام أفضالكم، بابتهال أصفى من مُرَوَّق الرحيق، صفَّقت بريح الصَّبا، وإخلاص أحلى من رشْفِ ثغر الحبيب للصَبَّ للمُنهمك في غَيِّ عهد الصِّبا، هو أن لواعِج التَوَقان إلى لألأءِ جَبهتَمكم، ونوائِر المَيَلان إلى الإكتحال برَواء بهجتكم، أمرٌ لايمكن للأقلام رَقمه، ولا لذوي الأفهام رسمه، والحال هو في معاناة المفارقة عن الجَناب كما رُمي الحيتان في رَملِ عالج، وفي المصابرة على الحرمان عن ذلك الباب كتَرجِية المرضى بغير مُعالِج، وأيمُن الله مُذ بَعدتُ عن غُرَر ساحة الحضور، وحُرِمت عن تلك المرابع معاهد الشرف والحُبور، ما تكلَّمتُ في حالتي الحُزن والفَرَح بدون أن يتخلَّل ذكركم الجميل بين الأنفاس، ولا هَمَمتُ بشرب جُرعةِ ماءِ الاّ ورأيتُ خيالَكم أنساً فى الكاس، بل أن خَطَر في خاطِري سوى تذَ كرُ فضائلكم

قلت: إنه خَبال، وإن تمثَّل في ناظري غير تصور شمائلكم خِلتُ أنّه خَيال، ومع هذا كله لا تنقضي ساعة، إلاّ وتُحَدِّيثُني نفسي فيها بما لا أدري أنّه من جنس الهاجس أم من نوع الوِسواس، وهو هَل خطرتُ مرّة بِبالكم مرآة المعاني الغَيبية والفُيوضات اللاّرَيبيّة، وهل جرى ذِكري في مجلسكم المحفوف بصنوف الإستئناس، ولو على لسان بعض الناس الذي عادتهُم الإفتخار بالإفتراء على الناس، أم لا هذا ولا ذاك، بل أنسيت رأساً كالمُقدمة الزائدة التي لا عِبرةَ بها في القياس.[328]

[328] ملحق الرسالة رقم 1.

ملحق رقم 2 لواحات المخطوطة

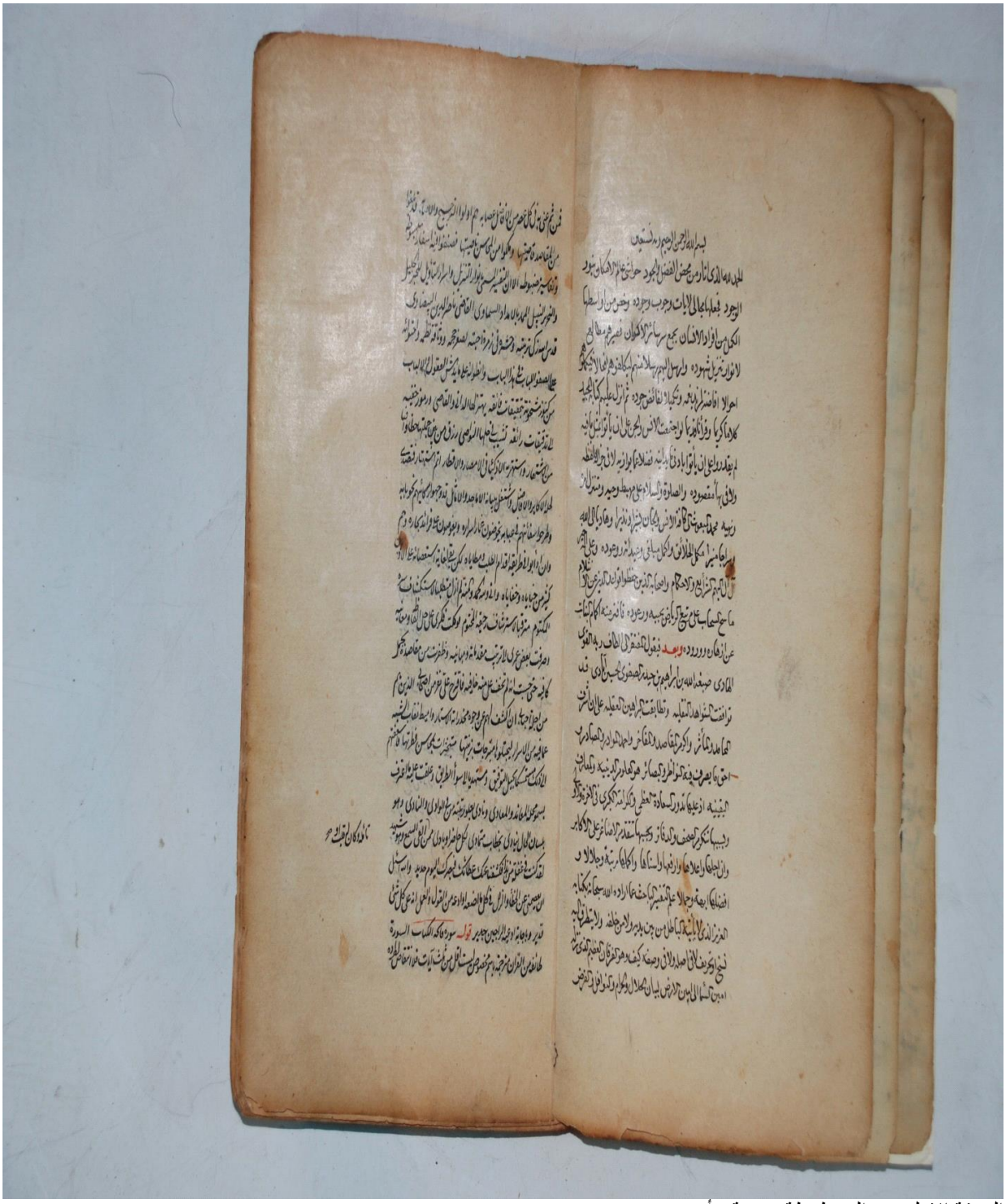

الورقة الاولى من المخطوطة نسخة أ

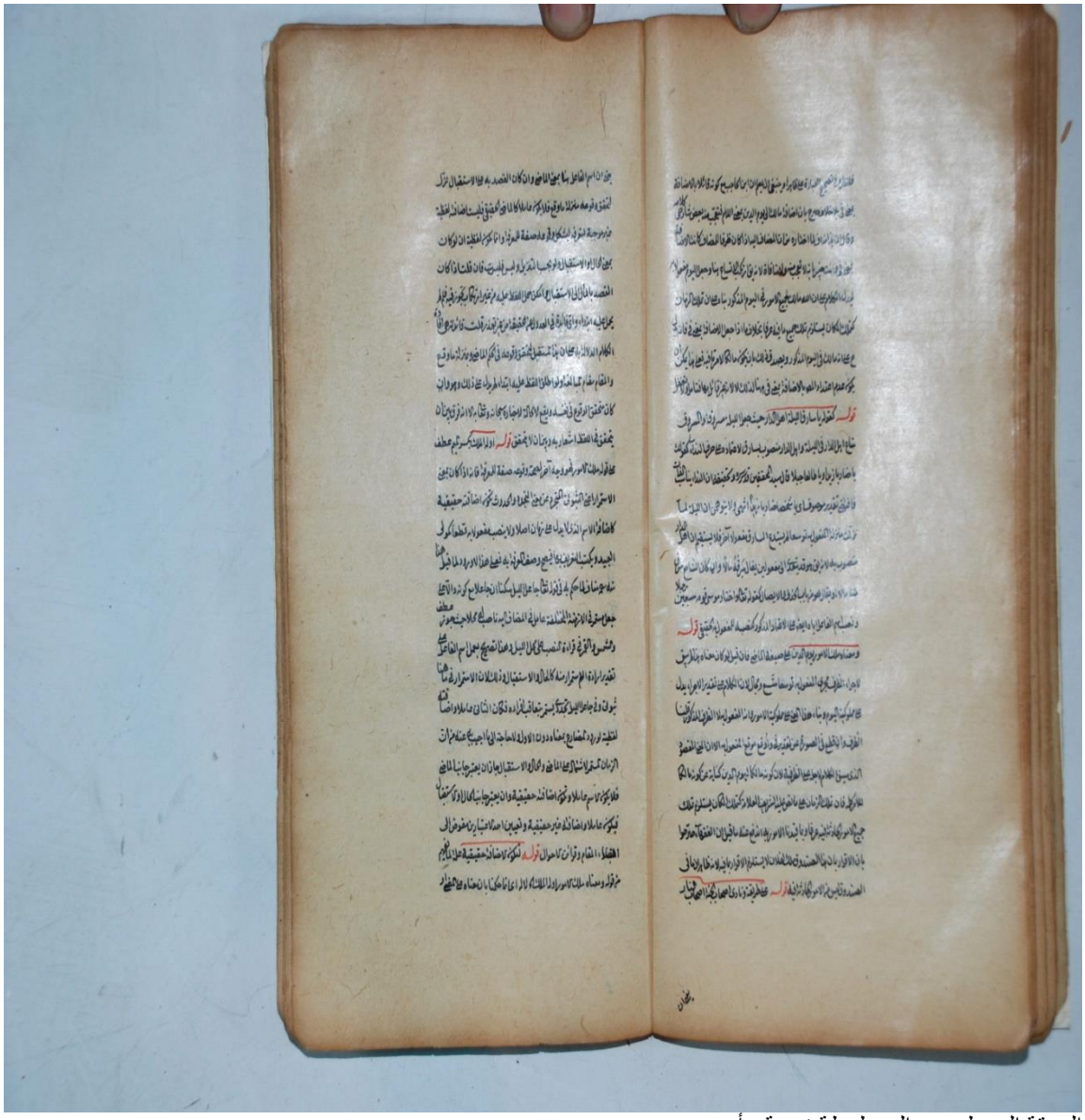

الورقة الوسطى من المخطوطة نسخة أ

الورقة الاخير من المخطوطة نسخة أ

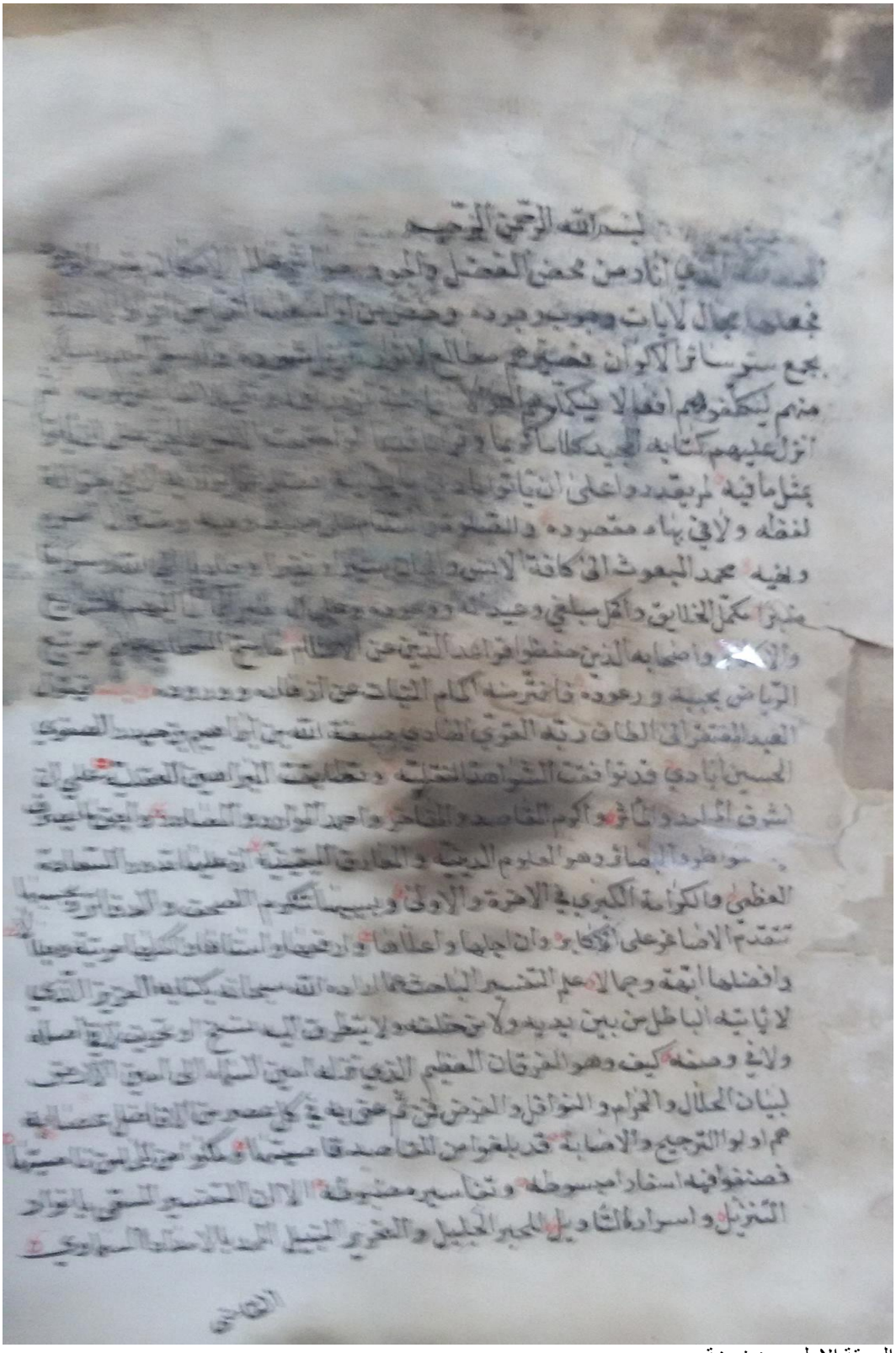

الورقة الاولى من نسخة ب

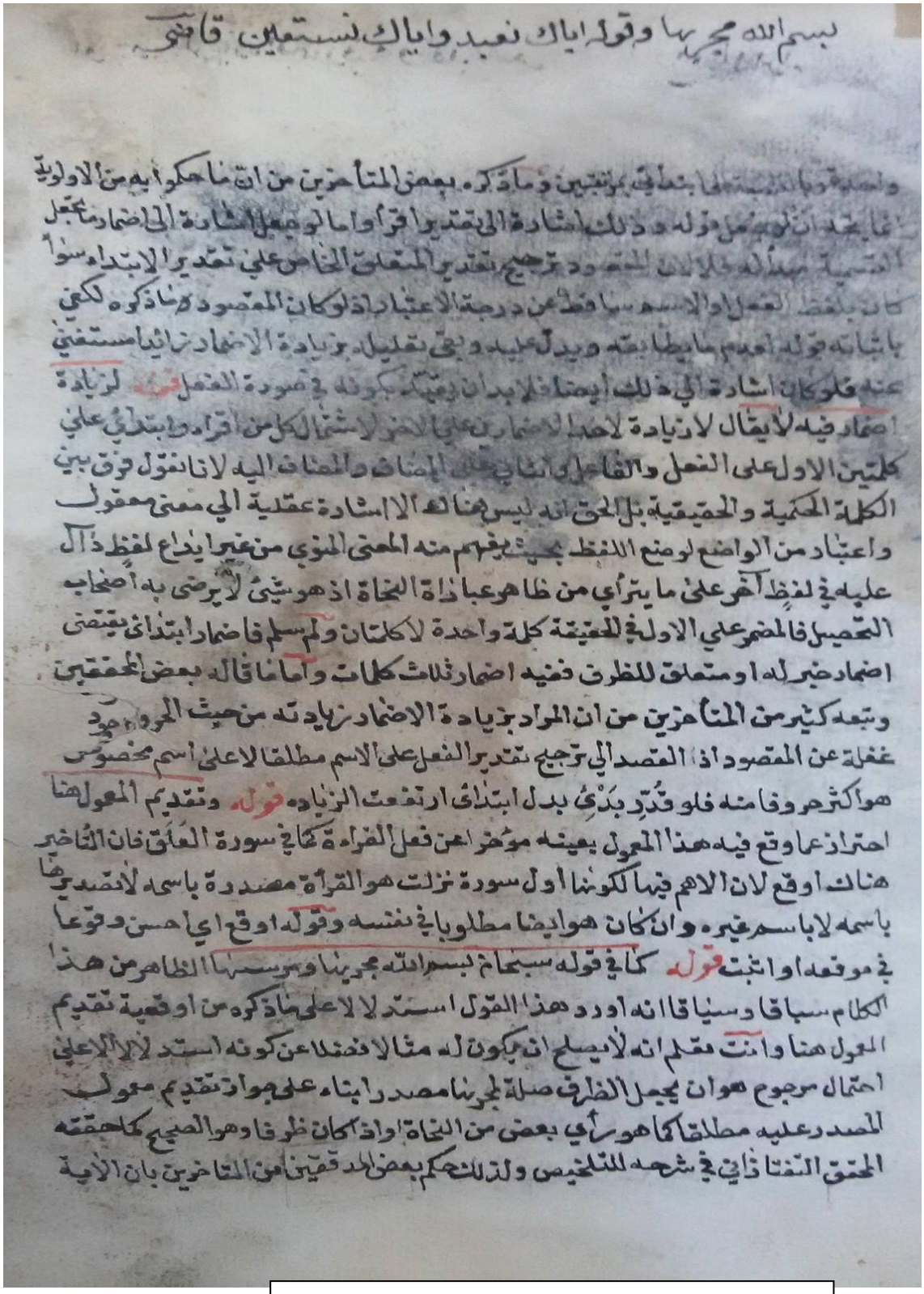

بسم الله مجريها وقوله اياك نعبد واياك نستعين قاضي

والصلوة وبالبسملة فما بتدائي بوتبين وما ذكره بعض المتأخرين من ان ما حكوا به من الاولوية
غايته ان يوهم قوله وذلك اشارة الى تقدير اقرأ واما لو جعل اشارة الى اضمار ما يجعل
التسمية مبدأ له فلا لان المقصود ترجيح تقدير المتعلق الخاص على تقدير الابتداء سواء
كان بلفظ الفعل او الاسم سواء قطع من درجة الاعتبار اذ لو كان المقصود ما ذكره لكفى
باثباته قوله احدهم ما يطابقه ويدل عليه ويغني تقليله بزيادة الاضمار زائدا مستغنى
عنه فلو كان اشارة الى ذلك ايضا فلا بد ان يعتبر كونه في صورة الفعل قوله لزيادة
اضمار فيه لا يقال لا زيادة لاحد الاضمارين على الاخر لاشتمال كل من اقرأ وابتدائي على
كلمتين الاول على الفعل والفاعل والثاني على المضاف والمضاف اليه لانا نقول فرق بين
الكلمة الحكمية والحقيقية بل الحق انه ليس هناك الا اشارة عقلية الى معنى معقول
واعتبار من الواضع لوضع اللفظ بحيث يفهم منه المعنى المنوي من غير ايداع لفظ دال
عليه في لفظ آخر على ما يتراءى من ظاهر عبارة النحاة اذ هو شيء لا يرضى به اصحاب
التحصيل فالمضمر على الاول في الحقيقة كلمة واحدة لا كلمتان ولم يسلم فاضمار ابتدائي يقتضي
اضمار خبر له او متعلق للظرف ففيه اضمار ثلاث كلمات واما ما قاله بعض المحققين
وتبعه كثير من المتأخرين من ان المراد بزيادة الاضمار زيادته من حيث المرور وجوده
غفلة عن المقصود اذ القصد الى ترجيح تقدير الفعل على الاسم مطلقا لا على اسم مخصوص
هو اكثر حروفا منه فلو قدر بدئي بدل ابتدائي ارتفعت الزيادة قوله وتقديم المعمول هنا
احترازا عما وقع فيه هذا المعمول بعينه مؤخرا عن فعل القراءة كما في سورة العلق فان التأخير
هناك اوقع لان الاهم فيها لكونها اول سورة نزلت هو القراءة مصدرة باسمه لا تصديرها
باسمه لا باسم غيره وان كان هو ايضا مطلوبا في نفسه وقوله اوقع اي احسن وقوعا
في موقعه او اثبت قوله كما في قوله سبحان بسم الله مجريها ومرسيها الظاهر من هذا
الكلام سباقا وسياقا انه اورد هذا القول استدلالا على ما ذكره من اوقعية تقديم
المعمول هنا وانت تعلم انه لا يصلح ان يكون له مثالا فضلا عن كونه مستدلا لاحتمال
مرجوح هو ان يجعل الظرف صلة لجريها مصدرا بناء على جواز تقديم معمول
المصدر عليه مطلقا كما هو رأي بعض من النحاة واذا كان ظرفا وهو الصحيح كما حققه
المحقق التفتازاني في شرحه للتلخيص ولذلك حكم بعض المدققين من المتأخرين بان الآية

الورقة الوسطى من نسخة ب.

مختصر باللغة الأنكليزية

Be interpretation Koran Ashraf science because it relates to the word of God Almighty, and scientists who have written in this science, Shaykh Sibghatullah bin Ibrahim al-Haidari, an expert on the mental and transport science world, and our research is focused on his manuscript which footnote on the interpretation of the chapeau of the Albaizawy . It prompted me to choose this manuscript study and investigation for many reasons, including the revival of ancient heritage and benefit from them, especially with regard to the book of God Almighty and the revival of the heritage of the Kurds scientists at the time of culture and Islamic thought what is bright and full of Through my study of the life of this world and my investigation of his manuscript his entourage on the interpretation of the chapeau of the oval appeared to me navigate this world in mental and transport sciences, characterized by his entourage with a capacity of scientific and linguistic horizons and possession of the culture of his time with the deepening in a statement the meanings of words and their implications, particularly linguistic and rhetorical terms with being able to jurisprudence four different doctrines and private isms Shafi'i and Hanafi and clarification of what hidden from semantics and meanings to the owners of the two sects and differences on some issues related to Surat Fatiha.

Through extrapolation shows that the mark footnote Sibghatullah Haidari characterized by linguistic the Offering longer linguistic interpretations .... with incorporates the guidance and weights not preceded it one of the commentators on the force change, particularly from the linguistic and rhetorical terms with being gathers the opinions of the commentators and the authors and grammarians then directed guidance scientifically.

Accordingly, Sibghatullah al-Haidari, a footnote is the Encyclopedia of literary language of what it consisted of clarifications and rhetorical studies and analyzes linguistic and discussions.

T.C.
YÜZÜNCÜ YIL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI
TEFSİR BİLİM DALI

SİBGATULLAH İBRAHİM'İN KADİ BEYDAVİ HAŞİYESİ'NİN FATİHA SÜRESİ TAHKİK VE TAHLİLİ

(YÜKSEK LİSANS TEZİ)

HEKAR REMZİ MUSA İMADİ

VAN-2016

T.C.
YÜZÜNCÜ YIL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI
TEFSİR BİLİM DALI

SİBGATULLAH İBRAHİM'İN KADİ BEYDAVİ HAŞİYESİ'NİN FATİHA SÜRESİ TAHKİK VE TAHLİLİ

(YÜKSEK LİSANS TEZİ)

Hazırlayan:
HEKAR REMZİ MUSA İMADİ

Danışman:
Prof. Dr. ÖMER PAKİŞ

VAN-2016

İÇİNDEKİLER

ÖNSÖZ
1. GİRİŞ: ŞEYH SİBGATULLAH BİN İBRAHİMİN YAŞADIĞI DÖNEM
1.2. SİYASİ HAYAT
1.3. DİNİ HAYAT
1.4. İLMİ HAYAT
2. BİRİNCİ KISIM: EĞİTİM HAYATI
2.1. KİŞİSEL HAYATI
2.1.1. İSMİ, NESEBİ, DOĞUMU VE VEFATI
2.1.2. AİLESİ
2.1.3. AHLAKI VE ÖZELLİKLERİ
2.1.4. İLMİ HAYATI, EN BARİZ HOCALARI, ÖĞRENCİLERİ VE ESERLERİ
2.2. EL YAZMASININ DEĞERLENDİRMESİ
2.2.1. KİTABIN İÇERİĞİ
2.2.2. EL YAZMASININ ÖZELLİKLERİ
2.2.3. BENİM BU KİTAPTA İZLEDİĞİM METOD
2.2.4. MÜELLİFİN EL YAZMASINDAKİ METODU
3. İKİNCİ KISIM: EL YAZMASI METNİNİN İNCELENMESİ
4. SONUÇ
5. KAYNAKLAR
6. EKLEMELER

ÖZET

En kıymetli ilimlerden biri de tefsir ilmidir. Zira tefsir ilmi Allah'ın kelamını açıklar. Bu alanda eser veren âlimlerden biri şeyh Sıbğatullah bin İbrahim el-Haydari'dir. Şeyh Sıbğatullah hem akli hem de nakli ilimlerde derya idi.

Bizim tezimiz müellifin kendi el yazması olan Beydavi tefsirinden Fatiha suresinin haşiyesine dayanarak hazırlanmıştır.

Bu haşiyenin tahkiki ve değerlendirmesini tez konusu olarak seçmemin birden çok sebebi vardır. Bu sebeplerden en önemlisi geçmiş âlimlerimizin özellikle tefsir dalında bize bıraktıkları ilmi miraslardan istifade etmek ve o mirasın kayıp olmasını önlemektir. Ayrıca Kürdistan bölgesinde yaşamış ve İslami ilimlerin parlaklığı döneminde eserler vermiş fedakâr âlimlerimizin ilmi kültürlerini yaşatmak boynumuzun borcudur diye düşünüyoruz.

Bu âlimin el yazmasını görüp hayatını araştırdıktan sonra anladım ki şeyh Sıbğatullah akli ve nakli tüm ilimlerde mahir ender âlimlerden biridir. Beydavi tefsiri üzerine yazdığı haşiyesi onun birikim ve donanım sahibi olduğunu gösterir. Kelime müfredatının anlamından tutun belagati, zahiri ve işari anlamına kadar, kendi döneminin ilmi kültüründen tutun fıkhi mezheplerin görüş ve ihtilaf kaynaklarına kadar birçok şey barındırmaktır.

Araştırma esnasında Şeyh Sıbğatullah'ın haşiyesinin sözcük anlamına önem veren bir tefsir olduğunu gördüm. Ancak daha önce hiç kimsenin yapmadığı şekilde lügavi ve belaği anlamda tevcihler zikretmiş ve nahiv ve belağata önem veren müfessirlerin görüşlerini ilmi yöntemlerle beyan etmiştir. Dolayısıyla Şeyh Sıbğatullah'ın haşiyesi edebi tefsirlerden sayılmaktadır.

SONUÇ

Bu mütevazı çalışmamızı sonlandırırken Fatiha suresinin tefsiri ve müellifi Şeyh Sıbğatullah'ın hayatını araştırma esnada yaptığım meşakkatli seferler neticesinde tezimi tamamlamayı bana nasip eden Allah'a hamdü senalar ederim.

Çalışmamın en bariz başlık ve tavsiyeleri şöyle sıralayabiliriz:

1- sonuçlar

a- yaptığım çalışmalarda alimlerimizin tefsir ilmine ayrı önem verdiklerini gördüm.

b- alimlerimiz şerh ve haşiyelere önem vermişler.

c- ayeti kerimelerin kelime müfredatının anlamını açıklamayı çok önemsemişler.

d- fıkhi ihtilaftan etkilenmişler

e- ırak ve çevresindeki haydari ailesinin ilmi yerleri ve etkilerini araştırıldı

f- araştırma esnasında haydarinin kitabını yazarken faydalandığı kaynaklar ispat edildi ve haydarinin ne kadar büyük alim olduğu ortaya konuldu.

g- fıkhi meseleleri değerlendirirken Şeyh Sıbğatullah'ın ilmi ve fıkhi konulara ne kadar hakim olduğu açıkça anlaşıldı. Çünkü o sadece meseleyi ve mesele içindeki ihtilafı beyan etmekle kalmıyor aynı zamanda görüşlerin arasında tercihlerde bulunuyor ve ilmi kurallarla savunduğunu ispat ediyor.

2- tavsiyeler

a- alimlerin çalışmalarını özellikle Şeyh Sıbğatullah'ın eserlerini incelemek ve çalışmarını gün yüzüne çıkarmak onlara vefa borcu olarak tavsiye ediyor ve öneriyorum.

b- ırakta yetişen ender şahsiyetlerden olan Şeyh Sıbğatullah Haydari'nin hayatını mercek altına almak büyük önem arz etmektedir.

c- Beydavi tefsiri üzerine yazılmış diğer haşiyelerle Şeyh Sıbğatullah Haydari'nin haşiyesi arasında mana ve fikirler açısından mukayese edip değerlendirmek aradaki farkı ortaya koymak açısından son derece önemlidir.

c- Şeyh Sıbğatullah Haydari'nin haşiyesinin nahiv ve sarf ile ilgili tahlilinin yapılması bakış açımızı değiştireceğinden önemlidir.

d- Eski alimlerimizin ilmi mirasları hakkında daima ilmi ve edebi seminerlerinin yapılması onlardan istifade etmemizi sağlar.

e- Bu büyük alimlerimizin hayatlarını ders müfredatına koyarak onları gelecek nesile tanıtmak

f- Gelecek nesil onları tanısın diye okul, köprü ve benzeri yerlere isimlerini vermek.

g- Yaptıkları hizmetleri ve hayatlarını seminerlerde dile getirmek.

h- Kürdistan bölgesinde ilme büyük hizmetler eden ve içlerinde büyük alimler çıkan aileleri halka sosyal medya vasıtasıyla tanıtmak ve hangi ilimlere hizmet ettikleri ve İslam tarihinde ne tür etki bıraktıklarını bariz bir şekilde ortaya koymak örneklik ve kaynaklık açısından son derece önemlidir.

I- Eserlerini özellikle elle yazdıklarını üniversiteler gibi önemli yerlerde devlet tarafından neşir edilmesi de bu kültürün gelişmesine büyük katkı sağlayacaktır.